الجـــامعـــــة اللبنانيـــــة
كليةالحقوق
والعلوم السياسية والإدارية

النزاعات الاثنية والدينية في منطقة الشرق الأوسط، (لبنان- سوريا- العراق)

رسالة أعدت لنيل دبلوم الدراسات العليا في
العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد
منصور سليمان اشتي

لجنة المناقشة

الدكتور عادل خليفة	الأستاذ المشرف	رئيسا"
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضوا"
الدكتور برهان الدين الخطيب	أستاذ مساعد	عضوا"

2016

مقدمة عامة

شهدت نهاية القرن العشرين تغييرات كبيرة في حقل العلاقات الدولية، وبالتحديد بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، التي كانت قائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي. من هذه التغيرات عودة الديني والإثني وسط توسع حيز الحريات الفردية وزوال الحواجز بين المجتمعات وتراجع دور الدولة. أما أبرز هذه التغييرات، فهو تغير طبيعة النزاعات، من نزاعات أيديولوجية بين الدول، الى نزاعات داخل الدول، حيث برزت وبشكل واضح وجلي النزاعات الإثنية والدينية، وأصبحت من أهم القضايا الشاغلة للمجتمع الدولي لما تحدثه من آثار ونتائج تتجاوز حدود الدول ذاتها. رغم إعتقاد الكثير من الباحثين بأن هذه النزاعات مرحلية وسوف تزول شيئا" فشيئا" مع تصاعد موجات الحداثة التي ستؤدي الى الحد من قوة هذه النزاعات، إلا أنه تبين عكس ذلك من حيث تزايد حدة النزاعات الإثنية والدينية في العديد من الدول ومعظمها في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالتعدد الديني والإثني، ومنشأ الديانات التوحيدية الثلاثة، وكذلك الغنية بالنفط الذي هو عصب الإقتصاد العالمي ومحركه ومصدر الطاقة الأول منذ أوائل القرن العشرين.

دول الشرق الأوسط في معظمها حديثة الإستقلال، وما زالت تعاني من صعوبات في عملية دمج العديد من الإثنيات والمذاهب والهويات داخل الدولة الإقليمية الواحدة، بالإضافة الى صعوبات الحد من النزاعات الإثنية وتهيئة الظروف الملائمة لبناء نظم سياسية مستقرة ومؤسسات قادرة على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد وفئات المجتمع. وتندرج المنطقة العربية ضمن هذا الواقع، لطالما تعددت فيها مظاهر العنف والنزاعات الإثنية والعرقية والدينية حتى والمذهبية، تحت وطأة الضعف المتزايد للنخب السياسية الحاكمة وشدة تعلقها بالسلطة، مما اثر على بناء الدولة وعلى عدم استقرارها، ومن بين هذه الدول يأتي لبنان، سوريا، العراق، اليمن وغيرها.

تظافرت مجموعة من العوامل المعقدة جعلت من قضية النزاعات الإثنية ظاهرة خطيرة تهدد تفكك الدول واستقرار المنطقة بشكل عام. وقبل التوسع في التحليل، فان هذا البحث يتعامل مع مفهوم النزاع بوصفه كل تفاعل سلبي بين الجماعات الإثنية المختلفة، سواء اتخذ هذا التفاعل شكلا" عنيفا" أو اقتصر على الصدام السياسي. كما أنه يتعامل مع مفهوم الجماعة الإثنية بوصفها كل جماعة لها خصوصيتها اللغوية أو الدينية أو المذهبية أو العرقية أو القبلية وتملك الوعي بتمايزها عن سواها من الجماعات بحكم تلك الخصوصية.

يشكل هذا البحث موضوعا" من المواضيع المهمة والحساسة، فالنزاعات الإثنية والدينية في المنطقة كثيرة، وتتزايد وتتشعب بين دينية ومذهبية وعرقية، فهناك دول خمس من دول المنطقة تهددها هذه النزاعات، وبالتالي تهدد استقرارها ووحدتها ككيان، ومن المحتمل ان تؤثر نتائجها على السلم والأمن الإقليميين والعالميين.

تتعدد أسباب النزاعات فمنها السياسية والإقتصادية، ومنها الداخلية والخارجية، كما إن الإستخدام السيئ للموارد وبخاصة الخلافات على الموارد الطبيعية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات. كما تلعب العولمة التي تجعل الأحداث التى تحصل في أجزاء مختلفة من العالم مترابطة مع بعضها البعض، ولها دور في تأجيج الحروب، حيث إنها تعمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين الشعوب الفقيرة والغنية حتى داخل الدولة نفسها، ويؤدي التفاوت في الثروات إلى الشعور بالإستياء ويعتبر من العوامل التى قد تقود إلى الحروب. وكذلك يوجد أسباب أخرى، كعدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد، وغياب سلطة القانون وسلطان الدولة.

يكشف ميراث الأمم والشعوب أن الدين كان وما زال وسيبقى يتصل ويتحكم بالحاجات والمشاعر والقيم والتطلعات البشرية الأكثر عمقا"، وأن تأثيره حاضر وملموس باستمرار في أغلبية مجالات الحياة الفردية والجماعية. إذ تؤكد العديد من الدراسات عن وجود الدين كعنصر أساسي لا يخلو منه أي مجتمع ولا ثقافة، ويعتبر العامل الجوهري في حياة المجتمع وبناء الثقافة وفي تحديد هوية وقيم أي مجتمع.

فمنذ فترة ليست ببعيدة كنا نظن أن انتهاء الحرب الباردة سوف ينتج عالما" واسعا" للسلام والإستقرار. وبما أن عددا" كبيرا" من النزاعات في زمن الحرب الباردة في كوريا، وفيتنام، وأفغانستان، ومناطق أخرى مثلا"، كان يرتبط بالعداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، فقد كان من الطبيعي الإفتراض بأن العنف العالمي سوف يخمد عندما عملت القوتان على إنهاء الصراع بينهما.

في الوقت الذي يشهد فيه العالم _في ظل العولمة_ ثورة علمية ومعرفية هائلة، يذهب الكثير من الباحثين الى الإعتقاد بأن العامل الديني سيكون المحدد الرئيسي للصراعات في المستقبل، وفي توجيه العلاقات الدولية بفعل العودة القوية الى الأديان والخطاب الديني المتطرف، ما جعل الكثيرين منهم يصفون القرن الواحد والعشرين بأنه قرن ديني بامتياز. حيث لا شك أن مسائل الثقافة والدين والهوية باتت تحرك اليوم جماعات ومجتمعات عدة في عالمنا المعاصر، كما باتت غالبية الصراعات تدور داخل حدود الدولة وغالبيتها حول الهوية، وتقرير المصير وغالبا" ما كان للدين دور فيها.

وعن أكثر المناطق استجابة للمتغير الديني وأكثرها تأثيرا" تشير الوقائع كما تشير الدراسات، إلى أن الدين له مكانة مركزية في الصراعات العرقية في الشرق الأوسط أكثر من أي مكان آخر حيث يؤكد Fox Jonathan على أن " ٥٤ % من الأقليات العرقية السياسية في منطقة الشرق الأوسط هي أيضا" أقليات دينية".

وفي إطار هذه التحاليل للمداخل الدينية ورؤيتها للعلاقات الدولية، يمكن القول أن التطورات الراهنة فى العلاقات الدولية، وفي هيكل النظام الدولي، فكراً وممارسة، قد أفرزت العديد من الانعكاسات على تطور حقل العلاقات الدولية، وعلى المحتوى الفكري والتنظيري له، مما كان له تأثيره الكبير على منظورات تحليل العلاقات الدولية، وموقع البعد الدينى فيها، والذي أصبح أكثر وضوحا"، فى ظل تزايد أهمية وانتشار مقولات "نهاية التاريخ"، و"صدام الحضارات"، و"العولمة الثقافية" وغيرها من النظريات.

كما أنه بعد نهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة النزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق، وهي التي كان وراءها في الغالب التمايز بين الإثنيات والعرقيات داخل هذه الدول، ففي سنة ١٩٩٥ وجدت احدى الاحصائيات أن هناك ٣٥ نزاعا" داخليا" كان أحد أطرافها على الأقل جماعة عرقية، حيث كانت هذه النزاعات عابرة للحدود، فانهيار الاتحاد السوفييتي أدى لخلق١٥ دولة متعددة الاثنيات بأكثر من١٤٣ مليون شخص، بالإضافة الى تفكك عدد من دول أوروبا الشرقية كيوغسلافيا، والتي شهدت نزاعات طاحنة داخلها أدت الى تقسيمها الى عدة دول، حيث كان الدين فيها المحرك الأساسي، أضف الى ذلك النزاعات في القارة الافريقية كالصومال والكونغو ورواندا وأنغولا وفي كثير من الدول الآسيوية كسريلانكا والهند وغيرها.

ولا يغيب عن بالنا الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، الذي نتج عنه حروب مدمرة وتهجير لشعب بكامله، وعدم استقرار للمنطقة وما زالت المعاناة مستمرة حتى اليوم. ويمكن التنبيه إلى كون التمييز الديني في العلاقات الدولية والصراعات المعاصرة ليس مقتصرا" بين ديانتين مختلفتين فقط كما هو سائد بل يتعداه إلى الطوائف المختلفة داخل الدين الواحد والتي تحكم على نفسها بالاختلاف الذي يوفر ما يكفي للمجموعات الدينية بأن تدخل في صراعات عنفية ودموية.

إن النزاعات الأثنية والدينية ذات طبيعة معقدة ومركبة فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، بأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية ومن هنا فإن أسباب ومحركات النزاعات تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها المشار إليها.

لقيت هذه النزاعات إهتماماً خاصاً مع نهايات القرن العشرين من القوى الدولية والإقليمية ومن المتوقع أن يستمر هذا الاهتمام على الأقل لمدة غير قصيرة من قبل هذه القوى، وذلك للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تزايد خطورة وتأثير هذه الصراعات على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، كما أن خطورة الصراعات هذه وتأثيرها على مصالح دول المنطقة من جهة، وعلى المصالح الحيوية الدولية من جهة أخرى، تدفع الباحثين في العالم للتعرف على أهم العوامل المحركة لهذه الصراعات وأسباب نشوبها.

تتعدد العوامل المحركة للنزاعات، فمنها ما هو داخلي يتعلق بتكوين الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كأزمة الشرعية للسلطة السياسية الحاكمة وغربة" السلطة السياسية سياسياً وثقافياً عن محيطها الشعبي، ومن العوامل ايضا" الجهل بالدين والجهل بالتاريخ السياسي للمجتمع، ووجود إشكاليات في الفكر العربي المعاصر ودور النخبة السياسية، بالإضافة الى التكوين القسري للدولة القطرية في العالم العربي (أزمة الدولة القطرية) وغياب وضوح العلاقة "التعاقدية" العادلة بين الدولة وطوائفها المختلفة.

اما العوامل الخارجية فيأتي في مقدمتها الاستعمار، من ترسيم الحدود الى الدور السلبي للاستشراق كالمسألة الشرقية وحماية الأقليات. اضافة الى التنافس بين القوى الدولية حول النفوذ في الشرق الأوسط وخاصة حول السيطرة على الثروات الطبيعية وتحديدا" النفط، دون إغفال دور وأهداف الحركة الصهيونية، وسعيها الدؤوب الى تفتيت المنطقة وإبقاء شعوبها في حالة تفرقة.

أتت نتائج النزاعات الإثنية والدينية كارثية على شعوب ودول الشرق الأوسط، حيث ارتُكبت المجازر بحق الأبرياء والمدنيين، وانتُهكت حقوق وكرامات الأفراد والجماعات، وتم تهجير الملايين من مواطني هذه الدول، فمنذ تهجير الشعب الفلسطيني الى التهجير الذي حدث للشعب العراقي وصولا" الى تهجير ملايين السوريين، وما خلفه من مشاكل على دول الجوار والدول الحاضنة لهؤلاء المهجريين، وما رافق ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلا" عن تدمير البنى التحتية لتلك الدول. دون ان ننسى الأثار النفسية والإجتماعية التي سوف تتركه هذه النزاعات على الأشخاص، وعلى العلاقات الإجتماعية التي كانت قائمة بين مكونات المجتمع الواحد.

طُرح العديد من الآليات لاحتواء النزاعات، ويمكن اعتبار هذه الآليات، كحلول مستقبلية من المحتمل التأسيس عليها للتعامل مع هذه النزاعات القائمة، أملا" في الوصول الى الاستقرار الدائم، وتتوزع هذه الحلول على الشكل التالي:

اولا"، الدولـة الموحـدة: التـي تقـوم علـى بنـاء مؤسسـات علمانيـة بعيـدة عـن مبـدأ المحاصصـة الدينيـة والتوزيـع الطـائفي والمذهبي للوظـائف داخل هذه المؤسسات. وفـي الوقت ذاته تأمين العدالة والمساواة ما بين المواطنين بغض النظر عن انتماآتهم الدينية، اضافة الى التوزيع العادل للثروة، وتفعيل سياسة الإنماء المتوازن لكافة المناطق داخل حدود الدولة، بناء نظام ديموقراطي، وتعزيز قيم الحرية والعدالة والمساواة.

ثانيـا"، الديموقراطيـة التوافقيـة: التـي تسـتند علـى التوزيـع النسـبي للمـوارد السياسـية والاقتصـادية واعتمـاد نظـام للانتخابـات يقـوم علـى القائمـة النسـبية، وتشـكيل حكومـة ائتلافيـة تتمتـع فيهـا الجماعـات المختلفـة بحـق الفيتـو أو الاعتـراض علـى القـرارات المصيرية التي تمس بها. وكان لبنان أول دولة عربية تطبق هذا النوع من الديمقراطية التوافقية على أساس طائفي- مذهبي غير أنها واجهت الكثير من المشاكل والصعوبات في التنفيذ، واما العراق فما زال يواجه الأزمة تلو الأزمة.

ثالثا"، الفيدرالية: ويطبق هذا النظام في العديد من الدول، وقد أثبت نجاحه وخاصة في تلك التـي تتشكل مجتمعاتها من إثنيات وأعراق وقوميات مختلفة، ويمكن تطبيق هذا النظام كحل للنزاعات الدائرة في بعض دول الشرق الأوسط بشرط ان لا يكون التوزيـع الجغرافي للولايات او الأقاليم مبني على اسس طائفية ومذهبية، وبدأ العمل به دستوريا" فـي العراق حيث تم تقسيم العراق إلـى ثـلاث منـاطق أصـبحت لهـا ضـرائبها وعملتهـا وميليشياتها، فضلا" عن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية.

رابعـا"، التقسـيم: وهـي آليـة تفتيتيـة سـعت وتسـعى إسـرائيل الـى تنفيـذها وإظهـار دول المنطقة كمجموعات دينية وعرقية غير متجانسة، وقد كان هناك العديد من المحاولات غير الناجحة فـي بعض دول المنطقة. وقد حاولـت إدارة المحـافظين الجدد فـي البيت الأبيض الأميركي تنفيذ هذه الآلية حيث نشرت صحيفة القوات المسلحة الأميركية في حزيران ٢٠٠٦ تقريرا" بعنوان "حدود الدم" تضمن خريطة جديدة للشرق الأوسط الكبير يتم فيها ترسيم الحدود على أسس طائفية وإثنية.

إن أمام هذه الآليات التي هي في حقيقتها ليست جديدة، بل هي متلازمة مع الاستعمار التقليدي، نلاحظ ان الآلية الديمقراطية الصحيحة التي تشدد على المواطنة قد تراجعت فـي المنطقـة العربيـة، وهـي الآليـة التـي تنـادي بالديمقراطيـة التكامليـة وتـرفض اسـتئثار الأغلبية الطائفية أو الإثنية بكل شيء وحرمان سواها، كما ترفض المحاصصة السياسية على أسس طائفية. وبالمقابل تراجعت آلية الحكم الذاتي كآلية متاحة للتعامل مع التنوع القومي وهي الآلية المستخدمة في معظم الدول ذات الأقليات القومية.

أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته كونه يعالج مسألة من أكثر المسائل حساسية وتعقيدا"، فالنزاعات الإثنية والدينية الدائرة في الشرق الأوسط لا يقتصر تاثيرها على الدول التي تعاني من الحروب بداخلها، بل يمتد تأثير هذه النزاعات الى دول المنطقة جميعا" مهددا" بذلك وحدتها ومصيرها، وكذلك الإستقرار والسلام الإقليميين والدوليين، فلم تعد الحروب محصورة في سوريا والعراق، لكن تداعياتها بدأت تؤثر في القارات الأخرى خاصة القريبة وتحديدا" أوروبا، فقد أصبحت مشكلة اللاجئين تهدد مباشرة مجتمعاتها واستقرارها الداخلي.

وتبرز الأهمية الأخرى للبحث بانه سيقدم تحليل شامل وواقعي عن ازدياد تفاقم النزاعات وتشعبها وتأثيرها على بنية وبقاء الدول في منطقة الشرق الأوسط. وعن عدم الإستقرار في المنطقة وغرقها في حروب دائمة، اسبابها، تداعياتها، وأيضا" تقديم بعض الحلول التي يمكن ان تساهم في الخروج من هذه النزاعات بما يضمن الهدوء والأمن لشعوب المنطقة وعدم تجددها كل فترة من الزمن.

أهداف البحث:

إبراز أهمية العوامل الإثنية والدينية في تركيبة دول منطقة الشرق الأوسط ومدى تأثيرها على إستقرار هذه الدول وعلى تطورها، وكيف اصبحت هذه العوامل سببا" رئيسيا" في نشوء النزاعات بين الدول، وايضا" داخل الدولة الواحدة، مهددة وحدتها وتركيبتها الإجتماعية. ومن الأهداف ايضا" التوصل الى استنتاجات تبين طبيعة النزاعات اسبابها الظاهرة والمستترة، نتائجها على دول المنطقة وشعوبها، وكذلك تبيان بعض الحلول لهذه النزاعات ومدى ملاءمتها لمعالجة هذه النزاعات، وهل هناك من إمكانية لتطبيقها؟ للوصول بتلك الدول الى حالة من الإستقرار والسلام والإزدهار إسوة بباقي الدول المتحضرة والمتقدمة.

الإشكالية:

تُعد مسألة النزاعات الإثنية والدينية من بين أهم المسائل التي أخذت تستحوذ على اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية، وذلك من بداية التسعينيات من القرن العشرين واستمرارا" حتى يومنا هذا، وباتت من أهم المواضيع التي تهتم بها دراسة العلاقات الدولية. فبعد أن ظن الجميع بان عهدا" من الإستقرار والسلام سوف يعم العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، برزت مسألة الإثنيات والأقليات وزاد في تعقيدها ظهور الأصوليات الدينية. ولم تعد مسالة النزاعات الإثنية

تعتبر من الشؤون الداخلية للدول وخاصة في الشرق الأوسط كون هذه الإثنيات تتوزع على عدة دول وترتبط فيما بينها بأواصر الدم والقربى. إنطلاقا" من ذلك ترتبط هذه النزاعات بمسألة الوحدة الوطنية، وتأثيرها على مختلف جوانب حياة شعوب المنطقة، السياسية منها والاقتصادية وكذلك العلاقات الاجتماعية وما تسببه من تفكك للمجتمعات، وانهيار النظم الأخلاقية والانسانية، وبالتالي انهيار مفهوم الدولة القومية. من هنا نحن أمام إشكالية كبرى ألا وهي: هل التعدد الإثني والديني هو السبب الوحيد في عدم إستقرار منطقة الشرق الأوسط؟ أم هناك أسباب أخرى مرتبطة بمصالح الدول الكبرى؟

يتفرع من هذه الإشكالية بعض التساؤلات:

- ما السبب في بقاء مجتمعاتنا تعاني الازمات المفتوحة على المجهول؟
- هل التنوع الإثني والديني في الشرق الاوسط أصبح محرك النزاعات ونقمة على شعوبه؟
- هل نتجه نحو تقسيم وتفتيت المنطقة؟
- كيف يمكن لشعوب هذه المنطقة ان تخرج من دوامة النزاعات وتقرر مصيرها بنفسها؟
- هل ستسمح الدول الكبرى لشعوب المنطقة بالعيش بسلام في بيئة مستقرة؟
- هل هناك نموذج ديموقراطي خاص يمكن تطبيقه ويكون الحل لهذه النزاعات؟

الصعوبات:

موضوع آني، لا يزال في تفاعل وتغيير مستمر، حيث لا تزال النزاعات الإثنية والدينية تأخذ أشكالا" مختلفة، وليس هناك من أفق لحلول مرتجاة، أضف الى ذلك نقص في بعض المراجع التي تعالج الموضوع بشكل علمي وموضوعي.

المنهجية:

بحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة الإعتماد على منهجين أساسيين:

المنهج التاريخي: في محاولة لعرض المراحل التاريخية التي مرت بها بعض النزاعات، وصولا" الى يومنا هذا، ولمقاربة الموضوع بطريقة تمكن القارئ من إستيعابها بسهولة.

المنهج الوصفي التحليلي: يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات ووصفها وتحليلها وتفسيرها من خلال تحديد خصائصها وأبعاد هذه الظاهرة، وقد تم الاعتماد

عليه في هذه الدراسة لدراسة عدة خصائص مثل خصائص الإثنية ومفهومها وأبعاد ظاهرة النزاعات الإثنية والدينية.

التصميم:

سنعالج هذا البحث من خلال تجزئته الى قسمين وكل قسم الى فصلين متوازنين على الشكل التالي: في القسم الاول سنوضح طبيعة النزاعات الاثنية والدينية في منطقة الشرق الاوسط، مع تعريف بعض المصطلحات الواردة في البحث كالنزاع والاثنية والمفاهيم المتقاربة معها. ومن ثم سوف ننتقل الى القاء نظرة على التركيبة الديموغرافية للمنطقة وتكوين المجتمعات داخل الدول حديثة التكوين (لبنان، سوريا والعراق)، ودور الدين في إثارة النزاعات. اما في القسم الثاني فسنتطرق الى الاسباب المؤدية للنزاعات فمنها الداخلي وما يتعلق بتكوين المجتمعات في دول المنطقة اضافة الى فشل الدولة في تحقيق الحياة الكريمة لمواطنيها وارساء العدل والمساواة، ومنها ما يسببه التدخل الخارجي للدول المستعمرة واطماعها في ثروات المنطقة منذ القديم وحتى يومنا هذا دون اغفال دور الحركة الصهيونية في زرع الفتن بين شعوب دول المشرق العربي في محاولة لتفتيتها. بعد ذلك سنعرض للنتائج التي تتسبب فيها هذه النزاعات على دول المنطقة وشعوبها. وأخيرا" نورد بعض الحلول التي يمكن ان تكون مدخلا" الى بناء الدولة العادلة المستقرة، أو إنهاء هذه النزاعات والحروب.

القسم الأول: طبيعة النزاعات في الشرق الأوسط، صراع مذهبي ام طائفي

تنشأ النزاعات في كثير من الأحيان من الأفكار التي يكونها كل شخص عن الجانب الآخر أو ربما تحدث نتيجة للإختلاف الشديد في الطرق التي يحاول بها الأفراد حل مشاكلهم. عادة ما يبدأ النزاع في شكل صراع على الموارد ولكنه غالبا" ما يتطور ليأخذ شكل صراع سياسي، ثقافي، او نزاع على الهوية والوجود. تشمل النزاعات المسلحة أطرافاً سياسية وعسكرية مختلفة التكوين والأهداف، وتؤثر النزاعات كثيراً على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة وعلى مستقبل الشعوب ورفاهيتها.

الفصل الأول: تحديد مفهوم النزاعات الاثنية والدينية

تكثر في حقل العلاقات الدولية المصطلحات الدالة على الظواهر المكونة لهذا الحقل حيث شاع بين الباحثين والمفكرين وخاصة علماء الاجتماع استخدام مفهوم اثني (Ethnic) واثنية (Ethnicity) منذ خمسينيات القرن العشرين على الرغم من أن ظهور المجال للبحث يرجع إلى بدايات القرن المذكور وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطوريات الكبرى (العثمانية – النمساوية .....) ولتجنب الخلط بين المصطلحات ومقاربتها على انها شيء واحد، لا بد من البدء بتحديد المصطلحات والتفريق فيما بينها لجلاء أي غموض ومنع اي سوء فهم للظاهرة محل الدراسة، وبالنتيجة تعميم الفائدة.

فقرة اولى: النزاع الاثني

برزت على الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة ظاهرة النزاعات الاثنية والدينية، نتيجة اسباب عديدة سنأتي على ذكرها لاحقا". وتفاقمت التوترات والصراعات حول العديد من القضايا والمطالب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية .... خاصة في الدول حديثة الاستقلال.

وقبل البدء بدراسة هذه الظاهرة المستجدة وكما هو متعارف عليه في أي بحث علمي لا بد من البدء بتحديد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة، والمتداخلة معها لتبسيط وحل أي غموض أو لبس يمكن أن يحصل. لذلك سنحاول وبشكل مقتضب توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة. فما هي أهم المفاهيم المستخدمة في التعرف على ظاهرة النزاعات الاثنية ؟

<u>بند اول</u>: مفهوم وتعريف النزاع الاثني

يزخر حقل النزاعات الدولية بالمصطلحات التي تحاول توصيف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية حيث لا يستعمل جميع الباحثين مصطلحاً موحداً لوصف ظاهرة نزاعية معينة، فمنهم من يستعمل مصطلح النزاع والبعض الآخر يستعمل مصطلح التوتر أو الحرب أو الأزمة. وذلك دون الانتباه إلى ما تدل عليه هذه المصطلحات، مما يؤدي في كثير من الاحيان إلى الالتباس. فالنزاع ظاهرة يمكن تفسيرها وكذلك التأثير عليها. ويتطور النزاع مع الزمن وليس من الضروري أن ينتهي كل نزاع بالعنف فهناك العديد من النزاعات التي يتم حلها بالوسائل الدبلوماسية والسياسية.

<u>اولا"</u>: <u>تعريف النزاع</u>

يوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو أكثر أن مصالحها أصبحت متناقضة أو تحاول القيام بأعمال تؤدي إلى الاضرار بالمجموعات الأخرى من أجل تحقيق أهدافها الخاصة. وقد تكون هذه المجموعات أفراداً أو مجموعات صغيرة أو كبيرة. فقد عرف ريمون آرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة. (١)

واعتبر الباحث السويدي بيتر فالنشتاين أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الاقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية. وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الاطراف بشكل متزامن.(٢) أما (Coser) كوزر فيعتبر أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة بحيث أن أهداف الاطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الاضرار أو التخلص من المنافس الآخر.(٣)

وهناك من عرف النزاع بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل. ويعرف دينيس ساندول (Dennis Sandol) النزاع على انه ظاهرة ديناميكية وهي وضغ يحاول فيه طرفان على الاقل وممثلوهما تحقيق

(١)- جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط١ الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥، ص١٤٠.

(٢)- عباس غالي الحديثي، أنماط الصراعات البيئية ، عن الموقع: http://omu.eolu.ly/.

(٣)- كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات) لبنان: الدار الوطنية للدراسة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص١١.

أهداف غير متفق عليها ضمن اطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال اضعاف بشكل مباشر أو غير مباشر قدرات الآخر على تحقيق اهدافه.[١]

ثانيا": مواضيع النزاع

تكثر المواضيع المحددة للنزاعات وقد حددت بعض الدراسات العناصر والمواضيع المتنازع عليها بالتالي :

١- السلطة، ويعني المشاركة السياسية في عملية صنع القرار.

٢- الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية والسياسية والاجتماعية.

٣- الموارد أو الثروة: مصادر الطاقة والغذاء وكيفية توزيعها، الاقاليم والمال.

٤- الاوضاع الاجتماعية والسياسية: المحافظة على تقاليد وعادات المواطنين واحترام حقوقهم السياسية.

٥- القيم، وخاصة تلك المتمثلة في انظمة الحكم والدين والايديولوجية.

بند ثاني: النزاع وتقاربه مع مفاهيم أخرى متشابهة

يخلط العديد من الكتاب بين النزاع والعديد من المفاهيم المتقاربة الأخرى كالتوتر والأزمة والحرب، وهنا لا بد من تحديد كل مصطلح على حدى وتوضيح أهم الفروقات التي تميزه عن النزاع.

اولا": **التوتر (Tension):**

يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة،[٢] وبحسب مارسيل ميرل فالتوتر هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"،[٣] إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو اظهار سلوك الصراع.

فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لان النزاع يسير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيراً ما ترتبط اسبابه ارتباطاً وثيقاً باسباب النزاع.[٤]

---

[١]- عباس غالي الحديثي، مرجع سبق ذكره.
[٢] - محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، تسوية النزاعات الدولية، القاهرة، مكتبة غريب، ص ٨.
[٣] - جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤١.
[٤] - جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق ص ١٢٠.

ثانيا": **الازمة (crise)**

عرف ماكليلاند الأزمة بما يلي: الازمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الاحداث فيها.[١] أما نورث (north) فيرى أن الأزمات الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل وردّ الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه.

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة بشكل صدام عسكري أو مواجهة.[٢] ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع في حين يمكن تحديد أبعاد واتجاهات وأطراف وأهداف النزاع بينما في الأزمة لا يمكن تحديدها، ومن جهة أخرى نرى أن هناك استمرارية في العلاقة النزاعية، بينما في الازمة تنتهي بعد تحقيق نتائجها.

ثالثا": **الحرب (The war)**

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف المسلح لهذا جاء في غالبية التعاريف على انها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة. يقول كلاوزفيتس ان الحرب هي تنفيذ السياسة باساليب اخرى، وقد عرفها بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى ارغام الخصم على تنفيذ ارادتنا.... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، انها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الاخرى."[٣]

أما ريمون آرون فيرى بأن "الحرب هي الاساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية."[٤] من جهته يعرفها كونسيي راتب كـ "اتصال عنيف بين وحدات متميزه ولكن متشابه.[٥] ويرى هادلي بول أن "الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض"، وحسب نظرته فان العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية، لان اهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي ولا يعتبر بان العنف حرباً ما لم يكن موجهاً ضد وحده سياسية أخرى.[٦]

---

[١] - جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق ص١٢٠.

[٢] - علي السيد، ادارة الازمات والكوارث (حلول علميه - اساليب وقائية ص١٢) القاهرة، مركز القرار للاستشارات، ١٩٧٧، ص٦.

[٣] - فوللرج. ف س، إدارة الحرب (من عام ١٧٨٩ حتى ايامنا هذه)، ترجمة أكرم الديري، بيروت، دار اليقظة العربية، ص ٢١.

[٤] - عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم للنشر، ١٩٩٢، ص٩٧.

[٥] - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط١ بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص٢٩٤.

[٦] - Bull Hedlle. The anarchical society3

وعليه فالحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله فقد يكون سياسياً، اقتصادياً، اجتماعيا"، ثقافيا" أو ايديولوجياً.[١] وعلى العموم تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، وتتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الامر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو القصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة او شاملة.

بعد هذا العرض لمفهوم النزاع والمفاهيم المتقاربة معه، وغالبا" ما يتم الخلط في ما بينها، سوف ننتقل الى توضيح معنى كلمة إثنية، من أين جاءت وكيف تطور مفهوم هذه الكلمة وصولا الى مفهومها الحالي.

بند ثالث: الاثنية كمفهوم

لا يزال مفهوم الاثنية ومنذ ظهوره من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف حول مدلولاته ومضامينه، حيث ورد على انه جماعة ذات سمات وخصائص محدده، واعتبرها البعض على انها الأقلية وآخرون على انها تعني الأمة وخلط بعضهم بينها وبين العرقية. فما هي الاثنية ؟ وما هي السمات التي تميزها عن المفاهيم المتداخلة معها؟

اولا": تعريف الاثنية

يعتبر فريدريك بارث (Fredric Barth) من اوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للأثنية، فهي بنظره تجمعات بشرية غير ثابتة، اعضاؤها يتغيرون لان عضويتها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وقد أكد بارث ان الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.[٢]

أما من الناحية اللغوية، يعرفها معجم المعاني الجامع: "اثنية (إسم) عرقية، مذهب يرمي الى تصنيف الجماعات الانسانية على أساس انتمائها الى عرق او أصل معين، وتعرف بالتمييز العنصري". فلفظ إثنية (Ethnicity) مشتقة من الكلمة اليونانية (Ethnos) وتشير إلى اصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة. والاثنيون عند اليونان القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخل الدولة المدينة في العادات الكنسية، ويقصد كذلك بالاثنيين مجموعة الاشخاص غير المسيحيين.

[١] - محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص ٩.

[٢] - Fredric Barth(ed), Ethnic Groups and Boundaries, Little Brown.Boston, 1969, Pp, 9-11

واستخدم اللفظ طوال حقبة العصور الوسطى للاشارة لمن هم غير يهود أو مسيحيين. وشاع استخدام مفهوم الأثنية (العرقية) بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامة في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين.(١) وظل الاستخدام ماديا" حتى الستينيات من القرن العشرين على الاقل، (٢) ومنذ ذلك التاريخ أصبح اللفظ يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين واي سمات أخرى مميزة، كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، وتعيش في اطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في أحد أو بعض هذه السمات.(٣) وتشير الدلائل إلى ان الدراسات الأوروبية قد ركزت على الأبعاد المادية لمفهوم الاثنية مرادفة اياها بالعرقية، بينما أكدت الدراسات على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفهوم.(٤)

من الناحية الاصطلاحية، فقد ظهر المصطلح متأخراً في المعجم العلمي عام ١٨٩٦ عند فاشي دولابوج مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية، ويعتبر جورج مونتوندوب أول من استعمل مصطلح اثنية الذي يعتبرها تجمعاً طبيعيا" يتضمن كل الخصائص الانسانية وميز بينها وبين القومية، فيما عمل ليود واتمنير على تطوير المصطلح سنة ١٩٤١.(٥)

أما الدكتور جورج قرم فيقول إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد، أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات واهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة، لانهما يكفلان تواصلاً أمثل بين اعضاء الأثنية، بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلاً ولا تشاطرهما فيها جماعات اجتماعية أخرى.(٦)

ويستخدم السوسيولوجي البريطاني "انتوني د. سميث" الكلمة الفرنسية: اثنيه Ethnic ليعرف الاثنية على انها" مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك، وتقاسم ذكريات تاريخية، ولها عناصر ثقافية مرتبطة بإقليم خاص، ومتضامنة".(٧) ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير

(١) – أحمد عبد الحافظ، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان، (١٩٩١-٢٠٠٠)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٥، ص ٣١.

(٢) - عبد الله الأشعل، افريقيا جنوب الصحراء، من التركة الاستعمارية الى الصراع العرقي، كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، عدد ٥٣، ١٩٩٧، ص١٥.

(٣) - brian dutothled. Ethnicity in modern Africa (Bouldes uestuiew press. 1978) p1

(٤) – مرجع سابق Dutothled op.cit pp2:3

(٥) - Christian Geiser, les approaches p14

(٦) - جورج قرم، انتاج الايديولوجية وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد ١١ بيروت ١٩٧٨ ص ١١.

(٧) - Anthony D Smith, National Identity, London, pen guin books, 1995, p39.

مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة.(١)

ويجمع أمسال (Amselle) على العديد من الحقائق التي تميز الاثنية وهي اللغة، القيم، الأقليم، العادات والوعي بانتساب أعضاء الاثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر بأن الاثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري.(٢) في حين تشير الموسوعة البريطانية في تعريفها للجماعة الاثنية إلى أنها " جماعة اجتماعية أو فئة Category من الأفراد في اطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق race واللغة، القومية أو الثقافة".(٣)

وهي ذات المعاني والدلالات التي تعكسها القواميس المدرسية البريطانية التي تستخدم في التنشئة الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر نجد أن قاموس ويبستير يعرف الاثنية والجماعات الاثنية بأنها "تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الانسانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف)، السمات واللغة ..."(٤)

هكذا فمفهوم الاثنية في فكرته يقوم على الشعور بالاختلاف عن الآخرين، وقد أشار الدكتور شفيق الغبرة في اطار حديثه عن الصحوة الاثنية أنها صحوة تهدد غلق وحدات سياسية جديدة بالاضافة إلى تحالفات وانقسامات إذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماة (اثنية) في المجتمعات البشرية كالوحدات القائمة على الدين والانتماء القبلي بدات بتقوية علاقاتها الداخلية وجودها ومؤثرة في سياسات وقرارات الحكومات ومجالات محددة ووجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.(٥)

بند رابع: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية، على نحو يخلق شبكة معقدة يمكن ان تؤدي الى التباس في الفهم والتحليل، وسعيا" لفهم طبيعة ومضمون تلك المفاهيم وزيادة في الإيضاح فانه سوف يتم التعريف بكل مفهوم لغة" واصطلاحا"، وتبيان جوانب الإختلاف والتقارب بين هذه المفاهيم ومفهوم الإثنية.

(١) ـ مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٢٥٢.

(٢) - Christian Geiser, p14

(٣) - Christian Geiser, p14

(٤) - Websters New World Dictionary of American language, new talks the world publishers. co 1962

(٥) ـ شفيق الغبرة، الاثنية المسيسة : الادبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٣، 1988، ص٤٤.

اولا": الإثنية والأقلية

لم يتفق جميع الباحثين على معيار واحد في تحديد مفهوم الأقلية فبعضهم اعتمد معيار الوضع السياسي والاجتماعي، ومنهم اعتمد المعيار العددي، وآخرون استخدموا الجمع بين المعيارين السابقين.

١- معيار الوضع السياسي والاجتماعي

يرى بعض المفكرين ومنهم سعد الدين ابراهيم انه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة، كما انه ليست كل اغلبية قاهرة، وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار ان الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله.[١]

٢- المعيار العددي

يعتمد أنصار هذا الإتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية، ومؤداه ان الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا" من حيث الكم في المجتمع الموجودة فيه. وقد حدد ستانيسلاف تشيرنتشر سنة ١٩٩٧ مفهوم الأقلية معتمدا" على المعيار العددي فيقول: " هي مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة، فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان ولهم خصائص تختلف عن الأغلبية، ولهم إرادة في الحفاظ على هويتهم".[٢]

٣- الجمع بين المعيارين

رأى أنصار هذا الإتجاه ان الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بانها أقل عددا" مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع، اما بالنسبة لوضعها السياسي والاجتماعي فيشير محمد جبر الى ان الأقلية هي مجموعة مواطني الدولة التي تتميز عن أغلبية المواطنيين من حيث الدين أو اللغة أو الجنس وغير مهيمنة، وتشعر بالاضطهاد وعدم المساواة.[٣] مع العلم انه يوجد في الواقع أقليات حاكمة ومسيطرة.

اما فرانسيسكو كابوتورتي (Francesco capotorte)، فقد عرّف الأقلية على انها مجموعة تمثل أقلية بالنسبة لسكان الدولة، وتملك خصائص ثقافية وفيزيائية مختلفة، ويظهر افرادها ولو بصفة ضمنية شعور بالتصامن تجاه الاحتفاظ بهويتهم، وهذا ما اخذت به

[١] - سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعادة الصباح، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٢.
[٢] - joseph yacoub, les minorities dans le mode p78.
[٣] - محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية، منشأة دار المعارف، الاسكندرية ١٩٩٠، ص٢٦.

الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالأقليات بعد الحرب العالمية الثانية.[١] وهكذا فان الإثنية تختلف عن الأقلية كونها لا تخضع للمعيار العددي، فالكم في الإثنية لا يؤخذ بالحسبان.

ثانيا": الإثنية والقومية

لغويا" ان كلمة قومية مستمدة من قوم وهم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها، وقوم الرجل، أقاربه عصبية ومن يكونون بمنزلتهم تبعا" له. والقومة: النهضة. يقال قاموا قومة واحدة.[٢] ويكشف هذا المعنى اللغوي عن سمتين اساسيتين في الجذر اللغوي للمفهوم: الأولى هي ارتباط القوم بالاقامة اي عنصر المكان، والثانية ارتباطها بالقيام اي الفعل والحركة من أجل هدف معين. وهاتان السمتان تميزان القومية عن غيرها من المفاهيم الأخرى. ويمكن ايجاز بعض التعريفات التي توضح مفهوم القومية بعيدا" عن الخلط بينها وبين المفاهيم المتقاربة لها:

ورد في معجم المصطلحات السياسية التعريف التالي: القومية هي " عاطفة وايديولوجية الارتباط بارض معينة أو بوطن معين وبمصالح هذا الوطن او تلك الأرض".[٣] ومنهم من يعرفها على انها صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من إشراك افراد مجتمع معين في كل امر بعض الخصائص ويشعر اولئك الافراد بانهم يمثلون وحدة اجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات واهداف مشتركة في ظل احساس عام بوحدة المصير.[٤] اما انتوني سميث (Antony smith) فيرى بان جوهر مبدأ القومية يقوم على اساس المجموعة التالية من الافتراضات:[٥]

العالم مقسم الى أمم، الأمة هي مصدر كل القوة السياسية والاجتماعية، والولاء للأمة يفوق الولاءات الأخرى، والتي تعني شعور الجماعة بالانتماء الى كيان واحد دون ان يتعدى ذلك الى الرغبة في تكوين اطار سياسي ينظمه. فالقومية بذلك حركة سياسية وفكرية تسعى الى جمع الامة في وحدة سياسية على خلاف الأثنية، وبالتالي القومية تشمل الامة والعكس غير صحيح، اما الإثنية فهي حركة قومية اذا تجاوزت شعورها بالوحدة الى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام الى الدولة الأم. وهكذا فتصبح الإثنية قومية اذا ما كانت لها الرغبة في الوحدة، وتكون كيان سياسي مستقل ذات نزعة انفصالية.

---

[١] - مرجع سبق ذكره.joseph yacoub, opcit,p121

[٢] - ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١١، ط ٣، دار صادرللطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٨، ص ٣٧.

[٣] - علي الدين هلال، نيفين مسعد (محرران) معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص١٠٩.

[٤] - عبد الحكيم عموش، تحليل ابعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ١٩٩٤، ص٨.

[٥] - محمد جبر، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

ثالثا": الإثنية والأمة

تتعدد وجهات النظر والتعريفات لمفهوم الأمة بحيث يصعب ايجاد تعريف واحد متفق عليه. فمن حيث اللغة فكلمة الأمة مشتقة من الأم ويقصد بها أصل الشيء (للحيوان والنبات) وأم الطريق: الطريق الرئيسي، وأم المكان: قصده. والأمة لغة: هي جماعة من الناس اكثرهم من اصل واحد، تجمعهم صفات موروثة ومصالح واماني واحدة، أو يجمعهم أمر واحد من دين أو مكان أو زمان. ومن معانيها ايضا" الجيل، والرجل الجامع لخصال الخير.(١)

وقد جاءت في القرآن الكريم كلمة أمة بمعنى الدين، وجماعة العلماء، كما تكررت كلمة الأمة في الحديث الشريف بكيفيات متعددة. ويكشف المعنى اللغوي للفظة الأمة عن مجموعة من السمات التي يتسم بها المفهوم:(٢) الأصل المشترك، وحدة الأماني والمصالح، عنصر الزمان، عنصر المكان، الدين، والنخبة.

اما معجم المصطلحات السياسية، فيشير الى انه: " لا يوجد تعريف فني للأمة وان كان اي تعريف اجرائي لها ينطوي على الاشارة الى مجموعة من الافراد يتبلور شعورها بالهوية المشتركة من جراء قدرة الاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافي والارتباط الجغرافي بمكان بذاته". ويستطرد التعريف:" ولعل مكمن الصعوبة في هذا التعريف، هو ما قد يرتبط باي من المعايير السابقة او كلها من ادعاءات مضللة، ذلك ان امما" كثيرة اكتمل وجودها على افتقارها لمقومات التجانس اللغوي او الديني او العرقي او التواصل الجغرافي، بل وعلى قيام صراع بين مختلف عناصرها حول هذه المقومات ذاتها احيانا".(٣)

وانطلاقا" من التعريفات المختلفة لمفهوم الأمة يمكن القول ان الأمة ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في مركب من سمات جامعة (دين–عرق–لغة– تاريخ–ثقافة....) بصرف النظر عن وجود تلك الجماعة في اقليم واحد أو توزعها على اقاليم متعددة. والواقع ان مفهوم الأمة هو اكثر المفاهيم تشابها" مع مفهوم الإثنية حتى انه يمكن القول ان جوهر المفهومين واحد والاختلاف في الدرجة والنطاق. حيث ان مفهوم الإثنية اضيق نطاقا" من مفهوم الأمة، وإن حمل نفس سماته وخصائصه.

رابعا": الإثنية والعرقية

قبل فترة الخمسينات كان ينظر للعرق على انه إثنية، وانهما الشيء نفسه لدى الكثير من الباحثين، ولكن مع تطور علم الوراثة والبحوث الاثنوغرافية تم التمييز بينهما، فالعرق

(١) - ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ص٢٧-٢٨.
(٢) - فاروق حمادة، بناء الامة بين الاسلام والفكر المعاصر، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٦، ص٣٦-٣٨.
(٣) - علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

مصطلح بيولوجي يستخدم لتوصيف جماعة من الافراد لديهم خصائص جسدية وفيزيولوجية متشابهة بحيث تنقل من جيل الى آخر بفعل المكونات الجينية.[١]

أما معجم الوسيط فيعرِّف العرق، حيث يقول أن "العرق" هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك من معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقى لصعوبته.[٢] ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف "العرق" بأنه "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض إنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة".[٣]

وقد اظهرت دراسات حديثة ان للمناخ والتغذية دور كبير في بناء الصفة العرقية للافراد، وبالتالي يمكن اعتبار ان العرق ينطوي تحت كل ما له صلة بالامور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد، على خلاف الإثنية التي تتعلق بكل ما هو مكتسب بالبيئة المحيطة بالفرد، وبذلك فمصطلح الإثنية هو اشمل من العرق.

خامسا": الجماعة الإثنية

يعرف اليونسكو الجماعة الإثنية على أنها "كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية".[٤] وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق، اللغة، القومية أو الثقافة.[٥]

ويعرفها (Barth) على أنها "جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقي الجماعات، ويقوم هذا التميز على عدة أسس عرقية، دينية، تاريخية هذا بالإضافة إلى وجود وعي بأهداف الجماعة وأيضا وجود اتصال بين أفرادها".[٦] ويعرفها شيرميرهورن (Schermerhorn) على أنها، عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة عن الماضي

---

[١] - سمية بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص١١.

[٢] - المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٦١٧- ٦١٨.

[٣] - على الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، **معجم المصطلحات السياسية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص٢١٥.

[٤] - UNICCO, **Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique**,Senega RePublique- Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco,1973,p5

[٥] - **The New Encyclopedia BritannicChicago: Encyclopedia Vritannica**,5TH Edition,Vol.4,1992.

[٦] - Fredrik Barth(ed.),**I bid** , P187.

وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقية كصورة مصغرة للأخوّة الشعبية.(١)

ويقول ايفيرت هوجس (Everett Hughes) أن الجماعة الإثنية ليست واحدة، لأنها قد تتميز بوجود مستوى من الاختلاف الملاحظ أو القابل للقياس عن الجماعات الأخرى: وهي جماعة إثنية لأن الناس فيها والأفراد خارجها يعرفون انها واحدة ولأن من هم في الداخل والخارج يتحدثون ويشعرون ويتصرفون كما لو كانت جماعة منفصلة، وهذا يمكن أن يتحقق فقط في رأيه، إذا وجدت طريقة لاختبار من ينتمي للجماعة ومن لا ينتمي إليها، أما إذا كان من السهل الاستقالة منها فهي إذاً ليست جماعة إثنية حقيقية.(٢)

وقد أطلق العالمان أجوري (Aguirre) وترنر (Turner)، على الجماعة الإثنية مصطلح "الشعوب الفرعية" Subpopulation بدلاً من "الجماعة الإثنية" Ethnic Group، وعنيا به مجتمعاً يمكن أن يتميز بتاريخه، سلوكه، تنظيماته وثقافته المميزة.

وهناك من يعرفها على انها عبارة عن جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينه مثل اللغة أو الدين كالجنس الفرنسي أو الجنس اليهودي، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي.(٣) ويعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها عبارة عن جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين، واي سمات أخرى مميزه بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيولوجية الجسمانية.(٤)

وعليه، فالجماعة الإثنية Ethnic Group هي عبارة عن شعب إثنى Ethnic Population يتكون من الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات من قبل الشعب عامة وعادةً من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم على أنها أثنية ذات طابع محدد، تظهر تاريخا" فريداً وكذلك سلوكاً مميزاً وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية وتعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين.

---

(١) - Richard A . Schermerhorn, **Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research**, Random House, New York,1970,Pp12-14

(٢) - Everett Hughes, on Work, **Race and sociological Imagination,** University of Chicago Press Chicago,1994, P.91.

(٣) - سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢)، ص٧.

(٤) - سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣-٢٦.

<u>بند خامس</u>: مطالب الجماعات الاثنية

تتعـدد وتتبـاين مطالـب الجماعـات الاثنيـة لتطـال كافـة جوانـب الحيـاة السياسـية والاجتماعية والاقتصادية فيمكن ان تكون المطالب متعلقة بالمشاركة في السلطة أو الحصول علـى حقوق سياسية، إجتماعيـة واقتصـادية ويمكـن ان تطالـب بحكـم ذاتـي داخـل الدولـة، أو بالاستقلال التام والناجز عن هذه الدولة القائمة وتأسيس دولة خاصة، أو الانضمام إلى دولة أخرى والإندماج معها.

وتكمن أهمية تلك المطالب في أن تجاهلها من قبل السلطة الحاكمه يمكن أن يؤدي إلى نشوء نزاعات داخلية تهدد استقرار ووجود الدولة برمتها. وسنحاول تصنيف هذه المطالب إلى فئات ثلاث: المطالب الاثنية السياسية، والمطالب الثقافية، والمطالب الاقتصادية.

<u>أولاً</u>: المطالب السياسية

تتعدد الموضوعات والمطالب التي تطرحها الجماعات الاثنية منها المشاركة في القرار السياسـي أو تقاسم السلطة بـين جميـع مكونـات الدولـة بالعدل والمسـاواة، ولكـن أكثرهـا أهميـة وإلحاحـا" هـي: الانفصـال عـن الدولـة الأم، الاسـتقلال الإداري داخـل الدولـة، تـولي المناصـب العامة في الدولة، ومسألة الأرض.[1]

١- <u>الانفصال</u> :

تهدف هذه المطالب إلى الرغبة في قيام كيان سياسي مستقل يعبر عن هوية الجماعة الاثنية الخاصة للتخلص من هيمنة الجماعات الحاكمة. وقد تتخذ المطالب الانفصالية أحد شكلين الأول، إقامـة كيـان سياسـي جديـد فـي صـورة دولـة مسـتقلة، أمـا الثـاني فالسـعي إلـى الانضمام إلى كيان سياسي آخر اعتقاداً منها بأنه سوف يحقق مصالحها أو آمالها وهويتها، وخير مثال على الشكل الأول من المطالب هو أكراد العراق.

وغالبـاً مـا يـتم السـعي لنيـل هـذه المطالـب عبـر أدوات ووسـائل عنيفـة بـدءاً مـن الإعتصامات ثم المظاهرات وصولاً إلى استعمال العنف المسلح، وتكمن خطورة تلك المطالب بانها لا تؤثر على مصير الجماعة الإثنية المطالبة بالانفصال فقط، بل على مصير النظام السياسي وحتى الدولة بأكملها.[2]

---

[1] - سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً رسالة ماجستير ، جامعة منتوري - قسنطينة ص٢٠.

[2] - محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية، ادارة الصراعات واستراتيجية التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان ٢٠٠٢، ص٨٩.

٢- الاستقلال الإداري:

علـى عكـس المطالـب الانفصـالية لا تسـعى الجماعـات الاثنيـة المطالبـة بالاسـتقلال الاداري إلى الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها، إنما تهدف إلى تحصيل قدر من الحكم الذاتي لاقليمها، حيث يتيح ذلك امكانية أكبر لهذه الجماعات في الاستفادة من الخدمات والوظائف ومزيد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية للإقليم وساكنيه.

٣- تولي المناصب العامة :

أضحت السلطة السياسية هدفاً تتنافس عليه جميع مكونات المجتمع وتتصارع أحياناً لأجله الجماعات الاثنية المكونة للمجتمع وخاصة في دول الشرق الأوسط، فالسلطة السياسية تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها. وتحظى السلطة التنفيذية بأهمية بالغة لدى الجماعات الأثنية المختلفة كونها هي السلطة المهيمنة على ما عداها من سلطات والتي بيدها النفوذ والخدمات. ويعتبر لبنان خير دليل على تنافس طوائفه على تولي الوظائف العامة وخاصة وظائف الفئة الأولى، فتشكيل الحكومة وفي مرات عديدة بقي أشهراً معلقاً بسبب عدم الاتفاق بـين المكونـات السياسـية الفاعلـة علـى توزيـع بعـض الـوزارات وخاصـة تلـك الخدماتيـة التـي يعتبرونها مصدر نفوذ وسلطة لدى الشعب.

ثانياً: المطالب الثقافية

ترتبط المطالب الثقافية بقضية هوية الجماعة الاثنية، والتي هي بدورها نتاج تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والحضارية.[١] وأكثر المجالات تعلقاً بقضية المطالب هي المرتبطة باللغة والدين والعادات والتقاليد.

١- اللغة:

إن مكانة اللغة في اطار النظام السياسي، تعتبر مؤشراً على مكانة الجماعة الأثنية وموقعها داخل النظام، فاللغة في هذا الاطار أحد أدوات الهيمنة والسيادة، وتعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في الدولة، مطالبة باعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر أو أنها أكثر أهمية. والمطالبة باعتبار لغة ما من لغات المجتمع هي اللغة الرسمية للدولة تعكس رغبة في أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات، والمطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة في المساواة بصفة عامة.[٢] وتزخر دول الشرق الأوسط بالعديد من

[١] - ايليا حريق، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط، دانيال برومبرغ (محرر) : التعدد وتحديات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الساقي، بيروت ١٩٩٧، ص ٢٣٨.
[٢] - محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره ص٨١.

الأمثلة المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الأثنية، من ذلك مطلب الأكراد في كل من سوريا والعراق وتركيا وايران، والأمازيغ في المغرب والجزائر.

٢ – الدين:

يلعب متغير الدين دوراً مركزياً فيما يتصل بمطالب الجماعة الاثنية، وغالباً ما يستخدم كأداة للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم. وتتركز مطالب الجماعات السائدة باعتبار ديانتها الدين الرسمي للبلاد، مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى، أما الجماعة الأثنية الخاضعة فغالباً ما تلجأ إلى المطالبة بالعلمانية وذلك بفصل الدين عن الدولة والمساواة بين كافة الديانات والطوائف.[١]

وبصفة عامة تعتبر قضية العلاقة بين المطالب الأثنية الدينية والنظام السياسي واحده من اعقد قضايا النظام، ودليل ذلك سلسلة أعمال العنف والتفجيرات التي شهدها العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وما زالت تتوالى فصولا" مؤلمة. والدليل الآخر في منطقتنا هو لبنان وما تعرض له من أزمات وحروب أهلية، دينية وطائفية منذ نيله الاستقلال عام ١٩٤٣ أدت إلى نتائج كارثية على البلد ما زالت آثارها السلبية ماثلة حتى يومنا هذا.

٣ – العادات والتقاليد:

تطالب الجماعات الاثنية باحترام عاداتها وتقاليدها التي تتمسك بها باعتبارها من ضمن مقدسات هذه الجماعات وباعتبارها إرثا" حضاريا" يجب المحافظة عليه. وتستمر هذه المطالب باحترامها حتى يومنا هذا وهي على سبيل المثال، ممارسة الطقوس وارتداء اللباس حسب التعاليم الدينية، أو العادات والتقاليد المتبعة من قبل كل مجموعة اثنية في المناسبات الخاصة بها، كالأعياد والزفاف وغيرها.

ثالثاً: المطالب الاقتصادية

تعاني معظم دول العالم النامي ومن ضمنها بعض دول الشرق الاوسط من واقع التخلف الاقتصادي وضعف الموارد، ويأتي توزيع الموارد الطبيعية للبلد بعدل على مختلف الجماعات الاثنية من أعقد المهام التي يتعين على النظام السياسي القيام بها، وتتعلق المطالب الاثنية بكافة جوانب الانفاق العام سواء كان على شكل مخصصات مالية أو إقامة مشاريع بنى تحتية أو استثمارية، أو زيادة الخدمات المقدمة للجماعة الاثنية والاقليم الذي تقطنه كتحسين الخدمات الصحية والمرافق العامة وبخاصة المياه الصالحة للشرب والمدارس

---

[١] ـ محمد عاشور مهدي، مرجع سبق ذكره ص٨٣.

والمواصــلات والهــاتف والكهربــاء، وخلــق فــرص عمــل جديــدة مــن خــلال انشــاء المشــاريع الصناعية.[١]

في الواقع لا تخلو أي دولة من هذه المطالب والامثلة على ذلك كثيرة. إلا أن واقع الدول النامية الاقتصادي المتخلف والضعيف يقلل من قدرة حكومات هذه الدول على الاستجابة لتلك المطالب، بالإضافة الى سوء توزيع موارد الدولة على المناطق الفقيرة وخاصة الأرياف البعيدة النائية حيث الفقر والبطالة والاهمال، وهذا ما يزيد من خطورة تلك المطالب بحيث تصبح مدخلاً لنزاعات أثنية يمكن أن تتحول إلى نزاعات دموية وعنيفة.

فقرة ثانية: عوامل الموقع والتاريخ ودور الدين في النزاعات

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع إستخدامه في جميع انحاء العالم، هذا الإقليم في الواقع إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة. وبرغم ذيوع هذا المصطلح الا أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة ودقيقة كما هو الحال في بعض أقاليم جغرافية أخرى. والسبب في صعوبة التحديد راجع الى انه يمكن أن يضيق أو يتسع حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى اليه باحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية.

بند اول: جغرافية الشرق الاوسط وحدود الدول

تلعب الجغرافيا دورا" رئيسيا" في بناء الدول وازدهارها، فالموقع والحدود الجغرافية للدولة من العوامل المهمة لتطورها واستقرارها وخاصة اذا كان الموقع له تأثير استراتيجي على المحيط القريب وعلى المستوى الدولي أيضا".

اولا": الموقع الجغرافي

يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أنحائه، وهو عامل المكان الذي ميز الشرق الأوسط قديما" كمنطقة مركزية في علاقات الشرق والغرب، وحديثا" الشرق بمضمونه الحضاري الإقتصادي عامة في آسيا وأفريقيا الشمالية والشرقية، والغرب بالمضمون الحضاري الصناعي العام في أوروبا وأميركا. وقد كان لأهمية الشرق الأوسط المكانية أن أصبح محط أنظار المستعمرين الأوروبيين وساحة منافسة وصراعات بين القوى الإمبريالية وكذلك بين الشرق والغرب ككتل سياسية معاصرة وأحلاف عسكرية، بالإضافة للصراعات القومية والدينية والطائفية بين شعوبه ودوله المتنوعة.

---

[١] - Donald Rotchild . managing Ethnic conflict Africa: and Incentives for cooperation (Washington D.C . Brooking press 1997) pp 75- 82

فمنذ بداية القرن التاسع عشر ظهرت المشكلة الشرقية في قاموس السياسة الأوروبية، وتأكدت المنافسة الأوروبية بعد شق قناة السويس وظهرت في بريطانيا فكرة "تأمين" طريق الهند وهي الفكرة التي انتهت باستراتيجية "الأمان" الإمبريالي التي تنادي بها إسرائيل. وتشابكت فكرة "الأمان" مع مشكلة الطاقة العالمية في تفاعلات دولية تجابه دول الشرق الأوسط وذلك منذ أن أصبح الإقليم أكبر مصدِّر للبترول ويحوي أكبر مخزون إحتياطي له في العالم.[١]

وتشير الدراسات بان مصطلح الشرق الأوسط تم استخدامه لأول مرة عام ١٩٠٢ من قبل المؤرخ الأميركي الفريد ماهان في مقالة له نشرت في المجلة اللندنية الفصلية national review بعنوان "الخليج الفارسي" ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم. ثم استخدم هذا المصطلح من قبل تشرشل وزير المستعمرات البريطانية عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط عام ١٩٢١ لتشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق، وزاد استعماله بعد الحرب العالمية الثانية. فما هي حدود الشرق الأوسط والبلدان التي يتألف منها ؟

ثانيا": اختلاف التحديدات للشرق الاوسط

لم يرد في دوائر المعارف والكتابات تحديد موحد لمنطقة الشرق الأوسط، وكان من المصطلحات الإقليمية الغامضة بالمقارنة بكثير من الأقاليم الرئيسية في العالم. حيث كان الانكليز يطلقون مصطلح الشرق الأوسط على إيران وأفغانستان ومنطقة السند (باكستان حاليا")، بينما تستخدم الخارجية الأميركية مصطلح الشرق الأدنى للدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان ودول شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي وإيران وتركيا وقبرص واليونان، وهي تقسم شؤون الشرق الأدنى الى مكتبين: الأول خاص بتركيا وإيران، والثاني خاص بالدول العربية في المنطقة.

وتستخدم الهيئات الرسمية وغير الرسمية في ألمانيا مصطلح الشرق الأدنى للدلالة على الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في الشمال الى بحر العرب في الجنوب، بحيث تشمل كافة الدول الممتدة من إيران وتركيا في الشمال الى دول جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب، والمنطقة الممتدة من إيران في الشرق الى ليبيا في الغرب. ويطلق الألمان مصطلح الشرق الأوسط على إقليم مختلف تماما" هو: افعانستان، باكستان الهند بنغلادش بورما النيبال وسريلانكا.[٢]

---

[١] ـ محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩، ص ٢٩١.
[٢] ـ محمد رياض، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

أما شمعون بيريز في كتابه "شرق أوسط جديد" يرى بانه يمتد من حدود مصر غربا" الى حدود باكستان شرقا" ومن تركيا شمالا" حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا". وتمثل كل من سوريا، لبنان، الأردن، العراق، فلسطين ومصر قلب منطقة الشرق الأوسط، هذا من الناحية السياسية أما من الناحية الإقتصادية فيشمل الشرق الأوسط أيضا" دول الخليج ومن الناحية الاستراتيجية يشمل ليبيا، إيران، تركيا وباكستان.

والشرق الأوسط عبارة عن مزيج من الدول ذات الهويات الثقافية والدينية واللغوية المختلفة، وينظر اليه كخليط من الشعوب والجماعات القومية والإثنية والثقافية المتنوعة. وهناك ثلاثة شعوب تسكن المنطقة وهم: الساميون والأتراك وبعض الجماعات العرقية الأخرى. أما من الناحية الدينية، فإن الإسلام هو الدين الأكثر انتشارا"، ومن ناحية اللغات، تشكل اللغة العربية اللغة الأساسية السائدة لدى معظم قاطني الشرق الأوسط.

لعبت منطقة الشرق الأوسط دورا" كبيرا" في الاستراتيجيات الدولية منذ نشوء الإمبراطوريات الكبرى وذلك بسبب الموقع الاستراتيجي الفريد لها، فهي حلقة الوصل بين القارات الثلاث القديمة، وتسيطر على الممرات المائية الهامة والبحيرات والبحار، وزادت أهميتها بعد شق قناة السويس، واكتشاف النفط، ما يجعل تأمين تدفقه من المصالح الأساسية للدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا وغيرها من الدول الصناعية.

ان إحدى السمات الأساسية لبلدان الشرق الأوسط هي تنوعها الإثني والديني، ويعتبر هذا التنوع مصدر غنى، وكذلك عامل من العوامل الرئيسية في عدم استقرار المنطقة ونشوب النزاعات والحروب المختلفة الداخلية والإقليمية، إضافة لوجود عوامل أخرى كثيرة سنقوم بتحليلها باسهاب في القسم الثاني من بحثنا هذا. وقد لعبت سياسات الامبراطورية العثمانية الاستعمارية دورا" فاعلا" في تفجر النزاعات الدينية وخاصة بعد اعتمادها " لنظام الملل"، الذي كان السبب الرئيسي لهذه الحروب. فما هو نظام الملل؟ وما هي نتائجه؟

بند ثاني: نظام الملل وجذوره التاريخية

ضمت منطقة الشرق الأوسط كنائس متنوعة: الروم الأرثوذكسن السريان اليعاقبة، الأرمن، الموارنة، الكلدان، الأشوريون، الملكيون البروتستانت إلى جانب اليهود وطوائف ومدارس وطرق اسلامية متعددة.[١] وبعد الفتوحات الواسعة التي أمتدت على ثلاث قارات أوروبا، آسيا، وأفريقيا، حكمت الدولة العثمانية شعوباً عديدة أختلفت قومياتها وأديانها ولغاتها وقد عملت الامبراطورية العثمانية على ايجاد صيغة لحكم هذا التنوع.

---

(١) - Albert Haurani, the ottoman Background of the modern East, Essex, 1970,p.9

راعى العثمانيون في إمبراطوريتهم تعدد الاثنيات وتنوع الأديان والطوائف، آخذين بعين الإعتبار إتساع الرقعة الجغرافية للأراضي التي تخضع لحكمهم ففوضوا بعض صلاحيات السلطة المركزية إلى رؤساء الطوائف الدينية (ملل) كبطاركة الكنائس المسيحية أو حاخامي اليهود، أو إلى سلطات محلية كالقضاة والولاة وملتزمي الضرائب.[1] واستطاعت السلطة العثمانية التعامل مع التعدد والتنوع داخل امبراطوريتها بفعالية وكفاءة، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بنشر العقيدة الاسلامية حافظت على عادات وتقاليد الشعوب والجماعات غير المسلمة دون إكراه. وقامت بتنظيم مؤسسة "الملة" لغير المسلمين لتنظيم شؤونهم الداخلية بحرية تامة وأداء الجزية للدولة في مقابل الدفاع عنهم.

ولكن مع بدء ظهور ضعف الدولة العثمانية وزيادة النفوذ الخارجي داخلها، بدأ نظام الملل يتفتت ليحل محله نظام طائفي. وقد استغلت الأقليات هذا الوضع محاولة تغيير الواقع لمصلحتها بمساعدة من الدول الإستعمارية الغربية. لم يكن غير المسلمين يتمتع بالمساواة التامة مع رعايا الدولة المسلمين، إلا أنهم تمتعوا ببعض الحريات في ممارسة شعائرهم الدينية وعاداتهم، وذلك في ظل نظام الملل الذي يصنف رعايا الدولة على اساس المذهب الديني.

في بداية العهد العثماني لم يكن سائداً فكرة الدولة الحديثة ومفهوم المواطنة القائمة على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. فهذا المفهوم نشأ حديثا" في أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا. فما هو نظام الملل؟ وهل حقق النتيجة المرجوة منه، أم أصبح من اسباب عدم استقرار المنطقة؟

عبرت الدولة العثمانية في مرحلة قوتها عن نموذج عادل لإنصاف غير المسلمين عن طريق تأسيس نظام سياسي داخلي، حيث كان يتم التمييز بين مواطنيها على أساس الدين والملة وليس على اساس العرق أو القومية. فكان هذا التمييز وظيفياً وليس عنصرياً. وعرف هذا النظام "بنظام الملل"، وهو استمرار قانوني لمصطلح أهل الذمة، وقد قنن هذا النظام السلطان أبو الفتوح محمد الفاتح العثماني (١٤٥١-١٤٨١). ويقضي نظام الملة بمنح رؤساء الطوائف حق إدارة الشؤون الشخصية والعامة لرعاياهم عبر الدولة. وكان هؤلاء الرؤساء ينتخبون من قبل أفراد ملتهم ويعين البطريرك المنتخب بصورة براءة سلطانية.[2]

---

[1] - جوزيف أبو نهرا، المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، المؤتمر الدولي جامعة القديس يوسف ٢٠١٣، ص١٠.

[2] - عبد العزيز حمدي، التهاون مع الأقليات وأثرها في تفتيت الدول، مجلة البيان، العدد ٢٣٨.

أولاً: تعريف كلمة "ملة" (التعريف اللغوي)

كلمة ملة ليست بغريبة عن الإسلام، فهي تعود إلى أيام النبي وقد وردت في القرآن الكريم خمسة عشرة مرة بمعنى الدين في المطلق، وأشارت إلى الوثنيين في بعض الأحيان، وإلى اليهود والمسيحيين والمسلمين في أحيان أخرى.(١)

أما إذا أضيفت ال التعريف إليها: "الملة" فيصبح معناها دين الإسلام، حتى لو لم تكن مسبوقة بكلمة أهل.(٢) إن النظام العثماني الذي اعتمد اللامركزية في الحكم وحافظ على خصوصيات المجموعات الاثنية والدينية، استعمل كلمة "ملة" بمعنى طائفة دينية (مسيحيون، مسلمون، يهود...) أو جماعة إثنية (أرمن، تركمان، أكراد) أما في اللغة التركية فكلمة ملة تعني أمة أو قومية.

ثانياً: الجذور التاريخية لنظام الملل

اعتمدت السلطنة العثمانية في أنظمتها الشرع الإسلامي وصنفت رعاياها على هذا الأساس فالمسيحيون في التعريف الفقهي، هم "أهل الكتاب"، وفي التعريف القانوني هم "أهل الذمة" أو "معاهدون" أي يتمتعون بضمانات أعطيت لهم بعهد، مقابل واجبات وقيود محدودة. ومن المعروف أن معاهدة نجران سنة ٦٣١ م، هي أول معاهدة وقعها النبي محمد مع وفد من مسيحيي المدينة. فالمجتمع في ظل نظام أهل الذمة يتألف من جماعات بدلاً من أفراد. لكل جماعة الحرية في قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بها، ولكن في تعاطيها مع المسلمين ومع السلطة الحاكمة، فهي تخضع لقوانين الشرع الاسلامي.(٣)

منح نظام الملة غير المسلمين حق تنظيم شؤونهم الداخلية، وأعطي لرؤساء الطوائف الأمر في الفصل في المنازعات الداخلية والأحوال الشخصية. أما النصارى واليهود فكانوا يلجأون إلى القاضي المسلم في كل أحوالهم الشخصية. أما في سوريا ولبنان فقد ترك الفاتحون الجدد في بداية العهد العثماني الحكم بيد أصحاب النفوذ الذين احتفظو بامتيازاتهم القديمة، ومنهم أمراء آل معن في لبنان الذين حلوا محل التنوخيين بسبب موالاة هؤلاء للمماليك في حربهم ضد العثمانيين.(٤)

وقام هذا النظام على أن يتم تحصيل الجزية عن طريق رؤساء الطوائف ودفعها إلى السلطنة، مع إعفاء بعض الأشخاص من الدفع، وهم الذين يؤدون خدمات خاصة للدولة

---

(١) - Th.P. Huges, Dictionary of Islam, London, Allen, 1896,p.348-349.

(٢) - فينيسنز بودجي، المسيحيون خلال العصر العثماني، المسيحية عبر تاريخها في المشرق. ص (٦٥٥-٦٧١).

(٣) - المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، مرجع سبق ذكره ص٧.

(٤) - Francis Hours et Kamal Salibi, Mohammad ibn al- Honash Muqaddm de la Bipa (1499-1518) melanges de lU.S.G TX 111 (1968),P.1-23.

كالأطباء، وايضاً رجال الدين غير المسلمين والنساء وكبار السن. ومع كل هذه الاعفاءات من قبل الدولة العثمانية مع رعاياها، كانت بعض المؤسسات المليّة تستغل تسامح الدولة معها في خفض مبالغ الجزية. وكان غير المسلمين يزاولون جميع الأنشطة التجارية والزراعية والحرفية دون اي تمييز. أما من جهة تولي الوظائف الإدارية في الدولة فقد وصل البعض الى تولي مراكز إدارية داخل الدولة وشاركوا الجيش العثماني بكتائب مستقلة في الدفاع عن الدولة العثمانية وحمايتها.

بعد أن استولى العثمانيون على القسطنطينية عام ١٤٥٣ إعترف السلطان لأهل الذمة بثلاث ملل دينية : ملة الروم، وملة الأرمن، وملة اليهود، باعتبارهم ينتمون إلى "دار العهد" وليس إلى "دار الحرب". بالنسبة للمسيحين تم الاعتراف سنة ١٤٥٣ ببطريرك القسطنطينية، رئيساً لكنسية القسطنطينية وممثلاً شرعياً أمام السلطان للكنائس الأرثوذكسية الخلقيدونية على أراضي الامبراطورية (رومان، يونان، أورشليم، الاسكندرية، انطاكيه). أما الكنائس الخلقدونية فقد تم الإعتراف بالبطريرك الغريغوري الارمني سنة ١٤٦١ ممثلاً شرعياً لها وللكنائس الخلقيدونية الكاثوليكية. ولكن منذ القرن السابع عشر أخذ عدد من الملل بالارتفاع تدريجياً على أثر حصولها على فرمانات سلطانية حتى بلغت ١٦ ملّة.(١)

بلغ نظام الملّل مداه بين الكنائس الشرقية عندما أخذت الكنائس تتمركز حول بطاركتها في نهاية القرن الثامن عشر الذي شهد بصورة تدريجية تراجع نفوذ الأعيان لمصلحة رجال الاكليروس، فتعاظمت السلطة البطريركية وأصبحت كلمة البطريرك مسموعة أكثر لدى السلطات العثمانية والأوساط السياسية في أوروبا. وازداد انفتاح المسيحيين الشرقيين باتجاه أوروبا، حيث لعبوا دور الوسطاء بين الشرق والغرب.(٢) رافق هذا الانفتاح انفتاحا" في الداخل بين أعضاء الملل المختلفة، فتزايد الاختلاط بين المسلمين والمسيحيين. واجمع الباحثون في التاريخ العثماني بان التمايز بين ابناء المجتمع في منطقة الشرق المتوسط تعدى العامل الديني إلى العامل الاجتماعي بين فئة حاكمة مستبدة وفئة محكومة مظلومة. وكثيراً ما تقدم الولاء الاقطاعي والقبلي في المناطق الريفية على الولاء الديني. ويقول ألبرت حوراني: "في الأقاليم كان السكان مختلفين من وجهة النظر الدينية. كان أعضاء هذه الجماعات المختلفة يتمازجون فيما بينهم على مدى أجيال وأجيال، ويقلِّصون إلى أدنى حد التوترات الناجمة عن الفوارق

---

(١) ـ المسيحيون و هاجس الحرية في العهد العثماني، مرجع سبق ذكره ص١١.
(٢) ـ كاترين ماريو، نهضة الكنائس في نهاية العصر العثماني، المسيحية عبر تاريخها في المشرق ص ٧٥٤.

بينهم، وفي لبنان كان الموارنة والدروز يقبلون بأمير واحد يحاربون معه جنباً إلى جنب في صراعات عائلية وحزبية لا نهاية لها".[1]

كان لنظام الملل نتائجه الايجابية فقد قدمت السلطنة العثمانية نموذجاً إسلامياً وصف بأنه المدافع عن حقوق البسطاء وموسوم بالعدالة والتسامح. ما دفع المؤرخ الفرنسي (فرنان بردويل) إلى القول: "أصيب النصارى المجاورون للبلدان الاسلامية بدوار الردة، فقد بدأوا ينقلبون من النصرانية إلى الاسلام افواجاً أفواجاً طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر".[2]

وبموجب هذا النظام تقلصت سلطات الدولة مكانياً ووظيفياً على المدن والأقاليم، لتحدد بالأمن الداخلي والخارجي وحفظ الدين. غير أن نجاح هذا النظام في التعامل مع التنوع والتعدد على المستويين الاجتماعي والثقافي في فترة ضعف السلطنة سيكون لاحقا"أساساً لبرنامج انفصالي تقسيمي يهدد وحدة الدولة والمجتمع.

<u>بند ثالث</u>: تحول الأقليات من الديني إلى السياسي

ما ان بدأت الامبراطورية العثمانية تضعف قواها حتى بدأ الاختراق الغربي لأراضيها تحت تأثيرات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية تمهيداً للضغط على السلطنة لاعطاء امتيازات للأقليات. وكان الاختراق الأول هو الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٣٥ إلى فرنسوا الأول ملك فرنسا. وقد مثل (الخط الهمايوني) الذي أصدره السلطان عبد الحميد سنة ١٨٥٦ قمة تأثير التدخل الخارجي في توجيه السياسة العثمانية ومن أهم بنوده: إلغاء الجزية التي كان يدفعها غير المسلمين للسلطنة في عام ١٨٥٧، وإعلان المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وقد تم تشكيل محاكم مختلطة يحكم فيها بالسوية بين جميع رعايا السلطنة بغض النظر عن الدين أو الطائفة.

اولا": التحول العلماني التركي

مع زيادة التدخل الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط تحديدا" والمواكب لسياسة التتريك أو الإصلاح، أخذت صراعات الأقليات تظهر وتأخذ أشكالاً متنوعة:

١- الصراع بين الأقليات الدينية بعضها مع بعض، رغبة في مزيد من النفوذ، ومن ذلك ما اصطلح على تسميته مذابح الدروز والموارنة عام ١٨٦٠، والمرتبط بالرعاية المذهبية التي سعت الدول الاوروبية لتنفيذها.

---

[1] - Albert Hourani," Race, Religion and nation – State in the East" in A.w Lind, Race Relations in world perspective, Honolulu 1995

[2] - عبد العزيز حمدي، مرجع سبق ذكره، ص٧ .

٢- الوجه الثاني هو الصراع بين الأقليات المختلفة وبين السلطنة العثمانية سعياً إلى الانفصال والاستقلال عن السلطنة وذلك بدعم خارجي، ومن تلك النماذج تحالف الأرمن مع روسيا ضد العثمانيين عام ١٨٩٤، دون أن ننسى الدور الكبير الذي لعبته حركة الاتحاد والترقي في مساندة الأرمن، وهذا ما اثار غضب السلطان عبد الحميد.

٣- الصراع الثالث هو بين الأقليات وبين السلطات الاستعمارية ذاتها، نتيجة سعي هذه السلطات (فرنسا، بريطانيا) إلى فصل الاقلية عن محيطها الاجتماعي بسن القوانين أو المعاملة التمييزية، كما فعلت فرنسا في محاولة استقطاب البربر في المغرب باصدار الظهير البربري، أو اعطاء الموارنة في لبنان امتيازات سياسية خاصة.

لم تعط سياسة الإصلاح والانفتاح التي حاولت السلطنة العثمانية اتباعها النتائج المرجوة، بل ساهمت في انهيارها وخاصة بعد قيام بعض الأقليات والإثنيات في لعب دور سلبي، والتآمر مع الدول الغربية على تفتيت الامبراطورية، كل لمصلحته، وقد كان للأقلية اليهودية دورها المؤثر والفعال في هذا المضمار.

ثانيا": دور الأقلية اليهودية

لعبت الأقلية اليهودية دوراً هاماً في تفتيت الدولة العثمانية. فقد استغلوا التسامح الذي عوملوا به من قبل السلطنة وعملوا على اسقاط الخلافة. واليهود في تركيا مجموعتان، المجموعة الأولى: وجدت في الأراضي العثمانية قبل وصول العثمانيين إليها وينتمون إلى الامبراطورية البيزنطية القديمة، أما المجموعة الثانية: فهم اليهود الذين هربوا من الاضطهاد الأوروبي الذي نزل بهم وخاصة عام ١٤٩٢ من اسبانيا بواسطة "محاكم التفتيش".[١]

تزايد التدخل الغربي ومحاولات تغريب النظام الاجتماعي للمجتمع التركي وخاصة في ظل حدوث الأزمات الاقتصادية، وبدأت القوى الغربية باثارة النعرات الطائفية وبإقامة تحالفات مع الأقليات. وكان أكثرها تأثيراً مع بعض التنظيمات اليهودية.

ظهرت الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ واستعانت بحركة الاتحاد والترقي التي هيمنت على مجريات الامور في تركيا في إلغاء منصب الخلافة الاسلامية، وتحويل الدولة التركية إلى دولة علمانية. وكان يهود الدونمة[٢] من أبرز طوائف اليهود التي استجابت لهذه السياسة. وقد اتبع اليهود خطة لاسقاط الخلافة تتركز على مبدأين: الأول، ابراز السلطان عبد الحميد ووصفه بالحاكم المستبد، واظهار الخلافة بانها هي السبب في تخلف المسلمين.

---

[١] - عبد العزيز حمدي، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

[٢] - الدونمة كلمة تركية أطلقها الاتراك على اليهود الذين فروا من اسبانيا بعد اضطهادهم على يد محاكم التفتيش الاسبانية، ومعنى الكلمة (اضهار خلاف الباطن).

المبدأ الثاني، وهو بيع الخلافة الاسلامية من خلال جماعة الاتحاد والترقي، وظهر ذلك في مؤتمر الصلح الذي انعقد في مدينة لوزان، وقد كان رئيس الوفد التركي الحاخام ناحوم قره صو وكل من عصمت إينونو ورضا نور الذي اعترف بأنه هو الذي أعلن علمانية تركيا في مؤتمر الصلح. حيث قال :"... كانت هذه أهم نقاط الارتكاز التي اعتمدنا عليها في لوزان... أن صفقة بيع وشراء الخلافة والتنازل عن الموصل قد تم بين لندن وأنقره، وما حضور وفد تركي إلى لوزان إلا للتمويه والتوقيع".[١]

ثالثا": تفجر المسألة الطائفية

بدأت المسألة الطائفية بالتفجر في بلاد الشام منذ القرن التاسع عشر وحتى انهيار السلطنة العثمانية، وقد كان للمشروع الأوروبي الدور الأساسي، وذلك بهدف تفكيك الدولة العثمانية من الداخل واقتسام ولاياتها، وهذا ما أكدته اتفاقية سايكس – بيكو بعد كشف فحواها من قبل الشيوعيين في اعقاب انتصار ثورتهم على القياصرة في روسيا. وقد تحولت الطائفية من ظاهرة دينية إلى ظاهرة سياسية عند دخول السلطنة مرحلة الوهن والانحدار.

استطاع الاستعمار البريطاني والفرنسي إقامة دول عربية حديثة على خلفية عصبيات طائفية في بلاد الشام في ظل غياب الدولة المركزية الجامعة، وعجزها عن بناء دولة المواطنة بدل دولة رعاية الطوائف والقبائل. وزاد في تجذر الطائفية والمذهبية سياسة التمييز التي اتبعه الانتدابين الفرنسي والبريطاني بعد سقوط السلطنة العثمانية.[٢]

هذه الحقبة من منافسة القوى الأوروبية في المشرق، تبين تماما" مدى التوظيف الجيوبوليتيكي الذي جرى استخدامه آنذاك على صعيد التنوع الديني للشرق الأدنى من قبل القوى الأوروبية، بما في ذلك المشروع البريطاني بنقل يهود أوروبا الى فلسطين، لضمان نفوذ المملكة المتحدة فيها، المشروع الذي ستشرعنه المجازر التي قام بها النازييون ضد اليهود.[٣]

والعامل الآخر الذي ساهم في تفجير المسألة الطائفية هو التأخر في تحديث التعليم، حيث تأخرت السلطنة في تحديث قطاعات التعليم والثقافة في مركز السلطنة وفي ولاياتها كافة. من ثم قامت باصلاحات مهمة في مرحلة التنظيمات تحت ضغط الدول الأوروبية. ويؤكد العديد من المؤرخين بأن لمسار حركة التحديث هذا في مجالي التعليم والثقافة الأثر الواضح في تفجر المسألة الطائفية وحركات العامة في بلاد الشام.[٤] من جهة أخرى رفضت القوى

---

(١) ـ كمال السيد حبيب، الأقليات والممارسة السياسية في الخبرة الاسلامية، دراسة حالة الدولة العثمانية، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والسياسة في جامعة القاهرة)، ١٩٩٥.
(٢) ـ مسعود ضاهر، المسيحيون في الشرق، مركز مسبار للدراسات والبحوث، دبي ٢٠١٤، ص ٢٣.
(٣) ـ جورج قرم، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، تعريب د. خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٣٣.
(٤) ـ مسعود ضاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

السياسية المسيطرة في السلطنة والتي كانت بالمجمل محافظة على الأفكار الليبرالية والديموقراطية وفرض الرقابة الشعبية، رفضت فصل السلطات وفكرة الدساتير المكتوبة.

كان لتحديث الجيش لمصلحة دولة مركزية استبدادية في مركز السلطنة ومحاولة فرض ذلك بالقوة على التنوع السكاني الطائفي دور سلبي على مسار الأحداث ونتائجها أضف إلى ذلك الدور البارز الذي لعبته البعثات الثقافية والارساليات في إدخال مظاهر التحديث إلى السلطنة وبرز بنتيجة ذلك خلاف حاد على المستوى الثقافي حيث اتخذ ابعاداً طائفية واضحة.

كانت سياسة التتريك ضمن خطة لبعث القوميات في الخلافة العثمانية مما أدى إلى انقسامها إلى أكثر من ثلاثين دولة. وقد استفادت منه الدول العربية الحديثة النشأة، فقد طورت الجمهورية التركية العديد من المفاهيم وخاصة في مجال تحرير المرأة، ورفض كل اشكال التقسيم والانفصال أو الحكم الديني.

يتضح من مجمل ما تقدم كيف تحولت السياسة التي انتهجتها السلطنة العثمانية في العمل بنظام الملل، إلى عامل أدى مع عوامل أخرى خارجية إلى تفتت السلطنة العثمانية وإلى زرع بذور الانقسام وتفجر مسألة الاثنيات الدينية والمذهبية في منطقة الشرق الأوسط، والتي ما زالت تتفاعل نزاعات وحروب مهددة المنطقة بالانهيار والتفتت والتقسيم. ونشأت على انقاض السلطنة دول وحدود مصطنعة لا تتناسب والواقع الإجتماعي الموجود.

بند رابع: حدود الدول الحديثة وتشتت الإثنيات على جوانبها

لم يراع المستعمرون، الفرنسيون والبريطانيون وضع الجماعات الإثنية التي كان موجودا" ومنذ القديم في منطقة المشرق العربي عند تقسيم أراضي السلطنة في ما بينها، فقد اضحت بعض الجماعات الإثنية مشتتة على جانبي الحدود لدول متجاورة، وهذا ما أبقى أسباب عدم الاستقرار موجودا"، وشكّل عاملا" من عوامل تفجر الحروب والانقسامات في ما بعد. وكانت المسألة الكردية من أهم المسائل الدالة على هذا الواقع، بحيث توزعوا على عدة دول دون ان يستطيعوا من إنشاء دولة مستقلة لهم حتى اليوم.

منذ القدم والوعي القومي الكردي متواجدا" عند الجماعات الكردية، ولكن لم يتبلور هذا الوعي ويبرز الا مع ظهور موجة الأفكار القومية التي عرفتها العديد من شعوب العالم في نهاية القرن التاسع عشر.[1] كان الأكراد مقسمين بين أمبراطوريتين، العثمانية والفارسية. ظل الأكراد يخدمون دولا" أخرى دون تمكنهم من تأسيس دولة مستقلة في كردستان. وقد قامت

[1] - ويفي خيرة، تاثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ٢٠٠٥، ص ٥٢.

الحركة القومية الكردية بالعديد من الانتفاضات والثورات للانفصال عن ظلم التراك، وكانت سنة ١٨٠٦ بمثابة أول ثورة للأكراد.

يؤلف الأكراد كتلة عرقية ذات اسقاط جغرافي واضح عند نقطة التقاء عدد من الحدود الدولية، وهي النسبة الأكبر حوالي ٦٠% من السكان حيث تقع في شرق تركيا وعلى جانبي الحدود العراقية – الايرانية من الحدود التركية جنوباً وهي من اكبر المجموعات العرقية في العالم التي لم تحصل حتى اليوم على كيان سياسسي خاص بها.[١] وما زالت المسألة الكردية حتى اليوم من دون حل حقيقي ونهائي رغم انهم يعيشون في كردستان العراق في إقليم شبه مستقل منذ العام ١٩٩٠.

فالحكومة التركية تنفي وجود الأكراد على الإطلاق وتسميهم "اتراك الجبال" وتسعى جاهدة لمنع قيام أي نهضة حقيقة في وسطهم. أما الإيرانيون فقد قاموا بضرب الحركة الانفصالية الكردية التي نشأت غداة الحرب العالمية الثانية. وبعد قيام الثورة الإيرانية قام الجيش بمقاتلة الأكراد ومنعهم من الانفصال عن الجمهورية الحديثة. ولم يتقبل أحد من جيرانهم سعيهم في تقرير مصيرهم وانشاء دولتهم المستقلة، نظراً لما قد ينشأ عن ذلك من قضايا استراتيجية ومشاكل تصعب معالجتها في هذه المنطقة الغنية بالنفط.

في العصر الحديث كان على الأكراد أن يقبلوا بالتقسيم الذي حصل للمنطقة إلى دول مختلفة بحدودها الجديدة. فبعضهم هاجر إلى لبنان، والذين قاموا بذلك خلال الانتداب الفرنسي حصلوا اجمالاً على الجنسية اللبنانية واندمجوا بالمجتمع اللبناني. وبسبب الحرب اللبنانية وتعقيداتها غادر عدد من الأكراد لبنان إلى سوريا وتركيا. أما في سوريا فالوجود الكردي أقدم وأوسع انتشاراً، حيث يشكل الأكراد حوالي ٨% من السكان، وهم موجودون على طول الحدود السورية– التركية ، في شمال حلب حتى الحدود العراقية، والبعض منهم ما زال دون هوية.

أثناء الإنتداب قامت فرنسا بتشجيع الأكراد للدخول إلى الجيش الذي أنشأته، واصبح لاحقاً الجيش السوري. وبرز دور الأكراد في الانقلابات العسكرية الأولى التي حصلت في سورية ومن ثم تضاءل دورهم في الدولة والجيش وخاصة بعد عام ١٩٥٤ وسقوط الشيشكلي. لاقى الأكراد معاملة قاسية منذ ذلك الحين وطيلة فترة الستينيات، وشرعت السلطة "بتعريب" عدد من المناطق في الجزيرة ذات الغالبية الكردية خوفاً من تحولهم إلى دولة مستقلة في المستقبل. ولكن وضعهم تحسن بعد ذلك وتبوأ العديد منهم مراكز قيادية في الدولة.

[١] - غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، م د و ع، طبعة ثالثة ٢٠٠٨، ص ٧٥.

اما القضية الأبرز فهي كردستان العراق، حيث يشكل الأكراد ما يقارب خمس السكان، وهم موجودون في مناطق تكاد تكون كردية صافية في شمال البلاد الوعرة، كما ان لهم مدناً تقليدية مهمة كالسليمانية واربيل وكذلك الموصل وكركوك. كان الأكراد منقسمين حول طرق مواجهة المرحلة ما بعد الامبراطورية العثمانية، فمنهم من كان يرغب بالانضمام إلى تركيا والقسم الآخر إلى ايران. وجاء البريطانيون وقاموا بدمج كردستان بالعراق. وهذا ما رتب على الحكومات المتعاقبة في بغداد إلى مواجهة نمو الشعور القومي الكردي بالانفصال.

حاول زعماء الأكراد بعد استقلال العراق توحيد المناطق الكردية لكنهم فشلوا في ذلك وكان للشيخ القبلي والآغا المتنفذ دينياً مصطفى البرزاني دوراً مهماً في قيادة أكراد العراق منذ الثلاثينيات وحتى منتصف السبعينيات. وقد برز منافس للبرزاني وهو جلال الطالباني الذي سانده الجيش العراقي في قتاله ضد البرزاني الذي انتهى إلى تفوق البرزاني حيث قامت السلطة إلى تغيير استراتيجيتها والتفاوض معه، وأدى هذا التفاوض إلى وقف اطلاق النار، وإلى اتفاق سلام اعترف بوجود قوميتين في العراق: القومية العربية والقومية الكردية. ووعدت الحكومة باعطاء الأكراد حكماً ذاتياً وتوزيع المناصب الرسمية عليهم حسب نسبتهم ولكن بالمقابل أكدت الحكومة أن كردستان جزء لا يتجزأ من العراق وأن الحكومة هي صاحبة القرار في ما يخص النفط والسياسة الخارجية والأمن والدفاع.[١]

تحولت المسألة الكردية بعد ذلك إلى مسألة دولية من خلال تحريض الأكراد على التمرد من غالبية الدول التي تسعى إلى الاضرار بالعراق وتحقيق مصالحها الخاصة، من ايران واسرائيل وسوريا وغيرها. وحاول الاكراد الاستفادة من الحرب العراقية الايرانية لتحقيق حلمهم في الاستقلال ولكنهم لم يصلوا إلى النتيجة المطلوبة. واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن حصل الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ ما أدى الى تدمير الدولة العراقية وتفكيك مؤسساتها وخاصة مؤسسة الجيش. استغل الاكراد انهيار مؤسسات الدولة في العراق وقاموا بانشاء القوات المسلحة الخاصة بهم (البشمركة) وإعلان استقلال مناطقهم ذات الأغلبية الكردية وبناء المؤسسات الخاصة بهم من مجلس نيابي وحكومة وغيرها من المؤسسات لتسيير أوضاع المواطنين في مناطق حكمهم الذاتي.

لا بد في هذا المجال من القاء الضوء على الجماعات الإثنية المتعددة المكونة منها دول الشرق الاوسط، تاريخها، علاقاتها في ما بينها، وعلاقتها مع السلطات المتعاقبة، وكيف أثر ذلك على أمن واستقرار تلك الدول.

---

[١] - تقرير: Mc Dowall, the kurds, and Edmund Ghareeb, the Kurdish question in Iraq (Syracuse, NY: Syracuse University pas.1981)

الفصل الثاني: المكونات الإثنية ودورها في مستقبل دول المنطقة

قليلة هي الدول في العالم التي تقوم في مجتمع احادي الدين واللغة والإثنية والعرق. فمعظم دول العالم، على العكس، تضم مجموعات مختلفة عن بعضها البعض بأصولها وثقافاتها ودياناتها. على مستوى الشرق الأوسط، ان الأكثرية الساحقة من سكانه تتكلم العربية على الرغم من وجود قديم للغات الكردية وحديث للغة العبرية (داخل دولة اسرئيل) وبعض اللغات السامية كالسريانية ولو بصورة محدودة. والأكثرية الساحقة تنتمي دينيا" الى الاسلام وبالتحديد المذهب السني، على الرغم من وجود أقليات مسيحية واسلامية غير سنية ويزيدية ويهودية. والاكثرية الساحقة تنتمي ثقافيا" الى المنطقة، على الرغم من ورود حضارات أخرى سواء ايام العهد العثماني أو في عصرنا الحديث.

ولكن لو اخذنا كل دولة على حدى لتغيرت الصورة، فالتنوع الديني في لبنان يكاد يساوي ديموغرافيا" بين المسلمين والمسيحيين. اما في سوريا فيوجد اكثرية عربية – مسلمة- سنية واضحة، ولكن بعض عناصر هذه الاكثرية تعتبر نفسها غريبة عن نظام يتمثل في احدى المذاهب بصورة تفوق بكثير نسبته السكانية. اما في العراق فالأمور تتعقد حيث ينقسم السكان بحسب الدين والمذهب الى سنة وشيعة مع تواجد حوالي ٢٠ بالمئة من السكان من الاكراد.[١]

بالنسبة للاردن ينقسم سكانه الى مجموعتين متمايزتين الى حد ما: ذوي الأصول الشرق- اردنية من جهة، وذوي الأصول الفلسطينية من جهة أخرى. اما اسرئيل فتواجه وجود العرب الفلسطينيين اصحاب الارض الاصليين، حيث يتحتم عليها معالجة وضعهم كونهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة كاليهود. ليس بالضرورة ان يؤدي وجود اثنيات متعددة داخل الدولة الى نزاعات وصراعات داخلية او نزاعات وحروب بين الدول، فهناك جماعات إثنية ودينية نشطة سياسيا" وأخرى مستكينة ومندمجة مع بقية مكونات المجتمعع داخل الدولة.

فقرة اولى: دولة واحدة لمجتمع متعدد

سوف نحاول تناول المجموعات الاثنية الكبرى التي ما زالت تطرح قضايا سياسية كبرى، مركزين على علاقة هذه الاثنيات بالدول القائمة. وبذلك سوف نركز على فئتين إثنتين: الأولى فئة عربية اسلامية خارج المجموعة السنية (الشيعة) أما الفئة الثانية فهي المسيحيون العرب في المنطقة.

---

[١] – خلف عمر عبدالله، التنوع والتوزيع الإثني في العراق واثره على تماسك المجتمع، على الموقع الإلكتروني: http://www.basicedu.uodiyala.edu.iq/uploads/14/2014

<u>بند أول</u>: الاثنية المذهبية (الشيعة) والسلطة

ليس الشيعة أقلية فعلاً إلا إذا أخذت المنطقة برمتها في الحسبان. فأكبر الطوائف في لبنان عدداً هي على الأرجح الطائفة الشيعية، وفي العراق أكثر من نصف الشعب العراقي يتبع المذهب الجعفري. ولكن عدد الشيعة في الأردن وفلسطين قليل جداً ومتواضع في سوريا. عاش الشيعة في ظل السلطنة العثمانية وضعاً وسطياً ولكن الواضح هو طبعاً اقصاء الشيعة عموماً عن السلطة خلال قرون طويلة.

تمثلت المشكلة عند الشيعة بعقدة الاضطهاد والشعور بالإستهداف، ما خلق حالة من التباعد شبه الدائم مع السلطة القائمة.(١) وكان هناك نوع من الاستكانة لغربة الشيعة عن السياسة ونوع من التبرير الفقهي. ومع نشوء الدول الحديثة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية اضطروا للتأقلم مع هذا الوضع المسيجد. وأخذت الأمور تسير بوضوح نحو مزيد من المشاركة الشيعية في مؤسسات الدول حديثة النشأة كالعراق ولبنان. وقد أبدى زعماء الشيعة وعلماؤهم الحرص على عدم الانزلاق لتكوين قوة ضغط على الحكومات، وخاصة في الدولة العراقية الحديثة.(٢)

كانت المشاركة الشيعية في المجال السياسي، وفي الوظائف ضمن الجهاز الإداري، وفي البرلمان بشقيه مجلس النواب ومجلس الأعيان ضعيفة ومحدودة، ولم تأخذ هذه المشاركة في التحسن إلا في آواخر العهد الملكي. وكذلك لم تبرز اعتراضات على هذا التمثيل في العهود اللاحقة. أما في عهد البعث (عهد صدام حسين) فقد تدنى التمثيل السياسي للشيعة بسبب طغيان العسكر وافتقار المؤسسة العسكرية إلى مشاركة الشيعة.(٣) وبسبب احتكار مقاليد السلطة من قبل نخبة عائلية قرابية (مجلس قيادة الثورة)، وانسحب هذا الاحتكار على الاقتصاد الذي كان يعتمد على النفط بشكل أساسي.

ظهر التذمر السياسي الشيعي صراحة خلال تمردات عام ١٩٩١، في اطار ما يعرف بـ "الانتفاضة العراقية ضد حكم البعث" بعد انسحابه من الكويت. وكان هذا التذمر بسبب السياسات والممارسات المتراكمة التي قام بها النظام، الذي بنتيجته أدى الى تمزق النسيج الاجتماعي العراقي وإلى نشوء هويات محلية إثنية ودينية. ولم ينتبه أحد إلى عودة العراق

---

(١) – علي السعدي، العقد الاجتماعية في التكوين السياسي العراقي، عن الموقع الالكتروني: http://almothaqaf.com/index.php/qadaya2009/56124.html ، ٢٠١٦/٢/١٥.

(٢) ـ غسان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ـ ٨٩.

(٣) ـ فالح عبد الجبار، أزمة الدولة في الوطن العربي، م د.و ع، ط٢، بيروت ٢٠١٢، ص ٢٨٩.

القهقري، إلا بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. وقد استغلت الاحزاب الاسلامية الفراغ الثقافي وملأته بالأفكار المتطرفة.

جاء الاحتلال الأميركي للعراق العام ٢٠٠٣ ليعطي فرصة للجماعات الإثنية المختلفة داخل العراق وخاصة الشيعة، كي تعبر عن ذاتها سياسيا" واقتصاديا" واجتماعيا"، ولتعوِّض عن ما فاتها في ظل حكم صدام حسين من امتيازات قد حرمت منها. وقد سعت لضمان تمثيلها في كافة مؤسسات الدولة الحديثة حتى بعد جلاء الإحتلال الأميركي.[١]

ولو انتقلنا إلى لبنان لوجدنا أن دور الشيعة داخل النخبة الحاكمة متواضع منذ الاستقلال وحتى انتهاء الحرب الأهلية وقيام اتفاق الطائف، حيث تغير الوضع وأصبح لهم تمثيل مواز للنسبة العددية التي يمثلونها من مجمل عدد السكان. فالتمثيل العددي داخل الحكومة كان دائماً دون وزنهم الديموغرافي. ونوعية الحقائب التي تسلم لهم ليست أساسية، فعلى سبيل المثال إن وزارة الخارجية قبل الطائف لم تعط يوماً لشيعي.

وقد اخذ الشعور بالحرمان تلوينات مختلفة، منها المطالبة "بحقوق الطائفة" ومنها المشاركة والمطالبة بمزيد من الصلاحيات للطرف الاسلامي في السلطة. غير أن هناك فارقاً أساسياً في تعامل الدولة مع هذا الأمر في العراق ولبنان، ففي العراق تنفي الدولة وجود الفوارق الطائفية بين مكوناتها، بينما هي في لبنان تكرِّسها في النصوص الدستورية. وهكذا يساعد النظام في العراق المواطن الشيعي على الانخراط في مشروع وطني جامع، بينما يدفعه النظام اللبناني لتبني شخصية طائفية.[٢]

بند ثاني: الاثنية الدينية (المسيحيون)

لو عدنا سريعاً إلى محتوى الثقافة السياسية التي كانت مهيمنة يوم استقلال كيانات المنطقة الحديثة، لوجدنا أنها ثقافة مرتبطة بتاريخ هذه المنطقة وبالعلاقات بين الأديان فيها على مدى التاريخ. ولا يسمح المجال فعلاً بالعودة بعيداً في هذا السياق، ولو أن بعض عناصر هذا الماضي البارزة تبدو ضرورية لفهم السياسات الراهنة.

عشية الفتح الاسلامي كان الوجود المسيحي في المنطقة واسع النطاق، ومتنوع، وكان الغساسنة مسيحيين وتبعهم اللخميون، وكان الارثوذكس متواجدين على شاطئ المتوسط وكذلك النسطوريين في مملكة فارس. وبعد العام ٦٣٣ وسقوط كامل المنطقة بيد الفاتحين المسلمين حصل المسيحيون على ضمانات حقيقية حددها الرسول لأهل الكتاب، وكانت إجمالاً معاملة

[١] - مي مجيب عبد المنعم، (بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية في الدولة، دراسة حالة الشيعة في العراق)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٦٧.
[٢] - غسان سلامة مرجع سابق ص ٩٥.

إحترام، وهكذا فهناك اعتراف عند المسيحيين بأن الاسلام خصَّهم بمعاملة مقبولة، ولكن وضعهم فيما بعد تحول من أكثري إلى أقلي مهدد في وجوده.[١]

ولكن مع دخول الصليبيين المنطقة حصلت تطورات خطيرة في علاقات السلطات الاسلامية بالأقلية المسيحية. وخاصة (عام ١١٨٠) تاريخ ارتباط بعض المسيحين أكليريكياً بروما وبالغرب المسيحي. وايضاً (عام ١٣٤٥) تاريخ العودة المتجددة في شكلها الحديث للغرب نحو الشرق من خلال البعثات الفرنسيسكانية والإرساليات الدينية.

بعد ذلك خرج العباسيون والمماليك وغيرهم من السلطات على تعاليم الرسول فقتلوا وسلبوا وهجَّروا المسيحيين. واصبح الخلل المستجد قائماً بين حلم اعادة تنصير سوريا وبلاد ما بين النهرين بدعم غربي، وبين سوء فهم المسلمين لواقع المسيحيين العرب الراغبين في فصل ولائهم الديني عن ولائهم السياسي.

بسيطرة العثمانيين على المنطقة بعد معركة مرج دابق (١٥١٦) أصبح المسيحييون في اطار سلطة إسلامية موحدة قررت تنظيمهم وفق نظام الملل. لكن تغير الوضع القائم لفترة ليست بطويلة بعد استيلاء مصر على سوريا عام ١٨٣٢، وعاد وضعهم ليسوء بعد انسحاب المصريين، حيث حصلت مذابح رهيبة بحق المسيحيين في دمشق وجبل لبنان عام (١٨٦٠) وقد تكرَّس بعد ذلك أول وجود لكيان شبه مستقل بمحتوى سياسي مسيحي واضح وهو متصرفية جبل لبنان (١٨٦١– ١٩١٤).

انتهت الحرب العالمية الأولى وتفرق الوجود المسيحي (كالمسلم) تدريجياً إلى كيانات متعدده ورسا لاحقاً على الدول القائمة: لبنان، سوريا، العراق، الأردن، فلسطين وتغيرت التركيبة الطائفية للسكان جذرياً. واختلف الوضع في سوريا ولبنان بعض الشيء وبقي كما هو عليه في العراق والأردن وفلسطين، طبعاً كان البريطانيون ميالين إلى التعامل مع الأكثرية المسلمة، بينما كان الفرنسيون أكثر ميلاً للتعامل مع الأقليات لا سيما الدينية منها.

لذلك نشأت مسألة معقدة بفعل ثقل قرون من المعادلات الصعبة السلمية أحياناً والمتوترة أحيانا" أخرى، مثل الاحتلال المصري، الاحداث الطائفية عام ١٨٦٠، التدخلات الأجنبية، انتشار كيان ذو وجه مسيحي في لبنان عبر دستور ١٩٢٦. أما في العراق، فقد جاء دستور ١٩٢٤ ليعطي كامل الحرية والمواطنية للمسيحيين وهكذا حصل في سوريا من خلال دستور ١٩٣٠.

---

[١] ـ غسان سلامة مرجع سابق ص ١٠٠.

ولكن واقع الحال في العراق أن المسيحيين والذين يقدر عددهم بحوالي ٤% وأكثريتهم نزحوا من تركيا، لم يندمجوا في المجتمع العراقي وكانوا يحلمون بنوع من الكيان الذاتي، ولم يكن لهم دور مهم في الحياة السياسية العراقية. وبمجيء حزب البعث اتبع سياسة علمانية نشطة، أعطى المسيحيين فيها أدواراً بارزة في الحزب والحكومة. حيث ارتبط معظم المسيحيين بالنظام، واصبحت أكثريتهم في العاصمة بغداد. ومن المعروف بأن المجموعات المسيحية في العراق هم الأقل ميلاً للهجرة إلى الخارج بين مسيحيي دول المنطقة.

زاد عدد المسيحيين في سوريا غداة الحرب العالمية الأولى نتيجة لجوء عدد كبير من الأرمن واليعاقبة من تركيا بسبب الاضطهاد التركي لهم. ويحتل المسيحيون حوالي ٩% من سكان سوريا ويعتبر مسيحيو سوريا أكثر ميلاً للهجرة إلى الاميركيتين ولبنان وخاصة بعد قيام الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ والتي حملت فئات واسعة من الببرجوازية المسيحية السورية على الانتقال إلى لبنان.[1] وبعد استلام حزب البعث مقاليد السلطة في العام ١٩٧٠ استفاد المسيحيون من الايديولوجية العلمانية الجديدة والانفتاح الاقتصادي، غير أن ولاء أكثريتهم العلني للسلطة الحالية له تأثير غير إيجابي في أوساط المعارضة ذات المنحى الاسلامي.

لعب المسيحييون وخاصة الموارنة دوراً رئيسياً في انشاء متصرفية جبل لبنان ومن ثم في انشاء لبنان الكبير بحدوده الحاليه. وهم يؤلفون حسب احصاء ١٩٣٢ نحو نصف سكان لبنان. وأدى تحالفهم القديم مع فرنسا إلى هيمنتهم على النظام السياسي والمؤسسات من خلال الامتيازات التي اعطيت لهم، لا سيما رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش. وبعد انتهاء الحرب اللبنانية عام ١٩٩٠ وأقرار اتفاق الطائف سُحبت الكثير من الصلاحيات من ايدي المسيحيين وخاصة صلاحيات رئيس الجمهورية، وأعطيت للحكومة مجتمعه، مما قلص من نفوذهم وامتيازاتهم التي أعطيت لهم غداة استقلال لبنان عام ١٩٤٣.

غير أن من الخطأ الاعتقاد أن المسيحيين مقصيون عن السلطات القائمة حالياً، لانهم مسيحيون. فهم خارج السلطة لان السلطة مركزة في أيدي فئات قليلة العدد إجمالاً، استأثرت بها على حساب باقي السكان بمن فيهم المسيحيون، فالمسألة مسألة انعدام ديموقراطية وسقوط التمثيل الشعبي، لا مسألة اضطهاد للمسيحيين. ونرى اليوم أن وضع المسيحيين في كل المنطقة على المحك من خلال الفوضى الحاصلة والحروب المستعرة وازدياد الأصوليات والتي تأخذ منحا" دينيا" وحتى مذهبيا" بشكل تصاعدي مهددة بتغيير حدود الدول الحالية وديموغرافيتها، وحتى وجه المنطقة الحضاري وتراثها الغني.

---

[1] ـ التركيبة السكانية في سوريا، عن الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/19/

<u>بند ثالث</u>: الدين ودوره في النزاعات المعاصرة

لعب الدين على مر التاريخ دورا" مهما" في سلوكيات الوحدات السياسية مع بعضها البعض، كما لعب دورا" محوريا" في نشأة الدول وساهم في تقسيم دول وبروز أخرى، كما حدد في الكثير من المرات توجهات الدول على المستوى الخارجي، ما أمكن أن نقول أن الصراعات المعاصرة اليوم بات يغذيها عامل الدين، حتى وان كانت في ظاهرها تبدو اقتصادية وسياسية، ولم تعد مقتصرة ما بين الدول، ولكن أضحت داخل الدولة الواحدة وضمن الدين الواحد، انه تحول في المفاهيم والمسلمات بشكل ينذر أن الصراعات المستقبلية ستكون حضارية ودينية تتعلق بالأساس حول الهوية وتحقيق الذات وفي كثير من الأحيان العداوة والأحقاد، لا بل الانتقام والتعصب والعنف والتطرف ورفض الآخر.

حاولت الدول العصرية الناشئة ادخال فكرة الحداثة إلى أذهان مجتمعاتها، وكذلك ادخال بعض مبادئ الثورة الفرنسية التي قامت على وضع الفرد في مواجهة الدولة، بدون مؤسسات وسيطة بينهما بهدف التخلص من الثقافة السياسية التي كانت سائدة في العهد العثماني في نظام الملل والاقطاع الطائفي أو العرقي، والذي لم يغب فجأة من الثقافة السياسية. ولكن الدول العصرية كانت تسعى إجمالا" الى مستوى أعلى من الاندماج الاجتماعي، حيث كان التفكير منصبا" وخاصة عند المتأثرين باوروبا على حقوق الافراد واحترامها من قبل السلطات الحاكمة، ولم يكن يتم التفكير بحقوق الجماعات.

عاش العالم بضعة عقود جيوسياسية منذ منتصف القرن العشرين، دون استحضار القيم الدينية والثقافات والحضارات، من بعدها شهد العالم سلسلة من التغييرات والاحداث هيأت لعصر جديد قائم على استغلال الدين. وسوف نذكر خمسة احداث واكبت تاريخ القرن العشرين، أول هذه الاحداث هي نجاح محمد بن عبد الوهاب بارساء طريقة متشددة في ممارسة الاسلام، بالتحالف مع آل سعود، الحدث الثاني هو انفصال مسلمي الهند بعد حمام من الدم عام ١٩٤٧ ونشأت دولة باكستان وطبقت فيما بعد قانون الشريعة الاسلامية.[١]

اما الحدث الثالث فهو قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ التي بنيت على أسس دينية بعد احتلال فلسطين وتهجير أهلها، وأتى الحدث الرابع بعد عقدين من الزمن أي عام ١٩٦٩ عندما تم تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي تحت قيادة المملكة العربية السعودية وباكستان، في نهاية السبعينات (عام ١٩٧٩) جاء الحدث الخامس ليختم سلسلة الأحداث التي استعرضناها، انها

[١] – جورج قرم، نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الاوسط، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٢، ص ١١٠-١٢٠.

"الثورة الدينية الإسلامية" الإيرانية بقيادة آية الله الخميني التي قامت بتعبئة الإسلام الشيعي، وتطبيق مفهوم ولاية الفقيه. هذه هي الأحداث التي أحدثت التغيير من العلماني الى الديني.

أما بالنسبة الى لبنان فاشار الدستور الى التوزيع الطائفي للمناصب، بينما بقي الميثاق الوطني (١٩٤٣) الذي نظم هذا التوزيع غير مكتوب. وجاءت الحرب اللبنانية التي هي سلسلة صراعات بين طوائف دينية مختلفة. ومما لا شك فيه ان التدخلات الخارجية فاقمت هذه الصراعات، والسبب يعود الى اعتلال بنية المجتمع اللبناني الداخلية، فالشعب يفتقد للتماسك الوطني في بنيته، تماسك لا يمكن ان يتحقق الا في الحد الأدنى من التجانس بين مكونات المجتمع. ويعود السبب الأساس للاضطرابات التي تهدد باستمرار وجود لبنان كدولة هذا النظام القائم على الطائفية.[١]

اما في العراق مورس توزيع المقاعد الوزارية على أسس مذهبية وعرقية، ولكن لا أحد كان يريد ان يعترف بالأمر. كان الأمل في زوال الفروقات، وتجاوز الانتماءات الطائفية، وقيام الجماعة الوطنية المندمجة، والمبنية على أفراد أحرار، اي على مواطنين. وهنا يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي: هل استطاع منطق الدولة أن يسود ويتجذر في هذه الدول، مقابل منطق المجتمع المنقسم عمودياً طائفيا" وحتى مذهبيا"؟

<u>بند رابع</u>: غلبة البعد الطائفي على النزاعات الأثنية

يلعب متغير الدين دوراً مركزياً فيما يتصل بهوية الجماعة الأثنية، وهو كثيراً ما يستخدم كأداة للتعبئة ضد أو لصالح النظام السياسي القائم، وغالباً ما تكون مطالب الجماعات الاثنية السائدة آخذة في اتجاه اعتبار دينها الدين الرسمي للدولة، مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى، أما الجماعات الأثنية الخاضعة فهي غالباً ما تلجأ إلى المطالبة بتطبيق العلمانية بفصل الدين عن الدولة والمساواة بين كافة الديانات والمذاهب.

عمليا" ان الاستعمال السياسي للديني هو موضوع على المحك، وان الاستعانة بالديني في نصف القرن الأخير هي آخر تجلياته، وانهيار التراث الذي فاقم أزمة السلطة، وعملية الاستعانة بالدين تحدث تغيرات منحرفة وفوضوية في طريقة التعبير عن الاعتقاد والايمان الديني نفسه. ونلاحظ هذا التطور واضحا" في الدين الإسلامي، لكن بالمقدار نفسه يصيب الدين المسيحي واليهودي أيضا".[٢]

---

[١] – إدمون رباط، لبنان والبنية الطائفية، دار الفن والأدب، بيروت ١٩٨٥، ص ١٦.
[٢] - جورج قرم، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

تُمثل النزاعات الطائفية (وتحديداً النزاع السني / الشيعي) جوهر النزاعات الاثنية في العديد من دول الشرق الأوسط ومنها العراق، لبنان، سوريا، البحرين...، وهناك أسباب عديدة ومتداخلة وراء ترجيح البعد الطائفي للنزاعات الاثنية في هذه المنطقة، ومن هذه الأسباب: الاحتلال الاميريكي للعراق ودوره في تأجيج مشاعر العداء بين السنة والشيعة، واما السبب الآخر فهو تزايد النفوذ الايراني الاقليمي، وما ارتبط به من تهويل للخطر الشيعي ونقل الثورة الإيرانية إلى دول المنطقة المتأثرة بأفكارها وخاصة لبنان، العراق، اليمن وغيرها من الدول العربية، حتى تلك التي تبعد بتركيبتها الديموغرافية السنية الطاغية عن هذا التوجه، كمصر.

بطبيعة الحال هناك جذور تاريخية سابقة للنزاع السني الشيعي، لكن الحد الذي ذهب إليه هذا النزاع في ما يسمى بالصعود الشيعي، أو الخطر الشيعي، أو الهلال الشيعي هو من الاثار المباشرة للاحتلال الأميركي للعراق. فقد نجح الاحتلال بتسويق فكرة "طائفية" نظام البعث، الأمر الذي أطلق سلسلة من الأفعال الإنتقامية وردود الأفعال المضادة. وجاء دخول المجموعات المتطرفة السنية كتنظيم القاعدة، والدولة الاسلامية في العراق والشام وغيرها من التنظيمات ليزيد في تأجيج الصراع العنفي الدموي المتصاعد.[١]

لكن نظام صدام حسين لم يكن مؤسساً على الطائفية بل على علاقات القربة العشائرية، فحال الكثير من السنة من غير المقربين من النظام مثل حال الشيعة من حيث القمع والاستبعاد والتهميش.[٢] وجاء الدستور العراقي الجديد ليذكر بالظلم الذي وقع في عهد صدام حسين، حيث ذكرت في ديباجته بمعاناة الشيعة والأكراد في ظل نظام البعث، وأوجب الدستور احترام الشعائر الدينية للشيعة. وتم تمثيل الشيعة في المؤسسات الحكومية بأكثر من نسبة عددهم، واعتمد النظام البرلماني حيث اصطلح على أن يكون رئيس الوزراء شيعياً.

من المهم هنا أن نميز بين أمرين عند تحليل ظاهرة غلبة البعد الطائفي على النزاعات الأثنية في منطقة الشرق الأوسط، الامر الأول، وهو تفاقم أوضاع طائفية غير مستقرة، والثاني، استحداث نزاعات طائفية في دول لم تكن موجودة سابقاً. بالنسبة للعراق إن التوتر المذهبي له جذوره التاريخية السابقة، فمطالبة الشيعة بالتمثيل العادل في السلطتين التشريعية والتنفيذية وانصافهم السياسي تعود إلى عام ١٩٣٥ عندما أصدر نشطاؤهم بياناً بهذا المعنى يدينون فيه " السياسة الحمقاء" للحكومة العراقية.

---

(١) - نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٢، حزيران ٢٠٠٩.

(٢) - جورج قرم، نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

أما في لبنان فان تعقيدات العلاقة بين السنة والشيعة مثلت جزءاً تكوينياً من أجزاء المشهد اللبناني إبان الحرب الأهلية الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٩ وبعد ذلك وحتى العام ٢٠٠٥ حيث ساد الهدوء والاستقرار في العلاقة بين الطائفتين، وجاء الانسحاب السوري واغتيال رفيق الحريري وما تبع ذلك من اغتيالات، فانفجر الموقف بين السنة والشيعة ووصل ذروته في ٧ أيار ٢٠٠٨ ولم يأت مفاجئاً في توقيته، وإن كان مفاجئاً في ملابساته التي وضعت لبنان فعلياً على طريق الحرب الأهلية. وانتهى بمؤتمر الدوحة الذي أعاد تثبيت الأمن والإستقرار وتنظيم العلاقة بين الأفرقاء كافة.

ويمكن اعتبار اليمن نموذجاً للنزاع الطائفي المستحدث لسببين: الأول أن اليمن ظل لا يعرف التوتر بين مكونيه الرئيسيين، الشوافع السنة والزيود الشيعة، على الرغم أن السلطة السياسية ظلت تدين للزيود منذ تأسيس نظام الامامة عام ٨٩٨ م، واستمرت كذلك حتى بعد سقوط هذا النظام واعلان الجمهورية في عام ١٩٦٢. لكن من بداية التسعينيات أخذ يتنامى نشاط التيار السلفي السني في إقليم صعده، بالمقابل تم تشكيل "تنظيم الشباب المؤمن" بهدف مقاومة المد الصاعد للتيار السلفي.

أما السبب الثاني لخصوصية النموذج اليمني، هو ان التمرد الذي قاده حسين الحوثي (ومن بعد مقتله أخوه عبدالله) منذ عام ٢٠٠٤ ورَّد الفعل الذي ولّده قد نما على أرضية شيعية في الأساس وتأثر الحوثيين بتجربة الثورة الإيرانية وأعمال مبدأ ولاية الفقيه.[١]

بالنسبة الى سوريا فقد ظهر في بداية الثمانينات الخلاف بين حزب البعث الحاكم ذات الصبغة العلوية وبين أكثرية سنية تعتبر نفسها غير متمثلة في السلطة في بداية الثمانينات، بدأت التحركات في عدة مناطق سورية وتبعتها إنتفاضة الاخوان المسلمين في حماه وعدة مدن أخرى ومحاولتهم قلب النظام، ولكن تم قمع هذا التحرك بالقوة وذهب ضحيته الآلاف.

واستقر الوضع على حاله حتى العام ٢٠١١ حيث بدأت المطالبة بإعطاء هامش من الحرية السياسية والفكرية أكبر وإجراء اصلاحات داخل النظام، لكن لم يلق ذلك تجاوبا" من قبل السلطة الحاكمة التي استعملت القوة في تفريق المتظاهرين المسالمين، مما فاقم الأوضاع وأدى إلى تحول المظاهرات السلمية إلى إنتفاضة مسلحة ما لبثت ان انقسمت الى مجموعات متفرقة لكل منها أهدافها ومحركوها، وكانت النتيجة حرب أهلية مدمرة ما زالت مستمرة حتى الآن.

إن القول بغلبة البعد الطائفي على النزاعات الأثنية في الشرق الأوسط لا يعني انتهاء المظاهر الأخرى للنزاعات الأثنية، لكنه يعني أن النزاعات الطائفية هي الأكثر انتشاراً. ونلاحظ

---

[١] - نيفين مسعد،مرجع سبق ذكره، ص ٦٧- ٦٨.

في المقابل انحسار النزاعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين باستثناء قيام بعض التنظيمات المتشددة (داعش حديثاً) بتهجير عدد كبير من مسيحيي العراق (الأشوريين) وتعد هذه الظاهرة، أي ظاهرة تفريغ الشرق الاوسط من مسيحييه من أخطر العوامل التي تهدد التعددية الاثنية في هذا الشرق، التي كانت وعلى مر العصور غنى حضاري وثقافي للمنطقة.

دون ان ننسى النزاعات الإثنية اللغوية والعرقية بين مكونات دول المنطقة، والتي تهدد سيادة هذه الدول القطرية واستقرارها وتتمثل أهمها وأخطرها بالمسألة الكردية والمطالبة باقامة دولة كردية مستقلة في كردستان، وكذلك في بعض دول شمال إفريقيا (كالجزائر والمغرب والسودان). وعليه فالشرق الاوسط بما يحوي من إثنيات واديان مختلفة، حديث النشأة بدوله التي تشكلت بفعل خارجي دون مراعاة مصالح شعوب تلك الدول.

فقرة ثانية: نشأة دول الشرق الأوسط الحديثة

غيرت نتائج الحرب العالمية الاولى وجه المنطقة، حيث رسمت خريطة جديدة لها بعد انهيار الدولة العثمانية وفشل "الثورة العربية" بقيادة الشريف حسين في اقامة دولة عربية موحدة بسبب غدر دول الحلفاء به وعدم وفائهم بتعهداتهم له، فقد قامت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية بابرام اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ بشكل سري والتي قسمت المنطقة العربية بموجبها الى دول عديدة. فما هي تداعيات هذه الإتفاقية على المشرق العربي؟[١]

بند أول: إتفاقية سايكس– بيكو وتقسيم الامبراطورية العثمانية

لم تنعم منطقة الشرق الأوسط منذ عقود طويلة بالاستقرار والأمان نتيجة العديد من الأسباب وسوف نأتي على ذكرها في القسم الثاني، وما زالت الأوضاع في بعض الدول العربية تتدافع نحو تصعيد في حدة النزاعات الدائرة، وخاصة النزاعات الاثنية والدينية والمذهبية رغم الجهود التي تبذل لحلها بالطرق السياسية. ويستحضرنا دائماً السبب الأساسي والأهم الذي أدى إلى كل هذه الحروب، الا وهو تقسيم السلطنة العثمانية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وترسيم حدود الدول جديدة النشأة دون مراعاة التكوين المجتمعي لشعوبها.

أدى تضارب مصالح الدول الأوربية الحليفة إلى تزايد الشكوك وعدم الثقة فيما بينها، فروسيا تطمع في إدخال القدس وفلسطين ضمن نفوذها، أما فرنسا فتسعى لتثبيت نفوذها في هذه المنطقة وخاصة سوريا لإقامة امبراطورية قاعدتها بلاد الشام. كما أن بريطانيا لن ترضى أن ترى فرنسا أو روسيا على مقربة من قناة السويس لأن ذلك يهدد طريق مواصلاتها مع الهند. وشهدت الفترة نفسها صدور وعد بلفور الخاص بمنح وطن قومي لليهود على أرض

---

(١) – اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦، عن الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/25/

فلسطين. من ثم جاءت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ لتضع هذه الدول تحت الأمر الواقع وتدفعها إلى التباحث فيما بينها لتحديد مناطق نفوذ كل دولة حتى تسير المعارك الحربية على الوجه الذي ترغب فيه هذه الدول.[١]

كان العرب وعلى رأسهم الشريف حسين يسعون للحصول على اعتراف بحقهم في تأسيس دولة عربية، بينما كانت تجري سراً مفاوضات بين دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا) لاقتسام الدولة العثمانية بما فيها البلاد العربية. تم الوصول إلى هذه الاتفاقية بين تشرين الثاني من عام ١٩١٥ وأيار من عام ١٩١٦ بمفاوضات سرية بين الدوبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس، وكانت على صورة تبادل وثائق تفاهم بين وزارات خارجية فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية آنذاك. وقد قسمت الأراضي العربية وبعض الأراضي التركية التابعة للامبراطورية العثمانية بين فرنسا وبريطانيا حيث عمدت الدولتان إلى ترسيم الحدود النهائية في مؤتمر سان ريمو في العام ١٩٢٠. وتم تحديد مناطق نفوذ كل دولة على الشكل التالي:

- استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أضنة.

- استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.

- استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان. والاعتراف بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.

- المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق سوريا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية.

- يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية.

- يصبح ميناء الاسكندرونة حراً.[٢]

[١] – هشام الهبيشان، هل تصحو أمة العرب بعد مئوية سايكس- بيكو، عن الموقع الإلكتروني: http://www.mepanorama.net/587256/

[٢] - سايكس – بيكو، عن الموقع الالكتروني المعرفة: http://www.marefa.org/index.php، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/١٢.

بعدها أقر مجلس عصبة الأمم وثائق الانتداب على المناطق المعنية في ٢٤ حزيران ١٩٢٢. لإرضاء أتاتورك واستكمالا" لتنفيذ مخطط التقسيم عقدت في العام ١٩٢٣ اتفاقية جديدة عرفت باسم معاهدة لوزان، لتعديل الحدود التي أقرت في معاهدة سيفر، وتم بموجب معاهدة لوزان التنازل عن الأقاليم السورية الشمالية (لواء الاسكندرون) لتركيا الأتاتوركية إضافة إلى بعض المناطق التي كانت قد أعطيت لليونان في المعاهدة السابقة.

بالمحصلة قسمت اتفاقية سايكس- بيكو وما تبعها من اتفاقيات ومعاهدات المشرق العربي إلى دول وكيانات سياسية كرست الحدود المرسومة بموجب هذه الاتفاقيات، وبدأت تنال الدول حديثة النشأة استقلالها تباعا": العراق، استقل عام ١٩٣٢، اما سورية فاستقلت فعليا" عام ١٩٤٦، واصبح لبنان كيانا" مستقلا" عام ١٩٤٣، أما الأقاليم السورية الشمالية (لواء اسكندرون) فضمت لتركيا، من ناحيته نال الأردن استقلاله عام ١٩٤٦.

بالنسبة لفلسطين، ما أن انتهى مفعول صك انتداب عصبة الأمم على فلسطين يوم ١٤ أيار ١٩٤٨ حتى جلى البريطانيون عنها، واعلن في اليوم التالي عن قيام الكيان الصهيوني "دولة إسرائيل" فوق أجزاء كبيرة منها ومنذ ذلك الوقت بدأ الصراع العربي- الصهيوني، وعليه فقد قسمت فلسطين التاريخيه إلى ثلاث وحدات سياسية وهي أسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي عام ١٩٩٤ قامت السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة شبه مستقلة على أجزاء ضيقة من حدود الانتداب البريطاني السابق على الضفة الغربية لنهر الأردن ومنطقة غزة التي كانت تتبع مصر إداريا".[١]

رغم خلق هذه الكيانات الجديدة بارادة استعمارية، الا ان هذه الارادة لم يكن تعسفها مطلقا". فقد راعت ان يقوم كل كيان حول نواة صلبة (طائفة أو قبيلةأو أسرة)، حتى لو كانت بقية تكويناته الداخلية هشَّة، أو رافضة لهذا الكيان أو دخيلة عليه،[٢] ولكن من المؤكد انه لا يمكن تجاهل ما ولدته اتفاقية سايكس- بيكو في مشرقنا العربي من انقسامات ونزاعات.

ويفترض عدم إغفال حقيقة أن تبعات ونتائج هذه المعاهدة التقسيمية لمعظم بلدان المنطقة العربية يتم استكمالها اليوم، فالمشاريع التقسيمية المشبوهة مستمرة ويتم التمهيد لفصولها وأهدافها المستقبلية بشكل متسارع ومدروس، ويمكن ان تكون هذه المشاريع أشد خطرا" على دول المنطقة من التقسيم السابق، وخاصة اذا قسمت على اساس طائفي ومذهبي.

---

[١] - هشام الهيبشان، مرجع سبق ذكره.
[٢] ــ عبد الباقي الهرماسي، وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، م د و ع، ط ٣، بيروت ٢٠٠٥، ص ١٦٨.

<u>بند ثاني</u>: لبنان بلد اللا إستقرار

تلعب طبيعة لبنان دورا" مهما" في تكوينه السياسي والبشري. فموقعه الاستراتيجي بين الشرق والغرب جعله نقطة تجاذب بين القوى العظمى التي لها مصالح اقتصادية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك طبيعته الجبلية جعلته ملجأ" للعديد من الجماعات الدينية، الاسلامية والمسيحية. فمنذ القرن السابع الميلادي بدأت الجماعات من الديانتين المسيحية والاسلامية تتوافد الى لبنان نتيجة الصراعات السياسية والمذهبية التي عصفت بالمنطقة.

اولا": تشكل لبنان الدولة

حصلت نزاعات دامية بين مسيحيي الشرق لاسباب تتعلق بالعقيدة، فانقسم المسيحيون في سوريا بعد المجمع الخلقيدوني الى شطرين، اتباع المجمع الخلقيدوني وكان يتزعمهم الموارنة، والمتمردين عليه وسمي فيما بعد هؤلاء باليعاقبة.[1] وتدخلت الدولة البيزنطية بدعم فريق ضد فريق آخر تبعا" لمواقف الملوك الذين تعاقبوا في تلك المرحلة. وعندما ظهرت النزعة الاستقلالية عن بيزنطية عند الموارنة، جندت بيزنطية حملة عسكرية كبيرة فهاجمت دير مار مارون في شمال سوريا، معقل القيادة المارونية، فهرب البطريرك يوحنا مارون زعيم الموارنة المنتخب ومن معه الى لبنان وجعل كرسيه في كفرحي في منطقة البترون وارتبطوا بروما التي حافظت على مقررات المجمع الخلقيدوني.

منذ القرن السابع بدأ الموارنة بالظهور في لبنان واصبحت اعدادهم تزداد بعد المجازر التي حلت بهم في شمال سوريا. وقد استوطنوا جرود بلاد جبيل وفي الشمال من ثم تمددوا جنوبا" ابتداءا" من القرن الرابع عشر الى كسروان والمتن والشوف ووصلوا الى جزين.[٢]

اما بالنسبة للمذهب الدرزي المعروف بمذهب التوحيد الذي ظهر في عهد الخليفة الفاطمي، الحاكم بامر الله، حيث وجد الارض الخصبة له في وادي التيم، كما انتشر في مناطق مختلفة من بلاد الشام. فعند تولي الظاهر ابن الحاكم بامر الله خلافة الفاطميين (سنة ١٠٢١م) أرسل الأمير الجديد انوجور منصور انوشتكين الدرزي لمقاتلة صالح بن مرداس وحسان بن طي في الاقحوانة بالقرب من طبريا وكان انتصار انوشتكين حاسما". وبعد ذلك توجه شمالا" فاصطدم بالبيزنطيين. وبعد وفاة الأمير انوجور استقر الدروز في الجبل الاعلى في شمال سوريا وفي لبنان وفلسطين.

---

(1)– الاب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ٣٢٧.
(٢) - غسان سلامة مرجع سبق ذكره ص ٩٥.

ظهرت الشيعة في العهد الأموي في جنوبي لبنان منذ نفي ابو ذر الغفاري الى الجنوب في عهد معاوية.[٣] وقد ظهر بعد ذلك في العهد العباسي القرامطة، وهم فرقة من الشيعة الاسماعيلية واستطاعوا انشاء دولتهم في منطقة الخليج العربي، ثم توسعوا غربا" حتى وصلوا الى بلاد الشام عام ٩٠١ م، بعد ذلك انتشروا في الجنوب ووادي التيم. وبعد مهاجمتهم من والي الشام الطولوني بمساعدة العباسيين لجأوا الى المناطق الجبلية في غربي سوريا، ومنها لبنان، ونزل جماعة منهم في اعالي الشوف وكسروان.

حاول الحمدانيون التوسع باتجاه لبنان لكن امارتهم لم تشمل سوى المناطق الشمالية منه. واما في عهد الدولة الفاطمية فقد اتت هجرة كبيرة الى المناطق الساحلية من لبنان. وفي اواسط القرن الحادي عشر الميلادي اصبح العالم الاسلامي الشرقي منقسما" الى قسمين: قسم يسيطر عليه الشيعة بزعامة الفاطميين، وقسم يسيطر عليه الأتراك السلاجقة الذين كانوا متعصبين للمذهب السني. ومنذ ذلك التاريخ اصبح لبنان واقعا" تحت تجاذب الدولتين الفاطمية والسلجوقية، فأدى ذلك الى قيام إمارات محلية في طرابلس وحلب وصور ودمشق وفلسطين، التي توزعت بين نفوذ السلاجقة السنة من جهة والفاطميين الشيعة من جهة ثانية.

في أواخر القرن الحادي عشر وقبل مجيء الصليبيين، كان التوزيع الطائفي في لبنان كما يلي: " الشيعة في الجنوب وبعض البقاع وطرابلس والشمال ومنطقة جبيل، وأقليات منهم في بقية المناطق، والدروز في وادي التيم والشوف وفي الغرب والمتن أما السنة فكانوا في بيروت وبعلبك وصيدا وتوزع المسيحيون في جبال طرابلس والاقسام الجبلية الشمالية، وكانت النصيرية في وادي التيم وعكار".[١]

في أواسط القرن الثاني عشر وبعد قيام نور الدين زنكي بتوحيد المناطق السورية الداخلية، برز الصراع السني الشيعي. فقد كان نور الدين زنكي متعصباً للخلافة العباسية وهو على مذهب أهل السنة ورأى في الشيعة نقطة ضعف في بناء دولته، لذلك عمد إلى ملاحقتهم للقضاء عليهم. وتأجج الصراع في عهد المماليك الذين ساروا على سياسة نور الدين زنكي، وكذلك في عهد صلاح الدين الأيوبي عندما قام بتوحيد المذاهب الاسلامية باعتماد المذاهب الاربعة المعروفة بمذاهب السنة.

عمل التنوخيون على تحريض المماليك ضد الكسروانيين وبعد معارك ضارية تمكنوا من احتلال كسروان وفر الشيعة منه وبدأ الموارنة بالقدوم إلى كسروان بتشجيع من اصحاب الاقطاع وخاصة بنو عساف. وقد تكاثر عدد السنة في لبنان في عهد المماليك حيث استقرت

[٣] - محمد علي مكي، لبنان ٦٣٥- ١٥١٦، دار النهار للنشر، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٢٦.
[١] - محمد علي مكي، المرجع نفسه، ص ٣٤.

أولى جالياتهم في كل من طرابلس وبيروت وصيدا، وزاد من ذلك نزوح عدد من التجار السنة إلى الساحل اللبناني من الشام ومصر والمغرب وسواها، وتبعتها زيادة كبيرة في عهد العثمانيين.[١]

يتضح من هذه اللمحة التاريخية بأن الجماعات الدينية المكونة للشعب اللبناني بدأت بالظهور في القرن السابع الميلادي، وكان لتجاذب القوى المسيطرة والمتناحرة السبب الاساسي في بروز النزاعات الإثنية وتكاثر الطوائف والمذاهب في لبنان. من جهة أخرى يتضح أن ايضاً لنشوء هذه الجماعات جذور سياسية وحضارية وليس فقط تأثير الصراعات على تكوينها في هذه المنطقة.

بعد انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق في ٢٤/آب/١٥١٦، قسم لبنان وسوريا إلى ولايات يحكمها ولاة يحملون لقب باشا. وتبعاً لذلك وضعت المناطق الشمالية من جبل لبنان تحت اشراف والي طرابلس، والمناطق الجنوبية تحت اشراف والي دمشق وانشئت في صيدا (عام ١٦٦٠) ولاية لتشديد الرقابة على لبنان الذي بدأت تظهر فيه نزعة استقلالية في عهد الأمير فخر الدين الثاني الكبير.

بعد انهيار الامارة التنوخية وصعود الامارة المعنية ومنح الامير فخر الدين المعني الأول مقدماً على سائر الامراء والاقطاعيين في جبل لبنان وتجمع رؤساء الاقطاع حوله، بدأت تبرز النواة الأولى للكيان اللبناني. وقد استمرت السلطات المحلية والمؤسسات الطائفية في ظل الدولة العثمانية كما كانت سابقاً. تعاقب على حكم إمارة جبل لبنان سلالتان : السلالة المعنية وهي درزية والسلالة الشهابية وهي سنية من أصل عربي غير ان امراءها اعتنق المسيحية.[٢]

لقد أدى النظام الاقطاعي تدريجياً إلى تجمع الاقطاعيين حول كبير الأمراء والاعتراف بسلطته، فبدأت النواة الأولى للوحدة الوطنية بالظهور، وبالتحديد في ظل حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني، ووحد نمو النظام الاقطاعي في النزاعات الطائفية وحل الانقسام السياسي محل الطائفي والانتماء الاقطاعي تقدم على الطائفي، وانقسم الاقطاعيون واتباعهم من مختلف الطوائف والمذاهب إلى فريقين سياسيين: الفريق القيسي، والفريق اليمنين وقد حل فيما بعد الصراع اليزبكي الجنبلاطي محل الصراع القيسي – اليمني وذلك بعد هزيمة اليمنيين في معركة عين دارة عام ١٧١١. ومنذ بداية القرن الثامن عشر تصدع نظام الامارة الإقطاعي نتيجة لعوامل عديدة ابرزها:

---

[١] ـ كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت الطبعة الثالثة،١٩٧٢، ص ١٥٧.
[٢] ـ عصام سليمان، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

- النزاعات بين الاقطاعيين.

- الصراع بين الأمير بشير الثاني والاقطاعيين.

تأثرت الإمبراطورية العثمانية بالتطور الحاصل في أوروبا، وبدأت بمحاولات لتصحيح أنظمتها وتطويرها، خاصة نظامها الاجتماعي الذي كان معمولا" به، وبعد استلام السلطان عبد المجيد السلطة عقد اجتماعا" في كلخانة وكان بحضور وزرائه وضباطه، إضافة الى وفدي الطائفتين المسيحية واليهودية، وتلا بيانا" امبراطوريا" عرف باسم "خط همايوني" (اي البيان الرفيع الشأن) وكان ذلك عام ١٩٣٨.

كان هذا البيان عبارة عن ميثاق، ينص على أبسط الحقوق المعترف بها لمختلف السكان في الإمبراطورية، ودون التمييز بين أديانهم وأعراقهم، وحمل هذا الميثاق رسميا" عنوان "قانون التنظيمات"، وبهذا القانون أدخل ذهنية سياسية جديدة وأساليب حكم مستوحاة من الأنظمة الغربية.[١]

كان للاحتلال المصري للبنان دوراً في اثارة الحقد والبغضاء وساهم في تصدع البنية الاقطاعية وغذى النعرات الطائفية بين الدروز والموارنة، وارهق السكان بالضرائب فثار الدروز والموارنة عام ١٨٤٠ واتحدوا ضد المصريين ودعمت كل من روسيا والنمسا وبريطانيا والدولة العثمانية هذه الحركة. وتدخلت هذه الدول عسكرياً وحررت الجبل من المصريين وأقال السلطان العثماني الأمير بشير الثاني وعين مكانه الامير بشير الثالث، وقد تميز عهده بالنزاعات بين الدروز والموارنة انتهت بتدخل السلطنة العثمانية وانهاء الحكم الذاتي على جبل لبنان. وقد أكد الدكتور ادمون رباط أن نظام الامارة انتهى عملياً، ليس عام ١٨٤٢ إنما عام ١٨٤٠ عندما صدر فرمان أعفى بموجبه الأمير بشير الثاني من مسؤولياته.[٢]

أصدرت السلطنة العثمانية ما بين أعوام ١٨٤٠ و ١٨٥٠ العديد من القوانين، من ضمنها الإعتراف للمسيحيين بحقوقهم المدنية، ما دفعهم الى المطالبة باستقلالهم السياسي والانفصال عن السلطنة، خاصة في المناطق التي يشكلون فيها اكثرية. بموازاة ذلك أخذت النهضة العربية في سوريا وفلسطين بين المسيحيين بالانطلاق، ما دفع بالقوى الأوروبية الى تشجيعها تحت شعار حماية الأقليات، أو بناء" على نظام الإمتيازات الأجنبية. ووجدت هذه القوى الذرائع لتبرير تدخلها، وهذا ما ولد بين الطوائف في لبنان الضغائن والأحقاد. [٣]

---

[١] - أدمون رباط، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

[٢] - عصام سليمان، مرجع سبق ذكره، ص٩١.

[٣] - أدمون رباط، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٦- ٨٢.

ثانيا": الطائفية محور الحياة السياسية

اعقب سقوط نظام الامارة في جبل لبنان قيام نظام سياسي على قواعد محض طائفية، وقد عرف بنظام القائمقاميين. فبعد تزايد الموارنة وضعف قوة الدروز وتصاعد دور الكنيسة المارونية ولدت جميعها الاحقاد بين الدروز والموارنة ومهدت الطريق أمام تدخل القوى الدولية في شؤون لبنان الداخلية، وتحول لبنان إلى ساحة معركة بين الدول العظمى وبين الطوائف الدينية، بعد أن ارتبطت هذه الطوائف باللعبة الدولية لتأمين حمايتها، وكانت النتيجة ان فقد لبنان وحدته الوطنية.

استغلت الحكومة العثمانية الحرب الاهلية في جبل لبنان عام ١٨٤٢ فأقالت الأمير بشير الثالث وعينت محله حاكماً للجبل هو عمر باشا النمساوي. ورغم المحاولات الحثيثة لاعادة توحيد صفوف أبناء الجبل إلا ان عمر باشا استطاع القضاء على هذه المحاولات. بعدها عقد اجتماع في ٢٣ أيار ١٨٤٢ في اسطنبول حضره قناصل الدول العظمى بالاضافة إلى ممثل عن السلطنة العثمانية وقد تمت بالاجماع الموافقة على مشروع تقسيم جبل لبنان إلى مقاطعتين اداريتين أو قائمقاميين واحده في الشمال للنصارى وأخرى في الجنوب للدروز.[١]

بنتيجة هذا التقسيم ظهرت مشكلة المقاطعات المختلطة بين المسيحيين والدروز مما أدى إلى نزاعات دامية وخاصة عام ١٨٤٥ وقد تدخلت الدول الكبرى كالعادة إلى تأجيج الصراع الطائفي. واصبح تدخلها مكشوفاً فكانت فرنسا تدَّعي حماية الكاثوليك وخاصة الموارنة، وبريطانيا تدَّعي حماية الدروز والبروتستانت، وروسيا حماية الارثوذكس. بالتزامن مع ذلك بدأت ثورة الفلاحين في كسروان ضد رجال الاقطاع المسيحيين بقيادة طانيوس شاهين وبدعم من الكنيسة المارونية.

اصطدمت انتفاضة الفلاحين في القائمقامية الدرزية، بجبهة درزية متراصة، فالانتماء الطائفي عند الفلاحين الدروز طغى على انتمائهم الاجتماعي. فتضامنوا مع الاقطاع الدرزي في صراعه مع الفلاحين المسيحيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الموارنة فوقعت صدامات دامية بين الفلاحين الموارنة والدروز ما لبثت أن توسعت بفعل تدخل الدول الخارجية وامتدت لتشمل في أيار عام ١٨٦٠ كل المناطق المختلطة، فتم اجتياح القرى المسيحية واحراقها وامتدت الفتنة إلى دمشق حيث ذهب آلاف الضحايا، ولم تتوقف إلا بعد تدخل القوات الفرنسية باسم الدول الاوروبية مجتمعة.

---

[١] ـ عصام سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

ثالثا": تدويل القضية اللبنانية (المتصرفية)

اثارت أحداث ١٨٦٠ ردة فعل في اوساط الرأي العام الأوروبي وتمت الدعوة لعقد اجتماع في باريس ضم ممثلين عن: فرنسا، بروسيا، بريطانيا، روسيا، والنمسا. انتهى بتوقيع بروتوكولين خولت بموجبهما فرنسا ارسال قوات عسكرية إلى لبنان للمساهمة في اعادة الامن. واتخذت السلطنة العثمانية من جهتها اجراءات بحق المقصرين من ضباط ومسؤولين. ومن ثم تالفت لجنة في بيروت دولية من ممثلي الدول المذكورة وبعد عدة اجتماعات استطاعت في ٩ حزيران ١٨٦١ على اقرار نظام للبنان، عرف بـ " النظام الاساسي ". عدل هذا النظام في عام ١٨٦٤ واصبح لبنان بموجبه سنجقاً عثمانياً له استقلاله الداخلي. وقد عرف بمتصرفية جبل لبنان التي اقتصرت على مناطق جبل لبنان دون صيدا وصور وطرابلس والبقاع وبيروت.

وضعت المتصرفية تحت ادارة متصرف مسيحي كاثوليكي يعينه الباب العالي ويكون عثمانياً من غير اللبنانيين. واعلنت المادة الخامسة من نظام المتصرفية المساواة أمام القانون وإلغاء كل الامتيازات الاقطاعية. ولكن استبدل بنظام رسخ الطائفية في المؤسسات وتوزيع الوظائف العامة على كل مستويات الادارة. ونتيجة لذلك اصبح الدور الأكبر والأهم للموارنة الذين سيطروا على كافة وظائف الدولة الادارية والأمنية.[1]

نستنتج مما سبق بأن النواة الأولى لفدرالية الطوائف اللبنانية قد تكونت من خلال نظامي القائمقاميين والمتصرفية اللتين تم من خلالهما الاعتراف بالطوائف الدينية في لبنان ككيانات اجتماعية وسياسية.

رابعا": الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ – ١٩٤٣

انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وتم تحرير البلاد العربية من العثمانيين وبعد توقيع اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ وعلى اثر انتصار القوات الفرنسية في معركة ميسلون أعلن الجنرال غورو في اول ايلول ١٩٢٠ ولادة لبنان الكبير. فشمل متصرفية جبل لبنان التي حددها النظام الاساسي عام ١٨٦٤ وأقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا والمدن الساحلية بيروت وطرابلس وصيدا وصور.

نتيجة ذلك حصل تغييران مهمان: الاول زيادة مساحة لبنان واصبحت ١٠٤٥٢ كلم^2، وأما التغيير الثاني فهو تبدل التوازن الطائفي. حيث انخفضت نسبة المسيحيين من مجموع السكان في المتصرفية من ٨٠% الى ٥٠% في حين ارتفعت نسبة المسلمين من ٢٠% الى

[1] ـ عصام سليمان ، مرجع سابق، ص ١١٥.

٤٥% من سكان لبنان، وهذا ما أزاح الثنائية المارونية الدرزية لتحل مكانها ثلاثية مارونية سنية شيعية ستتبلور اكثر فأكثر في السلطة في العقود اللاحقة.[١]

خامسا": الميثاق الوطني واستقلال لبنان ١٩٤٣

كانت ولادة الميثاق الوطني ثمرة مفاوضات وتجارب عديدة سبقت إعلانه عام ١٩٤٣، فقد عقدت عام ١٩٣٨ عدة اجتماعات في منزل يوسف السودا ضمت شخصيات سياسية وثقافية، مسيحية واسلامية، وأعلنت ميثاقاً وطنياً، نص على استقلال لبنان في حدوده الراهنة وكيانه الجمهوري وحكومته الوطنية، وتعزيز علاقاته بالدول العربية المجاورة وتأمين المساواة بين اللبنانيين على اساس العدالة والكفاءة، لا على أساس طائفي.[٢]

ولكن خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تبدلت أحوال دول كثيرة ومن بينها لبنان. فبعد أن سيطرت قوات فرنسا الحرة والانكليز على سوريا ولبنان، قامت فرنسا بتعيين أيوب ثابت رئيسا"، لكنها ما لبثت أن عزلته وعينت بدلاً منه الارثوذكسي بترو طراد في تموز ١٩٤٣، الذي وضع قانوناً انتخابياً وزّع فيه مقاعد المجلس النيابي بنسبة ٦ للمسيحين مقابل ٥ للمسلمين، وقد ظل معمولاً بهذه القاعدة لغاية عام ١٩٩٢.

جرت الانتخابات النيابية على دورتين متلاحقتين في ٢٩ آب و٥ أيلول ١٩٤٣، انتخب صبري حمادة رئيساً للمجلس النيابي الجديد، والذي ترأس جلسة انتخاب رئيس للجمهورية، ففاز بشارة الخوري في ٢١ أيلول ١٩٤٣ وألقى خطبه تضمنت مطلب الاستقلال. ولتحقيق هذا المطلب كان لا بد له من تفاهم مع زعيم مسلم فكان رياض الصلح الذي كلفه بتشكيل الحكومة، فتفاهما على ميثاق وطني شفهي غير مكتوب من أجل تحقيق الاستقلال.

انبثق هذا الميثاق عن خطاب رئيس الجمهورية بشارة الخوري أمام مجلس النواب، وعن البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح، فاصطلح على تسميته "بالميثاق الوطني".[٣] وقد فرض الميثاق الوطني التفاهم بين مكونات المجتمع اللبناني في السلطة، واصبح نظام الحكم توافقياً – ميثاقياً، ولكن لم ينجح في بناء دولة مستقرة وبقيت الصراعات تتوالى.

---

(١) - شوقي عطية، السكان في لبنان من الواقع السياسي الى التغير الاجتماعي والاقتصادي، دار نلسن، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٥.
(٢) - صباح أبو جودة، "هوية لبنان الوطنية، نشأتها وأشكالياتها الطائفية"، دار المشرق بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٩و٦٠.
(٣) - الكسندر ابي يونس، السلطة في لبنان وخريطة الديموغرافية التمايزية، مجلة الدفاع الوطني العدد ٩٥ كانون الثاني ٢٠١٦، ص٩٩ و١٠٠.

سادسا": التحديات التي واجهت الميثاق الوطني

بعد ان نال لبنان استقلاله في ٢٢/تشرين الثاني ١٩٤٣ تعرض الميثاق الوطني للعديد من الاختبارات والاهتزازات، كان اولها العام ١٩٥١ بعد اغتيال رياض الصلح وكذلك بعد اندلاع الثورة البيضاء عام ١٩٥٢ التي هدفت إلى اقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري.

بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا انقسم اللبنانيون بين مؤيد لهذه الوحدة وبين معارض لها وبنتيجتها حصلت تجاذبات واجتهادات أدت إلى قيام ثورة ١٩٥٨ بوجه حكم كميل شمعون والتي طالبت بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح مجلس الوزراء، وأجراء العديد من افصلاحات منها: تقاسم الوظائف العامة تقاسماً عادلاً بين المسلمين والمسيحين، وتعديل الدستور، وانتهاج سياسة الإنماء المتوازن.

بعد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين توافد عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينين إلى لبنان، وتحولوا فيما بعد إلى أزمة هددت الكيان اللبناني، فبعد اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ تم السماح لهم بالقيام بالعمل المسلح من جنوب لبنان ضد العدو الصهيوني، وتصاعد جراء ذلك الاحتقان الداخلي بين مؤيد ومعارض حتى وصل عام ١٩٧٥ إلى انفجار الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً، قضت على اسس الدولة وأحدثت دماراً هائلاً على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

اندلعت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ نتيجة للعديد من الأسباب لسنا بوارد ذكرها الآن ولكن من أهم أسبابها هو الطائفية التي بني عليها النظام اللبناني. وقد أدت الحرب إلى فرز ديموغرافي جديد نتيجته التهجير الداخلي أو النزوح بالقوة. ففقدت عدة مناطق تنوعها الديني والمذهبي الجميل. هذه التغيرات الديموغرافية التي أنتجتها الحرب زعزعت الركيزة الأجتماعية للنموذج اللبناني التوافقي. وتحاشياً للأسوأ توصل اللبنانيون إلى تسوية، فكان اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩ الذي حل بدل الميثاق الوطني، ولكنه كرّس ميثاق ١٩٤٣ مع إجراء العديد من التعديلات عليه، خاصة على صلاحيات رئيس الجمهورية، مع بقاء العرف والتقليد في توزيع الوظائف العامة بين الطوائف اللبنانية.

لم ينه اتفاق الطائف الصراع الداخلي على السلطة، ولم يوقف التدخل الخارجي في الحياة الداخلية، فقد استمرت التجاذبات بين المكونات الداخلية اللبنانية على اقتسام الحصص والمغانم على أساس طائفي ومذهبي، وفي الوقت ذاته استمر التدخل الخارجي، وكان لسوريا

الدور الأبرز والأهم في التحكم بمفاصل الحياة السياسية والإقتصادية في لبنان، إضافة الى المملكة العربية السعودية ودورها البارز خاصة في المجال الإقتصادي وإعادة الإعمار.[١]

سابعا": لبنان ساحة التجاذبات

عانى لبنان الكثير من النزاعات وعدم الإستقرار عبر حقبات تاريخية مختلفة، في مجملها كانت نزاعات دينية وطائفية، ومن أهم مسبباتها تجاذبات الدول الأجنبية فيما بينها، تحت ذريعة حماية الطوائف اللبنانية من بعضها البعض، والمسيحية من محيطها المسلم الأكثري. أما بعد إستشهاد رفيق الحريري فقد تفاقم التجاذب الخارجي وخاصة الإيراني السعودي وكان لبنان مسرحه الرئيسي، حتى وصل الى حدود نشوب حرب أهلية، سنية شيعية انتهت باتفاق الدوحة الذي أرسى بعض التفاهمات وأعاد الحياة السياسية نوعا" ما الى طبيعتها.

على الصعيد الداخلي استمر الانقسام على هوية لبنان ومدى التزامه بالقضايا العربية وبقي الولاء الطائفي متقدماً على الولاء للوطن، واستمر الخوف المسيحي وخاصة لدى الموارنة من الذوبان في المحيط العربي المسلم. ومن جهة اخرى استمرت عقدة الغبن عند الطوائف الاسلامية وبقيت بنية الدولة هشة كبنية المجتمع الذي قامت فيه، وهذا التفكك كان بمثابة أرض خصبة للتدخل الخارجي وتاجيج الصراعات فيما بين مكونات المجتمع المتعدد إثنيا".

على الصعيد الأقليمي كان لنشوء دولة اسرائيل انعكاسات سلبية على لبنان، فقد عمدت الصهيونية إلى زرع الفتن بين الطوائف وزج الفلسطينين الذين لجأوا إلى لبنان وتحولوا إلى العمل المسلح بعد حرب ١٩٦٧ في الصراعات الداخلية، حتى وصلت إلى اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وتدمير عاصمته بيروت، وشن العديد من الحروب، أبرزها عام ١٩٩٦ وآخرها عام ٢٠٠٦ التي أحدثت دماراً هائلاً على كافة الصعد الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والنفسية. دون ان ننسى التدخل السوري ودوره الذي استمر حوالي الثلاثين عاما" لغاية ٢٠٠٥.

أما على الصعيد الدولي فقد خضع لبنان منذ ما قبل الاستقلال إلى عملية تجاذب بين النفوذ الفرنسي والنفوذ البريطاني ودخل حلبة الصراعات الاقليمية والدولية وصولاً إلى اندلاع احداث ١٩٥٨ الدامية وتلتها الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، للخروج من الحرب الأهلية طرح الكثير من الإقتراحات ومشاريع الحلول، وكان آخرها وأهمها وثيقة الوفاق الوطني، التي سبق ولادتها أحداث كثيرة، بحيث ارتفعت حدة الانقسامات الوطنية بين اللبنانيين.

في ظل هذا الوضع المتأزم، عقدت القمة العربية في ٢٣/ايار/١٩٨٩ في الدار البيضاء في المغرب وانتهت بتشكيل لجنة ثلاثية عليا مهمتها ايجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية

---

[١] ــ عباس صباغ، ١٨ عاما" على اتفاق الطائف، جريدة النهار العدد٢٤٠٩٢، ٢٠٠٧/١٢/٢٢.

خلال ستة اشهر. نجحت هذه اللجنة في تشكيل لجنة لبنانية- لبنانية لمعالجة الوضع الأمني، كما دعت أعضاء المجلس النيابي اللبناني للاجتماع في الطائف في المملكة العربية السعودية. توصل النواب المجتمعون في نهاية مناقشاتهم الى الإتفاق على ورقة اتفاق وطني، وصوّت عليها ٥٨ نائبا" بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢. من ثم وافق المجلس النيابي على التعديلات الدستورية التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف).[١]

كرس اتفاق الطائف الأعراف التي كانت موضوعة على مستوى السلطة وإعادة توزيعها، والغت بعض الامتيازات رئيس الجمهورية واعطيت لمجلس الوزراء، واصبح النظام أقرب الى نظام التوافق الطائفي، مع تعزيز دور السلطة التشريعية بالمقارنة مع سواها من السلطات. ولم ينهِ اتفاق الطائف التجاذبات الداخلية والصراع على السلطة والمغانم، بل زاد الوضع سوء" نتيجة ضعف الدولة ومؤسساتها وتفاقم سلطة الزعماء والطوائف.

ولا زالت الدول الكبرى تتجاذب لبنان من خلال اللعب على الوتر الطائفي والمذهبي الذي يتأثر دون شك بنزاعات المنطقة المتفاقمة، وخاصة الحرب السورية وتأثيراتها السلبية التي تهدد استقرار البلد وسلمه الأهلي، ومن الملاحظ أن السمة المميزة للنزاعات التي اندلعت في لبنان منذ القرن التاسع عشر حتى يومنا الحالي، هي تشابك وتداخل الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية وانعكاسها الخطر على الساحة اللبنانية.

<u>بند ثالث</u>: سوريا الموقع والتأثير

لأسباب عديدة لا نجد مصادر موضوعية وموثوقة تحدّد بشكل واضح خارطة التركيبة السكانية في سوريا من ناحية الأثنيات والأعداد. تنوّه كتب مدرسية وعامّة بوجود قوميات عديدة، عرب، أكراد، شركس وأرمن وغيرهم. ومن ناحية الأديان والطوائف تنوّه بوجود مسلمين سنّة وشيعة ومسيحيين ودروز وعلويين وأقليّة يهودية. ولكن لا يتجاوز ذكر ذلك حدود التقديرات التي قد تكون قريبة من الصواب، إنّما لا يمكن الجزم بصحّتها بصورة منهجية. ولا يقتصر هذا على المصادر العربية، فالأرقام المختلفة في المصادر الغربية توصل إلى النتيجة نفسها.[٢]

ويُلاحظ أنّ سوريا- كما يقول الباحث نبيل شبيب - كانت الاسم الذي يُطلق أيضا" على ما يعرف اليوم ببلاد الشام، ويشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وفق الحدود التي ابتكرتها اتفاقية سايكس - بيكو الفرنسية الإنكليزية الاستعمارية في مطلع القرن العشرين الميلادي. وهنا يمكن تعليل تعدّد الأجناس والطوائف والأديان في سوريا بأنّها كانت من أكثر

---

[١] – جان بولس، وثيقة الوفاق الوطني دستور الجمهورية اللبنانية، بيروت ٢٠٠٥، ص ١٣.
[٢] - سلمان البدوي، ما هي بلاد الشام، عن الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com.

المناطق حيويّة في التاريخ القديم. وكانت المسرح الرئيسي لمواجهات كبرى لم تنقطع لقرون عديدة بين الإمبراطوريات القديمة من الفينيقيين والآشوريين والإغريق والفرس والرومان والفراعنة، ثمّ كانت بعد استقرار الإسلام فيها مسرحا" رئيسيا" لمواجهة الغزوات المغولية والحملات الصليبية.

كل ذلك بالإضافة إلى تيارات الهجرات التاريخية، يفسّر تعدّد الانتماءات الموجودة، وإن بقي العرب المسلمون السنّة يشكّلون الأكثرية الكبرى للسكان منذ ظهور الإسلام إلى يومنا هذا. وتوصلت محاولة التوفيق بين الأرقام التقديرية من مصادرها العربية والغربية المتوفرة عن سكان سوريا إلى القول على وجه التقريب، في سوريا التي يقطنها أكثر من ١٨ مليون نسمة بإحصائيات عام ٢٠٠٣ يتوزعون على الشكل التالي:

٧٠% من السنة (العرب) و٨% من السنّة (الأكراد) وأقل من ١% من السنّة (الشركس). ١% من الشيعة (العرب وسواهم). من ٨ إلى ٩% من العلويين (العرب) من ٢ إلى ٣% من الدروز (العرب). ٨% من المسيحيين (العرب الأرثوذكس في الدرجة الأولى). أقل من ١% من أقليات أخرى كالأيزيدية والإسماعيلية ويوجد عدة آلاف من اليهود.[1]

اولا": العلويون

بمنظور ديني طائفي عُرفت الطائفة العلوية الحاكمة في سوريا تاريخيا" بالنصيرية النميرية، واشتهرت حديثا" بطائفة العلويين. نشأت في القرن الثالث الهجري نتيجة انقسامات في تاريخ الشيعة، وتعود تسميتها بالنصيرية النميرية، إلى مؤسسها (أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري) الذي توفي عام ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م). وادّعى النبوة لاحقا وتبعه ورثته وأضافوا تعاليم عديدة لحركته.[٢]

واستقر النصيريون في جبال اللاذقية في الدرجة الأولى، والتي تعرف اليوم بجبال العلويين. وما تزال معتقدات الطائفة سريّة، ومن يتحدّث عنها يستند بالدرجة الأولى إلى كتاب عنوانه (الباكورة السليمانية) أَلّفه أحد مشايخ العلويين وكان اسمه سليمان. وقد واجه النصيريون قديما" الاتهام بتقديم العون للغزو المغولي، فغزاهم الظاهر بيبرس بعد معركة عين جالوت (٦٦٦هـ ، ١٢٦٨ م) وقضى على معاقلهم ونفوذهم في الساحل السوري.

كما واجهوا حديثا الاتهام بتقديم العون للاستعمار الفرنسي، الذي سعى للاعتماد على الأقليات من جهة، وعلى سياسة التجزئة والتفرقة من جهة أخرى. ولعب ذلك دوره في ارتفاع

---

[1]– سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراف، التقرير السنوي الثامن ٢٠٠٥، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص ١٤٣.

[٢] - Majid khadoluri, Arab personalities in polity (Washington, D.C middle East Institute ,1981) p181

عدد العلويين في الجيش في عهد الاستعمار الفرنسي ارتفاعا" ملحوظا". وفي عهده ظهرت تسميتهم بالعلويين، وقد أقدم في إطار تجزئة الأراضي السورية على إنشاء "دولة العلويين"، ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦ م، ولم تعمر طويلا" فانتهت مع الشروع في مفاوضات الاستقلال .

ثانيا": الأكراد، المصير المجهول

يتوزع الأكراد على معظم المحافظات السورية لكن ثقلهم يتركز فى محافظتى القامشلى والحسكة شمال شرق سوريا في المنطقة المتاخمة لكل من تركيا والعراق. ويقدر عددهم فى سوريا بما يتراوح بين مليون ونصف ومليونين ويمثلون تقريبا" عشرة بالمائة من السكان. ولا يضم هذا الرقم عدد المحرومين من الجنسية السورية حيث لا يضاف هؤلاء إلى التعداد العام والإحصاءات السورية ويقدر عددهم بنحو ٢٨٠ ألف كردي. ويطلق على ٢٠٠ ألف منهم لفظ أجانب ويحملون بطاقات إقامة حمراء تتيح لهم الإقامة. وهناك ٨٠ ألف آخرون يطلق عليهم لفظ "مكتوم" وهؤلاء غير مسجلين في السجلات الرسمية وبدون هوية.

لا يحق للمكتوم والأجنبي شغل الوظائف الحكومية ولا العلاج في المستشفيات العامة كما يحرم "المكتوم" من التعليم الجامعي. وظهرت هذه المشكلة على السطح لأول مرة في عام ١٩٦٣ عندما أصدرت حكومة البعث قرارا" يقضي بأنه لا يحق للأكراد الذين دخلوا سوريا بعد عام ١٩٤٥ الحصول على الجنسية السورية، وترتب على تنفيذ هذا القرار حرمان العديد من الأكراد الناشطين سياسيا" من الجنسية رغم أن أجدادهم موجودون في سوريا منذ مئات السنين.[١]

يعتبر الأكراد في سوريا أقل نشاطا" من أقرانهم في الدول الأخرى- العراق، تركيا وإيران، ويعود جزء كبير من أسباب هدوء الأكراد في سوريا خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تبني النظام السوري قضية الأكراد الأتراك ومساعدة حزب العمال الكردستاني فى تركيا بإيواء أعضائه السياسيين الفارين من مطاردة القوات التركية وفتح معسكرات تدريب لكوادره العسكرية (وكانت بعض المعسكرات موجودة في لبنان في بلدة ينطا البقاعية).

تشكو الأقلية الكردية في سوريا من فرض التعريب عليهم ومحاربة اللغة الكردية وحرمان الكثير منهم من الجنسية السورية، وبصفة عامة محاصرة الوجود الكردي بما أسموه بالحزام العربي. لكن بعض المراقبين السوريين حذر من أن بعض الأكراد يتجاوزون الحدود في تعصبهم القومي المتمثل فى مطالبات غريبة وخطيرة، مثل اعتماد اللغة الكردية لغة قومية أسوة باللغة العربية وبحكم ذاتي قد يؤدي الى الانفصال.

[١] - سعد الدين ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

طرأ تغيير واضح في الآونة الأخيرة على الخطاب القومي لبعض الأطراف الكردية في سوريا وخارجها، وتبلور أكثر في نهاية العام ٢٠٠٣. فقد بدأ أكراد سوريا بمحاولة استنساخ تجربة وخطاب اكراد العراق. فعلى سبيل المثال، نرى أن مصطلحي "كردستان سوريا" و"كردستان الغربية" بدأا يدخلان ضمن الخطاب القومي والسياسي لعدد غير قليل من الاطراف والنخب المثقفة الكردية السورية. وزاد هذا الشعور بعد أحداث القامشلي الدموية في العام ٢٠٠٤ التي قامت بها أجهزة الأمن.

ثالثا": تركيبة المجتمع السوري

من الصعب البحث تاريخياً عن كيان سياسي يشبه سوريا المعاصرة والتي هي جمع بسيط لما تبقى من "سوريا الطبيعية". بعد أن الحقت الموصل بالعراق واستقل شرق الأردن وأنشئت دولة لبنان الكبير واستوطن اليهود فلسطين وذهب لواء الاسكندرون إلى تركيا. "فبلاد الشام" كانت تضم المساحة الواقعة بين سيناء وطوروس، والمتوسط والبادية إلى الشرق. في مطلع القرن التاسع عشر كانت هذه المساحة موزعة على أربع ولايات عثمانية. أكبر هذه الولايات كان مركزها دمشق التي كانت تمتد جنوباً لتشمل شرق الأردن وشرق فلسطين بينما كانت ولاية حلب تضم الاسكندرونة. اما الشاطئ السوري فكان شماله تابعاً لولاية طرابلس وجنوبه (من جبيل إلى غزة) لولاية عكا.

توحدت سورية الطبيعية لفترة زمنية لم تدم عقداً واحداً على يد ابراهيم باشا بعد انتصاره على العثمانيين والذين عادوا عام ١٨٤١ لحكم سوريا. وقد قسم العثمانيون سوريا إلى أربع ايالات (ولايات) ولاية حلب في الشمال وهي تمتد من الفرات إلى العاصي، ولاية دمشق وتضم معظم المساحة المتبقية باستثناء طرابلس وولايتها صيدا (لاحقاً عكا) وولايتها. وقد قام السلطان عبد الحميد خلال حكمه على تقسيم سوريا من جديد. حيث كرس بعض الاستقلالية لمتصرفية جبل لبنان واقتطع القسم الأكبر من فلسطين، لا سيما جنوبها، واسس فيه سنجق مستقل مركزه القدس، متضمناً يافا ورفح وصحراء النقب وكان ذلك عام ١٨٨٧ م.

يقول عبد اللطيف طيباوي إن "سوريا تميزت بوجودها على مفترق طرق برية وبحرية عديدة، ونظرت الامبراطوريتان القديمتان في كل من مصر وما بين النهرين إليها كموقع استراتيجي حارب زعماؤها مراراً للسيطرة عليه. لذا فالتاريخ المعروف يشير إلى أن سوريا كانت ساحة قتال كبرى وممراً لا بديل عنه لجيوش دول عدة".(١)

---

(١) - Abdul-latif tibawi, A modern History of Syria Including Lebanon and Palestine (London: Macmillan ,1969) p20.

جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى شديدة الخطورة على شخصية سوريا الجغرافية – القانونية فقد نصت اتفاقية سايكس – بيكو أولاً على فصل فلسطين والأردن ولبنان عنها، ثم جاء وعد بلفور الذي سمح لليهود بانشاء وطن قومي لهم على أرض فلسطين. ثم انشئ لبنان مقتطعاً مناطق كانت تتبع تاريخياً لولاية دمشق، لا لمتصرفية جبل لبنان. ومن ثم جاءت مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ ليحسم الموضوع بتقسيم سوريا الطبيعية إلى منطقتين، واحدة تحت الانتداب الفرنسي وقسمت إلى سوريا ولبنان، والمنطقة الثانية تحت الانتداب الانكليزي وقسمت إلى فلسطين وشرق الأردن.[١]

كانت هذه التجزئة مرفوضة من التيار الاساسي العربي – المسلم (حزب الاستقلال العربي، حزب الاتحاد السوري) ولكن بدأ أبناء المنطقة تدريجياً بقبول الأمر الواقع، فرأينا كيف أن العراقيين استكانوا لمعاهدة سايكس – بيكو دون جدل كبير وتطورت المواقف في سوريا بنفس الاتجاه وخاصة بعد فشل الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش عام ١٩٢٥ وكان للنخبة العربية المسلمة السنية في سوريا العامل الاساسي الذي حسم أمر الكيانات، والقبول بالواقع الجغرافي الجديد. ويمكن ملاحظة انحراف السوريين عن المطالبة السياسية بوحدة سوريا إلى المطالبة بالوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، كنوع من ردة الفعل عن تخلي النخبة السياسية عن مطلب إبقاء الكيان السوري مطابقاً مع الكيان الجغرافي لبلاد الشام.

رابعاً: التوزيع الاثني في سوريا

تظهر البيانات الاحصائية للتركيبة الديموغرافية لسوريا بعض الاختلاف بين مركز إحصاء وأخر فالسكان في سوريا فسيفساء من الثقافات والجماعات الدينية والعرقية والتي تم بناؤها منذ آلاف السنين. ويمكن تصنيف هذه المكونات الاثنية عن طريق الدين أو العرق. تتوزع الطوائف في سوريا على الشكل التالي:

١– الطائفة السنية: أو أهل السنة والجماعة أكبر طائفة دينية في سوريا (٦٥% – ٨٥%) من الشعب السوري وينتشرون في كامل سوريا ويشكلون أغلبية في ١١ محافظة من أصل ١٤ محافظة. وبشكل عام نسبة السنة في المحافظات تشبه نسبتهم من تعداد السكان أو حتى تزيد باستثناء بعض المحافظات كاللاذقية والسويداء.[٢]

تسود بين أهل السنة الروابط والانتماءات القبلية في شرق سورية (محافظات: دير الزور، الحسكة، الرقة وبادية الشام) وبعض المدن التي هاجرت إليها القبائل كحلب وحمص.

---

[١] - غسان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

[٢] - فسيفساء الديموغرافية في سوريا، عن الموقع الالكتروني:https://sycitizen.wordpress.com Tags، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/١/٥.

أما في الغرب السوري فالروابط العائلية هي السائدة. بالنسبة للروابط القومية فهي قوية وربما تغلب على الروابط الدينية لبعض الأقليات الاثنية، كالأكراد والشركس كنتيجة لتمييز النظام ضدهم من جهة ورغبة منهم في الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم الخاصة من جهة أخرى.

كان المجتمع السوري عموماً والسني خصوصاً متحرراً لدرجة كبيرة في الحقبة ما بين ثلاثيات وستينيات القرن العشرين فقد ضعفت الرابطة الدينية لصالح الرابطة القومية بسبب ممارسات العثمانيين في سنواتهم الأخيرة، كحرمان العرب من حقوقهم السياسية ومحاولاتهم طمس الهوية العربية، وسياسات التتريك ومجاعة السفر برلك والتكلفة المادية والبشرية لحروب الامبراطورية العثمانية غير المحسوبة. بعد ذلك تصاعدت التيارات الدينية الاسلامية المحافظة نتيجة لاسباب عديدة نذكر منها:

- التمييز الديني والتضييق على المتدينين من السنة، والتضييق على المعاهد الشرعية وبناء المساجد والجمعيات الخيرية على خلاف الاقليات الدينية الأخرى.

- الوضع الاقتصادي المتردي وسيطرة الأقلية العلوية على معظم الاقتصاد السوري.

- تراجع الفكر الاشتراكي والقومي لصالح الفكر الاسلامي نتيجة تأثر الشباب السوري بالأفكار الإسلامية المحافظة بعد هجره مكثفة بتسعينيات القرن الماضي للعمالة السورية لدول الخليج العربي، دون اهمال تأثير الاقنية الفضائية الدينية ومواقع الانترنت وغيرها. والملاحظ أن معظم السنة في سوريا متصوفين أحناف وشوافع وأكثرية الطرق الصوفية موجودة ولها اتباعها، كالقادرية والشاذلية والنقشبندية وغيرها. بشكل عام أهل البادية السورية تقليديين ومحافظين على خلاف أهل المدن.

٢- الطائفة العلوية: وتأتي الطائفة العلوية في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد السنة ويشكلون نسبة (٧% - ١٥%) من سكان سوريا. ويتركز وجود العلويين في جبل العلويين شرقي محافظتي اللاذقية وطرطوس وغربي محافظتي حمص وحماه في أربع محافظات.[١] في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تزايدت هجرة أهل الريف العلوي إلى المدن الساحلية "السنية" مثل اللاذقية وطرطوس وبانياس وأصبحت نسبتهم تقارب نسبة السنة.

٣- الطوائف المسيحية: وتعتبر الطوائف المسيحية الثالثة في سوريا حيث تبلغ نسبة المسيحيين التقريبية (٧% - ١٣%) من تعداد سكان سوريا، غالبية مسيحي سوريا أرثوذكس مع أقليات كاثوليكة، مارونية وبروتستانتيه. والمسيحيون هم الأكثر انفتاحاً وتمدناً في سوريا ويتوزعون على كامل المحافظات السورية بنسب متفاوتة وأبرز أماكن تواجدهم في محافظتي

---

[١] - فسيفساء الديموغرافية في سوريا، المرجع نفسه.

حمص وطرطوس ويلاحظ أن عدد المسيحيين بسوريا في تناقص مستمر بسبب الهجرة الخارجية المكثفة ومعدل الولادات المتدنية. أما الهجرة الأكبر فقد تمت من بداية الحرب السورية في ٢٠١١ وحتى اليوم.

٤- الطوائف الأخرى: الطائفة الدرزية نسبة الدروز بشكل تقريبي (٢% - ٤%) من عديد سكان سوريا ويتواجدون بشكل رئيسي في السويداء والقنيطرة ودمشق وإدلب. كما يوجد العديد من الطوائف التي لا تتجاوز نسبتهم الواحد بالمئة من عديد سكان سوريا كالاسماعيليين والشيعة واليهود وغيرهم.

خامسا": أزمة التمثيل الشعبي

شكل البرلمان في سوريا مؤسسة التمثيل الشعبي الأولى في مقابل ملك وراثي أو رئيس، إذ أخذت الدول هذه عن فرنسا وبريطانيا فكرة الديموقراطية البرلمانية. وكانت الانطلاقة الأولى في دمشق عام ١٩١٩ حين دعا الأمير فيصل إلى انتخابات وكانت النتيجة انتخاب أكثرية وطنية كاسحة. واجتمع المؤتمر السوري العام في دمشق وفوراً اتخذ العديد من القرارات الهامة حيث رفض اتفاقية سايكس - بيكو وكذلك وعد بلفور، واعتماد الأمير فيصل عاهلاً دستورياً لا حاكماً مطلقاً، وإنشاء دولة موحدة في "سوريا الطبيعية" تضم فلسطين، وأعلن في ٧ آذار ١٩٢٠ استقلال سوريا بحدودها الطبيعية.

جاء الرد في مؤتمر سان ريمو حيث قرر المجلس الأعلى للمؤتمر انتداب فرنسا على سوريا ولبنان وبريطانيا على العراق وفلسطين وشرق الأردن.[١] اتخذ المجلس موقفاً حاداً من الغرب وايضاً من الملك فيصل الذي حاول مواجهة هذه التطورات بالواقعية، ولكن حسم الجيش الفرنسي الموقف في معركة ميسلون وانتهت حكومة دمشق والمجلس معها في تموز ١٩٢٠.

بعد تزايد تدخل العسكر في السلطة الاستقلالية بدأت الانقلابات تتوالى، وكذلك التلاعب في الانتخابات واعطى الحناوي أسوأ الأمثلة على التلاعب في انتخابات ١٩٤٧و١٩٤٩ وأيضاً ١٩٥٣ حيث أعطي اتباعه ٧٢ من أصل ٨٢ مقعداً. غير انه عرفت سوريا أيضاً بعض الانتخابات شبه الحرة كانتخابات ١٩٣٦ و١٩٥٣ بعد سقوط الشيشكلي، وانتخابات ١٩٦١ بعد انهيار الوحدة مع مصر.[٢]وقد اصبح الجيش اللاعب الأول في حكم سوريا وادارتها فيما بعد.

[١] - غسان سلامة، مرجع سابق، ص ١١٨.
[٢] - غسان سلامة، المرجع السابق، ص ١٢٢.

سادسا": عسكرة السلطة (انقلابات دموية)

في عهد حكومة دمشق العربية كانت أولى تجارب انشاء جيش في سوريا. فقد كان الكثير من الضباط المحيطين بالأمير فيصل وبقيوا بجانبه بعد مغادرته سوريا إلى العراق ولعبوا دوراً بارزاً حتى سقوط النظام الملكي. بعد فشل الثورة السورية عام ١٩٢٥ وسيطرة فرنسا عسكرياً على سوريا. بدأ الفرنسيون ينشئون قوى نظامية يدربونها ويسلحونها وسميت آنذاك "قوات الشرق الخاصة" ورأت باريس أن يكون قوام هذه القوى من الأقليات الإثنية على تنوعها، كالأرمن والاشوريين والشركس والأكراد والدروز. وشكل العلويون الأكثرية في هذه القوى.

لعب الأكراد كأديب الشيشكلي وحسني الزعيم دوراً اساسياً في إدخال العسكر في السياسة. وفي عام ١٩٤٩ دخلت سوريا عصر الانقلابات العسكرية المتتالية وكان يحدث منها أحياناً اثنان أو ثلاثة في السنة الواحدة. بدأ يضعف دور الضباط السنة ذوي الأصول المدينية وتراجع دور الضباط الدروز وكذلك الضباط الأكراد واصبح يبرز ويتعاظم دور الضباط العلويين، المتزايدين عدداً والحذرين سياسياً. وكان عام ١٩٦١ هو التاريخ الفاصل بين هذه الانقلابات بعد الانفصال عن مصر.

فقد رأى السوريون أن الوحدة لم تعطهم الدواء لعشرات السنين من عدم الاستقرار. ورأى الضباط العلويون أن دخول الجيش في السياسة أخذ يفقد مزاياه العسكرية من دون أن يسيطر فعلاً على السلطة، وأن هناك اختلالاً واضحاً في التوازن بين عديد أبناء ملّتهم في الجيش وبين دور العلويين شبه المعدوم في السياسة، وأن الانفصال شرط أساسي للعبهم دوراً بارزاً،[1] ثم أنهم كانوا ظباطاً بعثيين سيطروا على الدولة من خلال واقعيتهم وتنظيمهم القائم على عصبية محلية – طائفية، وتنظيم جيش حديث، وبعد انهزام ميشال عفلق عام ١٩٦٦ أصبح الحزب وسيلة بيد الجيش، أو بالأحرى بيد مجموعة الضباط.

بعد سنوات على هذا التطور حصلت حركة تصحيحية عام ١٩٧٠ لتقويم مسار مجموعة كانت بدأت تصبح أسيرة الشعارات التي اطلقتها لتأسيس شرعيتها. وجاء تبوؤ حافظ الأسد الضابط البعثي رئاسة الجمهورية في ١٢ آذار ١٩٧١ ليعلن سيطرة هذه المجموعة على الجيش والحزب والمجتمع بشكل واضح وكامل.

نتيجة لذلك تم تقوية المؤسسة العسكرية واصبحت ذات مصداقية خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وتدخلها في لبنان عام ١٩٧٦ وزاد من مصداقيتها رفع شعار التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل. ولمنع المؤسسة العسكرية من الخروج على القيادة السياسية تم وضع العديد من

---

[1] - Majid khadouri, Arab personalities in polity (Washington, D.C middle East Institute ,1981) p-239

السياسات، منها وضع الأقرباء والأصدقاء وأبناء العصبية المشتركة في موقع المسؤولية وإنشاء وحدات خاصة ضمن الجيش ذات ارتباط عضوي بالنظام. وقد استعملت السلطة عدداً من هذه الوحدات في مواجهة عصيان الإخوان المسلمين في مرحلة ١٩٧٨– ١٩٨٢.

سابعا": حركة الاخوان المسلمين

بدأت حركة الإخوان المسلمين في سوريا عام ١٩٣٥ في حلب وانتقلت عام ١٩٤٤ إلى العاصمة دمشق واستطاع مصطفى السباعي توحيدها هناك مع بعض المجموعات الشبيهة، وخلال تقلده منصب "المراقب العام" (١٩٤٥–١٩٦٢) اضفى عليها صفات معتدلة. هذا الاعتدال قاد السباعي إلى الاستكانة السياسية ووصل الأمر إلى قبول حل الحركة أيام الوحدة المصرية – السورية ولو شكلياً.[٢]

في مطلع الستينيات نجحت الحركة الانفصالية بسبب الفراغ الايديولوجي في المجتمع السوري وتحالف الإخوان مع عدد من العلماء التقليديين ومع عدد من الضباط السنة. وقد أوصلوا عددا" من أعضاء الحركة إلى المجلس في أول انتخابات نيابية بعد الانفصال. ولكن لم يدم هذا طويلاً اذ حصل انقلاب ١٩٦٣ وعاد البعث مجدداً إلى السلطة ولا يزال يقبض على مقاليد الحكم حتى اليوم وقد قضى على أي أمل للأخوان المسلمين بعودة نفوذهم السياسي.

تزعم التيار الديني معارضة النظام القائم منذ ١٩٦٣ لاسباب عديدة، أولاً: عدم قدرة الأحزاب كالشيوعيين والناصريين بتكوين معارضة بارزة للنظام، ثانياً: نمو البنية الطائفية في السلطة مع تسلم صلاح جديد الحكم في الستينيات، ثم انتقال السلطة العلني إلى يد الضباط العلويين بعد عام ١٩٧٠، ثالثاً: المنحى اليساري والاشتراكي الذي اتخذه النظام وعلاقته الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي، والمميزة مع النظام الجديد في إيران. وبدأ يتجه هذا التيار نحو مزيد من النشاط في مواجهته للنظام القائم ونحو مزيد من الراديكالية في مواقفه وخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

استطاع النظام اسباغ قدر كبير من الشرعية الوطنية على ذاته بعد حرب ١٩٧٣ وبعد اعتماده على قدر من الانفتاح الاقتصادي، ليخلق ارتياحاً في أوساط الفئات المتوسطة، لا سيما الدمشقية منها. غير أن تدخل سوريا في لبنان عام ١٩٧٥ ضد التحالف اليساري – الإسلامي – الفلسطيني وفر لهذه المعارضة السبب العلني لمواجهة النظام، واستفادت ايظاً من مساعدات جاءتهم من العراق والأردن، لا سيما بعد انفصال البعث العراقي عن السوري عام ١٩٧٩. نظم الاخوان صفوفهم وانتقلوا إلى العمل المسلح تحت قيادة عدنان سعد الدين وقاموا بعمليات

[٢] ـ غسان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٤.

استنزاف ضد رموز النظام وضد عدد من أبناء الطائفة العلوية، وبعد حوالي السنتين انتقل الاخوان إلى نوع من الحرب الأهلية وازدادت عملياتهم ضد النظام وظهرت بوادر عصيان شامل في حلب وحماه وحمص. ورد النظام بعنف شديد فاصدر عام ١٩٨٠ قانوناً قضى بإعدام أي شخص ينتمي إلى حركة الاخوان المسلمين.

لم توقف جميع محاولات النظام الاخوان عن تعبئة صفوفهم، وفي مطلع العام ١٩٨١ بدأت مرحلة جديدة في المواجهة المسلحة وانتقل القتال من مكان إلى آخر في شمال سوريا، واستطاعت السلطة لجم التمرد وضرب الاخوان بصورة موجعة. وتم التركيز على حماه وكانت المواجهة الأولى في نيسان ١٩٨١ والمواجهة الكبرى في ٢ شباط ١٩٨٢ وأدت هذه المواجهات الحاسمة إلى انكسار الاخوان بصورة قاسية وفر عدد كبير من قادة التيار إلى الخارج.

تابع النظام السوري معركته ضد الاخوان خارج الحدود السورية فكانت معاركه في طرابلس وخاصة في العام ١٩٨٥ امتداداً لمعركته ضد المجموعات الأصولية السنية التي بدأها في سوريا. وتبع انتصار النظام السوري عدداً من الأعمال العنيفة في دمشق ومدن سورية كبرى خلال ١٩٨٦ أثبتت أن المعركة التي بدأت منتصف السبعينيات بين النظام والاخوان لم تنته فعلاً على الرغم من تحقيق النظام العديد من المكاسب.[١]

بند رابع: العراق وثقل التاريخ

يتكون العراق من اثنيات متعددة حيث يتوزعون جغرافياً كالتالي: شيعة في الجنوب والوسط وسنة في الوسط والغرب والأكراد في الشمال وقليل من المسيحيين والايزيديين والتركمان الصابئة والشبك. يفهم من ذلك أن المكونات الرئيسية للشعب العراقي هم: شيعة وسنة وأكراد. ويشكل العرب الشيعة ما نسبته ٥٣% حسب الإحصائيات الصادرة عن الحكومة العراقية، ويتوزعون في جنوب بغداد ووسطها، مع العلم أن العرب السنة كانو الأكثرية حسب الاحصائيات منذ الاربعينيات والخمسينيات والستينيات والتسعينيات حسب الاحصائيات الرسمية الدولية أما تعداد العرب السنة حسب الحكومة الحالية فهم يشكلون ٤٢% من سكان العراق ويتوزعون بين وسط وغرب العراق. [٢]

أما الأكراد فيشكلون ما نسبته ١٢% من سكان العراق ويتوزعون في شمال العراق وغالبيتهم مسلمون سنة، إلا أن نسبة بسيطة منهم من الشيعة. ويوجد عدد من اليهود ويشكلون ما نسبته ٣% في ما مضى، وبعد قيام اسرائيل وتشجيع الهجرة لم يبق منهم إلا عدد قليل. أما

---

[١] ـ غسان سلامة، مرجع سبق ذكره ص٢٦٩.
[٢] ـ نضير الخزرجي، قراءة في التركيبة السكانية لعراق خال من الإستبداد، مجلة النور العدد١٥٣.

المسيحيون فيشكلون ما نسبته ٢,٨% من سكان العراق ويتوزعون في الوسط في بغداد وايضاً في نينوى في الشمال. باقي المكونات هم الايزيدين والصابئة والشبك ونسبتهم لاتتجاوز ١,٥% من سكان العراق.[١]

فالعراق من أكثر الأقطار العربية تنوعاً من الناحية الاثنية. فعلى المتغير اللغوي – الثقافي، هناك أغلبية عربية لغة إلى جانبها أقلية لغوية – ثقافية رئيسية هي الأكراد الذين يشكلون ١٢% وجماعات ضئيلة من التركمان والايرانيين والاشوريين والأرمن لا يتجاوزون ٢%. أما من حيث المتغير الديني، هناك أيضاً أغلبية مسلمة تصل إلى أكثر من ٩٥% من إجمالي السكان، إلى جانبها جماعات مسيحية (معضمها أيضاً جماعات لغوية) تصل إلى حوالي ٤% وجماعات اخرى من الزيديين والمانديين والصابئة واليهود تصل في مجموعها إلى واحد بالمئة.

تنقسم الأغلبية المسلمة إلى مجموعتين مذهبيتين وهما السنة (حوالي ٤٢%) والشيعة (حوالي٥٣%). من الناحية السلالية فكل سكان العراق ينتمون إلى السلالة السامية – الحامية أو البحر المتوسط.[٢] هذه التعددية الاثنية تجعل الحفاظ على تماسك المجتمع العراقي ووحدته مهمة غاية في الصعوبة، وأي اختلال قد يؤدي إلى صراع لا يمكن التكهن بنتائجه، وهو الأمر الذي حدث في العقود الماضية الثلاثة بين الأغلبية العربية والأقلية الكردية.

أما العلاقة بين الشيعة والسنة في العراق، فهي تتراوح بين التعاون في أوقات الكفاح ضد عدو خارجي (كما حدث في العشرينات والثلاثنيات، أثناء مقاومة الاحتلال الإنكليزي) والتعايش السلمي في أوقات الاستقرار، ويكفي أن نذكر أن العرب السنة قد هيمنوا على معظم المناصب القيادية السياسية في العراق، منذ عشرينيات هذا القرن. ومع ذلك فإن الدساتير والقوانين العراقية تنص على المساواة الكاملة للمواطنين كافة، بصرف النظر عن الدين والمذهب واللغة والأصل القومي، ولكن ومنذ العام ٢٠٠٣ وسقوط السلطة السياسية على أسس طائفية وعرقية.[٣]

اولا": التكوين السياسي

يعتبر العراق المعاصر وريثا" طبيعيا" لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد الرافدين. لقد مرّ العراق بمراحل عديدة وصولا" الى عراق اليوم، كان أهمها دخول العراق

---

(١) - علي العامري، المؤامرة الكبرى على الشرق الوسط، عن الموقع: /https://alialamri.wordpress.com/2014/10/14، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/١٣.

(٢) - حسين عبيد، المجتمعات المتعددة، الأقليات واشكالية التعايش، دار المنهل اللبناني، بيروت ص١١٧-١١٨.

(٣) - حسين عبيد، مرجع سابق، ص١١٨.

النفوذ الفارسي لحوالي قرنين بعدها احتلال المغول لبغداد عام ١٢٥٨، ومن ثم دمج العراق في السلطنة العثمانية لفترة تقارب الاربعة قرون بعد دخول العثمانيين بغداد عام ١٥٣٤. انتهى الحكم العثماني باحتلال الانكليز للعراق خلال الحرب العالمية الاولى، ومن ثم نال العراق استقلاله عام ١٩٣٢ بعد تنصيب الملك فيصل ملكا" عليه. لم يكن في العراق ردود فعل عنيفة على انشاء الكيان الجديد بحدوده المرسومة تدعو الى تقسيمه او الى ادماجه في دولة اكبر.[١]

نشأت الدولة العراقية الحديثة بقيام حكم قائم على التمثيل الشعبي مترابطا" مع نشوء الكيان، كما جاء في بيانات المندوب السامي البريطاني، ومضابط "البيعة" لفيصل كما في خطاب التتويج الذي ألقاه هذا الأخير. ولكن اصطدمت شرعية التمثيل التقليدي بشرعية التمثيل النيابي في الدولة الحديثة. ولم تستطع هذه الدولة الانتصار الا بعد فرض النظام بالقوة سواء على بعض عشائر الفرات أو بإقصاء المرجع الشيعي الأكبر الشيخ مهدي الخالصي وانصاره من العلماء والمقربين.

بدأت الدول الحديثة بممارسة الديموقراطية بصورة مشوهة، فلم يكن المجتمع العربي مؤهلا" لهذه الممارسة نظرا" لتكوينه القبلي وسيطرة الأعيان والزعماء التقليديين والإقطاعيين ورجال الدين. واختلطت هذه الديموقراطية بالهيمنة الخارجية التي دعمت الانظمة المتعاونة معها. ولم تكن الانتخابات العراقية مثالية فجاءت المجالس بتمثيل غير عادل للمجتمع، وكانت أفضل انتخابات، التي جرت عام ١٩٥٤ وحملت عددا" لا بأس به من العناصر المتعاطفة مع القوى الوطنية.

تميزت فترة الخمسينيات والستينيات بانقلابات عسكرية دموية استقرت بمجيء حكم البعث عام ١٩٦٨ حاملا" كسابقيه وعودا" بانتخابات برلمانية حرة، لكنه بعد اسبوعين على قيام النظام الجديد استطاع البعث طرد حلفائه الانقلابيين والانفراد بالسلطة وبقي متحكما" بمقاليد الحكم حتى سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. جاء الاحتلال الاميركي وقضى على الدولة العراقية بكافة مؤسساتها، وحل الجيش العراقي الذي كان من اقوى الجيوش العربية.

بانهيار مؤسسات الدولة بدأت تتصاعد الأصوليات، وراحت تتجه مكونات المجتمع العراقي الى التقاتل، وانقسم المجتمع عموديا" بين سنة وشيعة، حيث اصبح الحكم بيد الشيعة المدعومين من إيران، وشعر السنة بالاحباط والتهميش، ما أدى الى جنوح عدد منهم نحو الأصوليات المتشددة والتكفيرية. وما زالت الحرب المذهبية قائمة عبر التفجيرات التي تشهدها المناطق العراقية كافة، وأيضا" عبر التهجير المتزايد نتيجة هذا الصراع المذهبي. من جهة

---

[١] ـ غسان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

أخرى استغل الأكراد هذا الواقع وشرعوا في بناء دولتهم المستقبلية في كردستان العراق التي يحلمون بها، فأنشأوا جميع المؤسسات التي يتطلبها بناء الدولة، واصبح لديهم حكم ذاتي، من دون ان ينالوا اعتراف أية دولة بهم.

خلاصة القسم الأول

من خلال ما تناولناه في هذا القسم برزت قضية النزاعات الإثنية بكثرة بعد نهاية الحرب الباردة بفعل التحولات الجديدة التّي مست النظام العالمي وتأثرت بموجات العولمة والتطور التكنولوجي وانتشار وسائل الإعلام. حيث تبين أنّ النزاع الإثني هو أحد الأسباب الرئيسية لفشل بناء الدولة في المجتمعات متعددة الإثنيات، وتتعدى أثاره السلبية المجال السياسي والاقتصادي للدولة الى تفكك البنى الاجتماعية والثقافية.

ينطبق هذا التوصيف على بعض دول الشرق الأوسط التي تعاني من هذه الظاهرة منذ عقود طويلة لأسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما يتعلق بتدخلات الدول الاستعمارية التي سعت الى بسط سيطرتها على هذه المنطقة لتحقيق مصالحها الخاصة، من خلال سياسة حماية الأقليات الدينية. وكان لاتفاقية سايكس– بيكو التي قسمت المشرق العربي الدور الأساسي في زرع بذور النزاعات الدينية والإثنية.

كان للأنظمة التي توالت على حكم دول المنطقة أثرها الواضح في عدم بناء مؤسسات وطنية تعمل على الوصول بهذه الدول الى مرحلة الاستقرار والإزدهار كباقي الدول المتطورة في العالم، فمن الصعب الحديث عن دولة المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذا كان النظام السياسي للدولة يعاني من إشكالية نخبوية السلطة وعسكرتها، لخدمة مصالح جماعة إثنية معينة على حساب جماعات أخرى وبالتالي على حساب مستقبل البلد وتقدمه. وسوف نعالج في القسم الثاني أسباب هذه النزاعات ونتائجها وبعض الحلول المقترحة.

القسم الثاني: أسباب النزاعات الإثنية والدينية، نتائج وحلول

شكلت منطقة الشرق الأوسط وما تزال، موقع جذب للقوى الاستعمارية الغربية لاسباب لم تعد خافية على احد، ومن الصعوبة بمكان الفصل بين الحياة السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع المشرقي وبين التطورات التي حصلت بعد غزو نابليون لمصر وانعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ وما تبعه من حروب أوروبية طرحت خلالها "المسألة الشرقية" وما ارتبط بها من نتائج وتداعيات ما زالت آثارها تتفاعل حتى يومنا هذا.[١]

بعد الحرب العالمية الأولى تغيرت خرائط ووقعت حوادث مصيرية وتداخلت بشكل أو بآخر مع التناقضات المجتمعية، ما جعلها من الاسباب التي اسست لنزاعات وصراعات كبيرة داخل دول المنطقة. وجاءت الحرب الباردة ولم تتوقف تلك النزاعات، وتداخلت مصالح الدول الكبرى مع الاختلافات والخلافات الموجودة داخل الدول الحديثة التكوين واستمرت إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، وأخذت اتجاهات جديدة وبدأت تظهر وتزداد مسألة الانقسامات الاثنية والدينية والمذهبية. وقد أكد الدكتور عدنان السيد حسين على: "إن طرح الامتيازات للمسيحيين العرب لم يكن بدافع ديني، أو بدافع الغيرة على مصالحهم بقدر ما كان ذريعة لتدخل الأوروبيين في المنطقة العربية وتأمين مصالحهم الاستراتيجية"

الفصل الأول: الأسباب المؤدية للنزاعات

اصبحت النزاعات الإثنية في الأعوام الأخيرة محور نقاش رئيسي في ميدان العلاقات الدولية وعلمي السياسة والإجتماع. وتمتاز النزاعات الإثنية والدينية في المشرق العربي بالتعقيد، كما أنها ذات طبيعة سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، بابعاد داخلية وخارجية. بالإضافة الى امتداداتها التاريخية، ومن هنا فإن أسباب ومحركات النزاعات تتداخل مع هذه الطبيعة المركَّبة بكل جوانبها وأبعادها المشار اليها.

لا يقتصر بروز النزاعات الاثنية على دول الشرق الاوسط، فهي ظاهرة دولية تغطي معظم قارات العالم. ولكن القسم الأكبر من هذه النزاعات يحصل في هذه المنطقة، حيث التعدد الاثني والديني موجود منذ القدم. وظاهرة التعددية هي ظاهرة طبيعية ونجدها عند كافة الشعوب والأمم، غير ان الاشكالية تكمن في نزوع هذه الظاهرة نحو العنف، دون ان ننسى تزايد الفقر الذي جعل السكان اكثر تأثرا" بجاذبية الراديكالية الإسلامية، والحركات الأخرى التطرفية، مما يجعل المنطقة، منطقة اضطراب وأزمات دائمة.

---

[١] ـ عدنان السيد حسين، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، م د و ع، ط ٢، بيروت ٢٠٠١، ص ٨٦.

مـع نهايـات القرن العشـرين، لقيـت هـذه النزاعـات اهتمامـا" خاصـا" مـن القـوى الدوليـة والإقليميـة، بسـبب الأهميـة الإسـتراتيجية لمنطقـة الشرق الأوسط، بالإضـافة الـى تزايـد خطـورة وتأثير هذه النزاعات على الأمن والإستقرار الإقليمي والدولي. كما ينعكس تأثير هذه النزاعات على مصالح دول المنطقة وعلى المصالح الحيوية الدولية، وهذا ما يدفع الباحثين للتعرف على أهم العوامل والاسباب المؤدية لهذه النزاعات.

يمكـن تصـنيف هـذه العوامـل فـي مجمـوعتين رئيسـيتين: المجموعـة الأولـى، العوامـل والأسـباب الداخليـة، مثـل طبيعـة التعـدد فـي المجتمـع وأزمـة الشـرعية للسـلطة الحاكمـة وغيـاب العلاقة الصحيحة بين الدولة ومكوناتها المختلفة، والمواطنة وغيرها. والمجموعة الثانية، يتعلق بالأسباب الخارجية وما يرتبط منها بترسيم حدود الدول الحديثة حسب تقسيمات سايكس– بيكو، إضافة الى التنافس بين القوى الدولية والإقليمية حول بسط نفوذها وتحقيق مصالحها الخاصة والمحافظة عليها.

دون ان ننسى العوامل التي تؤخذ في التحليلات المستندة الى اساس العلوم السياسية التقليديـة، وهـي اسـباب ديموغرافيـة واقتصـادية وجغرافيـة بالإضـافة الـى الأسـباب التاريخيـة والثقافيـة. وهذه الأسـباب يمكـن تسـميتها حسـب رأي الـدكتور جـورج قـرم "بالدنيويـة".[١] وقد تـم تجاهل هذه العوامل، فالمقاربة الحالية للنزاعات لا تسلط الضوء الا على اشكال التعبير الثقافي، خصوصا" الديني منها لتخفي الأسباب الأخرى.

<u>فقرة اولى</u>: الأسباب الداخلية

تتوزع الأسباب الداخلية للنزاعات الإثنية ما بين سياسية، اجتماعية، اقتصادية ودينية. فمن هذه الأسباب، النزاع على السلطة والمشاركة في الحكم وصنع القرار، كما تظهر نزاعات الهويـة والتبـاين الثقـافي والمشكلات الطائفيـة والمذهبيـة كبواعث اساسية للنزاعـات، حيث تعـاني بعض الـدول من تركيبـة سكانية معقدة، مكوناتهـا ضـعيفة الإنـدماج، وتسيطر عليهـا الـولاءات الدينيـة والمذهبيـة وليس الـولاء للـوطن، وخيـر دليـل علـى ذلك لبنـان. اضـافة الـى فشـل مشـروع الدولـة القوميـة الحديثـة بعـد زوال الاسـتعمار، وتحديـدا" الفشـل فـي بنـاء دولـة العـدل والمسـاواة والقانون، وتعميم مفهوم المواطنة.

تـتحكم بالمجتمعـات العربيـة العصـبية الدينيـة والقبليـة وعصـبيات أخـرى علـى شـكل تحالفات توحدها قيم دينيـة ومذهبيـة أدت إلـى ظهـور مجموعـات عرقيـة أو طائفيـة أو تنظيمـات

[١] – جورج قرم، نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الأوسط، ترجمة د. دياب سلام، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٤، ص ٣٧.

دينية متطرفة كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان، وبذلك تغلبت الولاءات للهويات الفرعية على حساب الولاء للوطن، وهذا ما أضعف مفهوم الوحدة بين مكونات المجتمع.

<u>بند أول</u>: ضعف الاندماج بين مكونات المجتمع داخل الدولة

تتكون الأمم جميعا" من مزيج من شعوب وجماعات ذات أصول دينية ومذهبية ومنظومات قيم وثقافات متنوعة، والمجتمع العربي وتحديدا" في المشرق العربي ليس غريبا" في تعدديته الإثنية والدينية والقومية عن المجتمعات الأخرى. وليس صحيحا" بان التعددية هي السبب في الانقسام وتدمير الكيانات الوطنية. بل على العكس فان التعددية هي مصدر غنى ونهوض لمشروع الدولة الوطنية.(١)

يرجع سبب اندلاع النزاعات الإثنية الى مزيج معقد من الدوافع، يتمثل ابرزها في ضعف الاندماج بين المجموعات الإثنية داخل الدولة. وذلك بفعل التركيب الإصطناعي لحدود تلك الدول، الذي أدى الى عدم تطابق هذه الحدود السياسية مع التجمعات السكانية. ويأتي الأكراد في مقدمة هذه الجماعات، التي تفرقت أفرادها بين أربع دول عند رسم الحدود للدول الحديثة بموجب معاهدة سايكس- بيكو.

وزاد على ذلك، الآداء السيئ لحكومات ما بعد الاستعمار في الغضب الشعبي واليأس، كونهم لم ينالوا الحرية التي حلموا بها، وقامت هذه الحكومات باخفاء الإنشقاقات الاجتماعية العميقة، وأخفت الانقسامات داخل مكونات الدولة، وفي ظل ذلك الكذب نمت مجموعات وطبقات تتمتع بامتيازات على حساب بقية المواطنيين، وتشير الحوادث المتكررة للنزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية الى فشل الاندماج الوطني.(٢)

هذا الوضع ينسحب على معظم دول المنطقة، فلو اخذنا العراق لوجدنا بان معظم الحكومات المتعاقبة على حكمه فشلت في التعامل مع هذا الوضع بشكل صحيح وبحكمة، وفشلت في بناء نظام سياسي يستوعب جميع اطياف المجتمع، وأدت سياساتها الخاطئة التي استندت على تمييز فئة أو جماعة معينة واستبعاد الفئات الأخرى، الى انعدام الثقة والى نزاعات وحروب ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا. أما في سوريا فوضع الأكراد ليس بأفضل، حيث بقي عدد كبير من الشعب الكردي محروم من الهوية، اي ليس له حق المواطنة.

كذلك الأمر لو نظرنا الى لبنان، فبعد انشاء لبنان الكبير عام ١٩٢٠ ونيله الإستقلال عام ١٩٤٣ تم وضع الدستور على اسس طائفية، مع تمييز واضح بين مكوناته الإجتماعية

(١) – عبد الإله بلقزيز، النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، ٢٠٠١، ص ٤٩.
(٢) - إيجي ناغاساوا، مستقبل أنظمة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي، مجلة إضافات، العدد ٣١، صيف ٢٠١٥.

وخاصة فيما يتعلق بتولي الوظائف العامة، وهذا ما أدى الى عدم الاستقرار، حيث حصلت عام ١٩٥٢ ثورة سلمية لتغيير هذا الوضع سميت "بالبيضاء"، وعام ١٩٥٨ حصلت ثورة مسلحة للأسباب عينها، ومن بعدها حرب أهلية في عام ١٩٧٥ استمرت حوالي خمس عشرة سنة، كان نتيجتها دمار وقتل وتهجير، وانتهت باتفاق الطائف وتعديل للدستور دون ان تؤدي الى تغيير النظام القائم حيث بقيت أسباب عدم الاستقرار موجودة.

لم يظهر الانقسام الإثني أو الطائفي في سوريا في بدايات استقلال الدولة، وكانت مسببات الصراع على السلطة سياسية وحزبية، ولكن مع تولي حزب البعث السلطة بقيادة حافظ الأسد عام ١٩٧٠ بعد الانقلاب على رفيقه صلاح جديد حرص على تسليم الضباط الموالين له من العلويين المناصب العليا في الدولة.[١] وقام بتحييد أخصامه وخاصة السنة منهم، والتضييق عليهم وعدم إشراكهم بالحكم أو تسليمهم وظائف رئيسية ومهمة، عندها بدأ يتنامى شعور لديهم بالتهميش والغبن. وأخذت الأصوات ترتفع، والمطالب تزداد للمشاركة في السلطة. أعطت ممارسات مجموعة الضباط المحيطة بالحكم ميزات كبيرة لأقارب وأصدقاء هذه المجموعة، وقد أدت هذه الممارسات في السنوات التي تلت إلى إعطاء النظام صبغة طائفية.

ان الاندماج الإجتماعي داخل المجتمع هو الشرط الأساسي لبناء كيان وطني موحد، وقيام دولة مركزية تنصهر داخلها كافة مكونات المجتمع الفرعية تحت ولاء واحد. اما حينما يبدأ ولاء الناس للكيان الوطني وللدولة بالتراجع والاضمحلال، ويغدو ولاؤهم لعصبياتهم الإثنية والدينية والمذهبية أقوى من ولائهم الوطني، عندها تبدأ عملية تكوين النظام الاجتماعي العصبوي.[٢] ما يعني بداية الانغلاق الاجتماعي في ميل كل فئة الى التقوقع على ذاتها، وهذا ما يفقد الدينامية الاجتماعية حيويتها وطاقتها الضروريتين لكل اجتماع وطني، ويؤدي بذلك الى نشوء الصراعات بين مكونات الدولة الاجتماعية أو بين السلطة واحدى هذه المكونات.

هكذا تفاقمت المشاكل داخل الدول واضطرت الجماعات التي تشعر بانها مهمشة او محرومة، للجوء الى العنف في سبيل الحصول على مطالبها وحقوقها، إن كان في عملية المشاركة السياسية في السلطة أو في توزيع الثروة بشكل عادل. ومن هنا فشعور أي مكون من مكونات المجتمع داخل الدولة بأنه مظلوم أو مغبون، يضعف الوحدة بينه وبين باقي المكونات، وبخاصة في حال سيطرة فئة معينة ذات صبغة طائفية أو مذهبية على الحكم، وهذا تحد يواجه السلطة في الدول متعددة الإثنيات.

---

[١] - تاريخ حكم حافظ الاسد، عن الموقع الإلكتروني: https://introac.wordpress.com/2011/10/21.

[٢] - عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص ٥١.

<u>بند ثاني</u>: فشل مشروع الدولة الوطنية

إن ما يقود الى إضعاف الدولة وتفككها ليس وجود التعددية الإثنية، بل غياب الدولة التي تساوي بين جميع مواطنيها وتعاملهم كأعضاء رابطة سياسية واحدة، ليس لأحد امتياز على الآخر بسبب الإثنية أو الدين أو المذهب. كذلك غياب الدولة التي تؤمن المشاركة العملية والفاعلة لجميع مواطنيها في اتخاذ القرارات المصيرية التي تتعلق بحياتهم ووجودهم.(١)

لجأت دول الشرق الأوسط بعد نيلها الاستقلال إلى اتباع سياسات فيها الكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والاكراه المادي، وسيطرة الحزب الواحد تحت مسميات مختلفة وشعارات واهية. وقد حرمت تلك الانظمة السياسية الناشئة جميع الاحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية من فرص التعبير عن رأيها، وأدمجت العديد منها في هياكل الدولة ذاتها. أما بالنسبة للمعارضة فقد قامت السلطات الحاكمة بالتضييق عليها ومنعتها من ممارسة نشاطاتها السياسية والاجتماعية بذريعة المحافظة على الأمن والإستقرار.

يعود فشل معظم دول الشرق الأوسط حديثة التكوين في إدارة التعددية الاثنية والثقافية بالدرجة الأولى للسلطات المتعاقبة على الحكم. وهو فشل ليس بالضرورة سببه التعددية الاثنية داخل تكوينات الدول، ولكن يعود بالاساس إلى إقصاء المواطن، الأمر الذي أدى إلى فشل تماسك الجماعة السياسية المنتجة للدولة من خلال ارتداد المواطنين إلى هوياتهم الطائفية والمذهبية الضيقة وثقافاتهم الفرعية، وهو ما أدى إلى إحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.(٢)

لو نظرنا الى سوريا لوجدنا انه بعد نيلها الاستقلال مرت بفترات سادها الكثير من عدم الاستقرار، فتوالت فيها الانقلابات الدموية، ولم تتمكن اية نخبة من انشاء نظام يحقق طموحات الشعب السوري، وبمجيء حزب البعث عام ١٩٦٣ وسيطرته على الدولة، عمل على فرض وجوده بالقوة وقام بالقضاء على معارضيه، ان عن طريق زجهم بالسجون او نفيهم او تصفيتهم، ومن ثم عمل على سنّ واصدار القوانين المقيدة للحريات العامة، كحرية التعبير وحرية الرأي وحرية انشاء الأحزاب وغيرها من التقييدات.(٣)

ولم يكن الوضع في العراق افضل حالا" من سوريا، فبعد العديد من التجارب الفاشلة لتولي السلطة وحصول الإنقلابات المتلاحقة، استقر الوضع باستلام حزب البعث السلطة وعلى

(١) ـ برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ط ٣، ٢٠١٣، ص ٩.
(٢) ـ فالح عبد الجبار، اشكالية الوطني والاثني والمذهبي في العراق، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ٧٦.
(٣) ـ برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

رأسه صدام حسين الذي اوصل العراق الى الدمار، بسبب سياساته المتهورة وقمعه لشعبه ومعارضيه، واستحواذ فئة من المقربين والمنتفعين على مقدرات الحكم لسنوات طويلة.

اتخذت بعض الانظمة السياسية في الشرق الاوسط أبعاداً طائفية ومذهبية كما حصل في سوريا والعراق، واستغلت السلطة للسيطرة على مجتمعاتها، وتقوية نفوذها وبقائها في الحكم. وقد أدى ذلك إلى نشوء شبكة من العلاقات الطائفية والفئوية بين المنتفعين وموظفي الدولة والحزب الحاكم للاستفادة من هذا الواقع ولجني الارباح والفوائد الشخصية على حساب بناء الدولة وتطورها. ونتج عن ذلك فوارق اجتماعية واقتصادية وثقافية داخل المجتمع ما ولَّد الحقد على السلطة الحاكمة وعلى الدولة ومؤسساتها كافة.

بند ثالث: الدولة الحديثة وأزمة المواطنة

عانت معظم الدول في المشرق العربي من أزمة الشرعية فقد نشأت بطرق غير قانونية وتطورت باتباع أساليب ملتبسة في طبيعة تكوينها وفي دورها. فمعظم دول المنطقة –عقب انهيار الامبراطورية العثمانية وبعد انسحاب الدول الاستعمارية– نشأت على قاعدة تمكين عصبيات محلية: طائفية أو عشائرية أو قبلية بإدارة البلاد.

اما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فالسلطات الجديدة الناشئة عن موجة التحول الديموقراطي دفعت للجوء الى الدين، ففي المجتمعات المسلمة وبهدف خنق الفكر الحر النقدي واخفاء الفساد، شجعت حكومات الدول التصورات المتشددة، واظهر حكامها تدينا" شكليا" ورسميا".[٢] وقد احتاج العديد من هذه الدول إلى إجراء تسويات داخل الدولة كي تتوصل الى مرحلة استقرار كيانها السياسي، ويصبح بالتالي قابلاً للعيش والاستمرار.

أما لجهة النخب التي تسلمت السلطة في هذه الدول فهي في معظمها، نخب بعيدة عن محيطها الاجتماعي، ويمكن أن نقول بأنها انفصلت عنه تلقائياً ومادياً. وقد نجم عن هذا الواقع تشوه في النظام الاجتماعي العام: نخب عصرية بثقافة عربية، في مقابل غالبية ريفية بثقافة دينية، دولة حديثة في مقابل مجتمع تقليدي، أحزاب ونقابات في مقابل طوائف ومذاهب وقبائل.

ويبقى المثال اللبناني النموذج الذي يمثل هذه الدولة المصطنعة والنظام غير المستقر، فقد قامت الدولة على ميثاق طائفي عرفي بين الطوائف الرئيسية في العام ١٩٤٣، توزعت السلطة بينها بالتناسب مع حجم كل منها. ومع أن هذه التركيبة الفريدة ضمن للبنان نوعاً ما من الاستقرار السياسي، إلا انها لم تستطع منع الاضطرابات والهزات المتلاحقة، فما كان الا

---

[٢] - جورج قرم، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

وان تفجرت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وسقطت "الصيغة" وتبعها انهيار الدولة ومؤسساتها، وتلا ذلك انقسام مؤسسة الجيش على اساس طائفي ومذهبي.

واصبحت الاحزاب السياسية أكثر تطيفاً وعسكرة، وفشلت كل المحاولات لإيجاد تسوية ووقف الحرب. حتى نضجت الظروف الدولية والإقليمية وصولاً إلى اتفاق الطائف الذي ابقى على التقسيم الطائفي للسلطة. وانتقل الشعور بالغبن من المسلمين قبل الطائف إلى المسيحين بعده، وذلك من خلال إعادة النظر في حصتهم من السلطة، إن من خلال إقامة المجلس النيابي على مبدأ المناصفة، أو من خلال تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني) وإعطائها إلى مجلس الوزراء.[١]

بالاضافة إلى ذلك فقد فشلت هذه الانظمة في خلق الحس الوطني، والتخلص من معضلة الطائفية. لا بل كانت أجهزتها الادارية وفي أحيانٍ كثيرة السبب في نشوء هذه المشاكل بحكم سياسات التمييز بين الجماعات الاثنية، المتمثلة في التوزيع غير العادل للموارد الوطنية والتي تتصدر أسباب الاضطرابات الاجتماعية والتأثير على مفهوم المواطنة، واحتكار المناصب والمراكز الاساسية لجماعة واحدة على حساب الجماعات الأخرى، مما يدفع الجماعات المغبونة لمعارضة السلطة والمطالبة باسترجاع حقوحقها المشروعة.[٢]

وسوف نعدد بعض من ممارسات حكام دول المنطقة، التي تسببت في نشوء النزاعات وفي عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي لهذه الدول وهي:

– منع المعارضة من القيام بأي نشاط وإلغاء دورها كناقد ومصحح لأخطاء السلطة الحاكمة. وقد امتلأت سجون دول الشرق الاوسط بالمعارضين، ووصلت في بعض الدول إلى التصفية الجسدية.

– السيطرة التامة على السلطة من قبل النخبة الحاكمة ومنع تداول السلطة بشكل ديموقراطي، فقد اعتبرت النخب الدولة ملكاً خاصاً تتصرف به كما تشاء، دون الاكتراث بحقوق ومصالح المجموعات الأخرى.

– عدم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وبالتالي فقد سيطرت السلطة التنفيذية على باقي السلطات وعطّلت عملها وخاصة السلطة القضائية، التي فقدت استقلاليتها نتيجة التدخلات والضغوطات التي مورست عليها من السلطة الحاكمة.

---

[١] – عبد الآله بلقزيز، مصدر سبق ذكره ص٦١.

[٢] - James . D. Fearon, Ethnic mobilization on Ethnic violence , Departure of political sciences, Stanford university, August 2004, p1

– غياب الديموقراطية والانتخابات النزيهة كوسيلة للتغيير وتبادل السلطة مما دفع إلى اعتماد الوسائل غير السلمية مثل الانقلابات والاغتيالات في عملية انتقال السلطة.

– استشراء الفساد بكافة أنواعه في مؤسسات الدولة، حيث تغليب المصلحة الشخصية والخاصة على المصلحة العامة، إضافة الى المحسوبيات.

كل هذه الاسباب وغيرها ساهمت في تفاقم أزمة الشرعية للسلطة، وفشل بناء الدولة وبناء مفهوم المواطنة وخلق الحس الوطني بين أفراد المجتمع. وكان من نتائج الممارسات غير الشرعية لهذه الأنظمة الحاكمة واستخدام الاثنيات في كثير من الحالات لتأمين النظام واستمراريته، بروز النزاعات الداخلية الإثنية والدينية.

بند رابع: الحالة اللبنانية

ان غياب الاجماع على مشروع وطني أو على جملة من الأهداف المشتركة التي تعطي للمنافسة السياسية الديموقراطية معناها، وتمنع المشاريع السياسية الجزئية التي تعتمد على المصلحة الضيقة والكسب الشخصي والارتزاق، يؤدي إلى تشويه العملية السياسية بشكل كامل. فعملية توزيع السلطة في لبنان تحصل بناءاً على توازنات طائفية ومذهبية ومناطقية في بعض الأحيان.[١]

ومنذ أن حصل لبنان على استقلاله في العام ١٩٤٣، وحتى العام ١٩٧٥، أخذت عناصر التوافق، في المجتمع اللبناني تضعف تدريجياً، بينما أخذت عناصر المنافسة تتعزز باستمرار، وأصبحت الضغوطات والتأثيرات الناتجة عن هذا التحول تعيق الحل التوافقي. ونتيجة لذلك تطور النزاع الى قيام حرب أهلية مدمرة، وانهار النظام السياسي برمته ومعه انهارت مؤسسات الدولة وانقسم الجيش.

إن النزاع الطائفي والانهيار الذي تلاه للدولة اللبنانية يمكن فهمه بوضوح لدى تفحص تلك الضغوط الداخلية والخارجية ودراستها. وعلى الرغم من أن هذين العنصرين متداخلان لدرجة عالية، إلا أننا سنقوم بدراستهما كلاً على حدة، توخياً للوضوح.

إعتمد لبنان منذ استقلاله نظاماً سياسياً قائماً على المحاصصة الطائفية، وتغذية الانتماءات والهويات الطائفية والمذهبية. ويتبين لنا أن المشكلة الاساسية المطروحة على اللبنانيين منذ انشاء لبنان الكبير، تكمن بالفعل في تحديد هويتهم الوطنية.

---

(١) ـ عبد الاله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص٥٤.

كان الهدف الرئيسي ممن وضع الميثاق الوطني تحرير الدولة من الانتداب الفرنسي، وذلك بالتوفيق بين وجهتي النظر المتضاربتين، وجهة نظر الوحدة مع سوريا ووجهة نظر لبنان المنفصل عن سوريا والدول العربية، لكن الميثاق المذكور لم يسفر إلا عن ترسيخ النظام الطائفي الذي كان بحد ذاته المولِّد التاريخي للكيان اللبناني. وجاءت الدولة والحكومة والقضاء والإدارة انعكاساً لهذا النظام الطائفي الذي أخذ يتجذر بشكل أكبر مع مرور الزمن.[١]

والواقع أن الدولة لم تستطع أن توفر لجميع مواطنيها تساويهم أمام القانون في جميع مجالات حياتهم بصرف النظر عن مذاهبهم، فالوصول إلى الوظائف العامة داخل الدولة مرتبط بالطائفة والمذهب وكذلك بزعيم الطائفة، فضلاً عن أن هناك وظائف يستحيل على بعض اللبنانيين تبوؤها نظراً لديانتهم أو بسبب الحصص الضئيلة المخصصة لطوائفهم.

واسوأ ما نجم عن هذا النظام من نتائج هو عدم تبلور الوعي الوطني إلى الحد اللازم، هذا الوعي الذي يمكن أن يؤسس لاصلاح أو تغيير في الذهنية العامة التي تفتقد للاتفاق الاساسي على معنى وجودها الجماعي. فلبنان يعاني من غياب التجانس بين مكوناته، غياباً كبيراً سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد الروحي.[٢]

إن معظم المشاكل التي تواجه لبنان تنشأ عن النظام الطائفي المعمول به، فمن غياب إحصاء السكان خوفاً من نتائجه، إلى الصيغة المعتمدة في التوظيف السياسي والمعتمد على التمثيل الطائفي، إلى هشاشة الاحزاب السياسية وتطيفها وتحولها إلى ميليشات شبه عسكرية، إلى ضعف النقابات المهنية وغياب المعارضة البناءة. هذا كله وتعداد المساوئ يطول، فهو يذهب بالمواطنين إلى اليأس وإلى الإعتماد على الهجرة لتحقيق طموحاتهم.

أولا": التحديات الداخلية

إن الخطر الأكبر والتحدي الرئيسي الذي يهدد المجتمعات في الشرق الأوسط هو نمو الهويات والانتماءات الطائفية والمذهبية ويعتبر الفاعل الاساسي في تمزيق النسيج الاجتماعي في هذه المجتمعات، والآفة التي هي أساس ضرب وحدة المجتمع ومناعته، والسبب الأول في تقويض مؤسسات الدولة وتذكية الحروب الأهلية. لقد تضمنت الضغوط الداخلية عدة عناصر منها: الهوية اللبنانية، التمثيل البرلماني، تشرذم مجموعات النخب الحاكمة وعدم رغبتها في التعاون، الضغوط الاقتصادية، وغياب الوعي الوطني.

---

[١] - أدمون رباط ، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة حسن قبيسي، دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠٠٢. ص ٩٤٨.
[٢] - أدمون رباط ، المرجع نفسه، ص ٩٥١.

١- **الهويـة**: إن النزاع الداخلي اللبنـاني مرتبط بمسألة الهويـة اللبنانيـة وبمسألة الـولاء فلبنـان أعتمد منذ استقلاله نظاماً سياسياً قائماً علـى المحاصصـة الطائفيـة يغذي الانتمـاءات والهويات الطائفيـة والمذهبيـة. وقد عانـى من مآسي الطائفيـة لعقود وذاق شعبه أهوال الحـروب الأهلية نتيجة لذلك. فالمسيحيون والمسلمون لم يجتمعوا فيما بينهم على شيء. وباستثناء اللغة العربيـة، كانـت كـل طائفـة تختلـف مـع الطائفـة الأخـرى علـى تاريخهـا المسـتقل، ومعتقـداتها السياسية، وطموحاتها المستقبلية، وعلى بناء علاقات الدولة الخارجية.

إن ولاء الفرد في لبنان، للعائلة والديانة يأتي في المقدمة، قبل التزامه بالوحدة الوطنية، ويحضرنا هنا تعريف الدولة حسب معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨: إن الدولة هي " ذلك الشعور الذي يوحد مجموعة من النـاس، ذات تجربة تاريخيه مشتركة في الواقع، أو كما يتصورونها، وكذلك ذات الطموح المشترك في العيش معاً، كمجموعة منفصلة في المستقبل".[١] وهذا التعريف يبدو غريباً على المجتمع اللبناني.

اسـتمر المسـيحيون وخاصـة الموارنـة، بالشـعور بـالقلق، والابتعـاد عـن فكـرة القوميـة العربية، واستمر المسلمون في عدّ لبنان بلداً عربياً شعبه جزءاً من دولة عربية كبرى. فقد جرى تجنب أي تجربة لمحاولة التوصل إلى تسوية بين الخصوصية اللبنانية والقومية العربية. ويؤكد هذا فشل الميثاق الوطني في ايجاد تعريف واقعي وايجابي للبنان.

يعتبـر الافتقـار إلـى الانتمـاء الـوطني ذو تـأثير مباشـر فـي اضـعاف شـرعية النظـام السياسي ومؤسساته. وأن جزءاً من غياب الشعور الوطني يعود إلى التراكم التاريخي الذي ما زالت تحتفظ به المجموعات اللبنانية منذ عهد السلطنة العثمانية، حين اعتقد المسيحيون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، في حين يرى المسلمون أن الانتداب الفرنسي هو الذي أعطى الامتيازات والسيطرة للمسيحيين على حساب المسلمين.

وهكذا فإن الخلاف على الهوية (كآلية نزاع) تخفي وراءها، ولدرجة معينة تغييراً في طبيعة المنافسة على السلطة، التي تعرفها كل الديموقراطيات، وتحولها إلى صراع طائفي. ويقول في ذلك Arend lijphart " إن لبنان ليس وطناً غير محتمل الحدوث، بل دولة متعددة الأطياف غير محتملة البناء ".[٢]

[١] – كميل حبيب، لبنان الهدنة بين حربين، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص ٧٠.

[٢] - Arend lijphart, Democracy in plural societies, p: 158

٢- **التحدي الديموغرافي:**

أحد الأسباب الرئيسية للحروب والصراعات هو التزايد السكاني تماما" كالانخفاض السكاني، ففي حالة التزايد السكاني ان لم يحصل تزايد مطرد للموارد المتوافرة للسكان مع هذه الزيادة، فيصبح التفتيش والسيطرة على موارد الآخرين مطلوبة. اما في الحالة الثانية فالخوف من الانخفاض السكاني يؤجج القلق، ويدفع الشعوب على التفكير في الحرب لتجديد نفسها، او لشد العصب والتعاضد.

في لبنان على الرغم من أنه لم يجرِ أي احصاء سكاني منذ العام ١٩٣٢، غير أن هناك مبرر للاعتقاد، بأن هجرة المسيحيين الكبيرة، وارتفاع نسبة الولادات بين المسلمين جعلا المسلمين أكثرية عددية. وأخذ فقدان التوازن الديموغرافي في البلاد يرعب المسيحيين، لإنهم سوف يعدّون ذلك مصدر تهديد لوضعهم، لأنهم سيصبحون أقلية، ويحرمون من امتيازاتهم.[١] ومن ناحية ثانية فإن هذا التغيير الديموغرافي، أقنع المسلمين بحقهم بالمعاملة الندية (المتساوية) مع المسيحيينن، ما قوى اندفاعتهم نحو تغيير دستور الدولة وزاد من مطالبتهم بالمساواة في توزيع السلطة والوظائف.

في بداية السبعينيات، توحدت قيادات المسلمين بالمطالبة في المشاركة الكاملة والمتساوية في الاعمال الحكومية مع المسيحين. وفي منتصف السبعينيات طالب المسلمون، إعادة تنظيم هيكلية الجيش، غير ان المسيحيين رفضوا هذه المقترحات، مبررين موقعهم المتفوق، ليس على المستوى الديموغرافي، ولكن بسبب الخوف من الذوبان في المجتمع الاسلامي، وأيضا" الخوف من الاضطهاد والهيمنة.

٣- **توازن السلطة المتعدد:**

اهتمت النخب اللبنانية الحاكمة بشكل رئيسي بتعزيز مواقع عائلاتها، ولم تبذل إلا القليل من جهدها لتعزيز بناء الدولة. فتعاملوا مع النظام الطائفي لتحقيق مكاسب شخصية وليس لمساعدة اللبنانيين على تجاوز هذا الوضع الطائفي. فالدولة كانت بحاجة إلى نظام جديد للاحزاب، وإلى إدارة كفوءة. وللأسف كانت السياسة في لبنان عبارة عن وظيفة، أو نزاع بين الزعماء لمضاعفة نفوذهم وثرواتهم.

ورغم أن الدستور أكد حق اللبنانيين في الوظيفة، على أساس المؤهلات والكفاءة إلا أن الناس كانوا يوظفون حسب انتمائهم الطائفي. وفي هذا كانت المحافظة على التوازن الطائفي

---

(١) - كميل حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

في الاساليب السياسية هي الاساس. ومن هنا قول الزعيم الدرزي كمال جنبلاط: " لقد عاش النظام طويلاً على تحررية ضبابية بلا قوانين أو حدود، وبدون قيود أخلاقية أو انسانية".[١]

بحلول العام ١٩٧٥، كان المسيحيون في موقع لا يقبلون فيه بمطالب المسلمين، واعتبروا "الميثاق الوطني" كتاباً مقدساً، ورأوا في الحركة الوطنية مؤامرة شيوعية دولية. ولم يكونوا راغبين في درس أية مقترحات للتغيير، تذهب بامتيازاتهم السياسية. وفي المحصلة إن الصيغة التوافقية التي كانت متبعة انهارت تقريباً مع النخبة السياسية التي جاءت بها، واصبحت المجموعات السياسية اللبنانية تستقطب ما يسمى باليمين المسيحي واليسار الإسلامي، وقد فقدوا الثقة في قدرة النظام السياسي على اقتراح الحلول، لمسائل الهوية والتمثيل البرلماني والمشاكل الاقتصادية وغيرها.

٤- **التحدي الاقتصادي**:

لم يكن النظام السياسي اللبناني قادراً على تأمين حل بديل للقضايا الاقتصادية. وكان لبنان يشكو من قلة التخطيط، ومن صعوبات نظام الخدمة الاجتماعية، وتهميش الزراعة، وإهمال القطاع الصناعي. وفرضت الحكومة الضرائب غير المباشرة، للحصول على المال، مما زاد في عدد الفقراء. وقد قادت هذه الضغوطات إلى زيادة الوعي عند الفئات الفقيرة، بالنسبة إلى الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء وعامة الشعب الذي ولد لديه الرغبة في زيادة الضغوط على الدولة لتأمين حقوقهم وحاجاتهم الأساسية.[٢]

ومن المنظور الاثني – الديني، كان من الأهمية بمكان أن يلاحظ المرء أن التضخم المالي، والركود الاقتصادي، اللذين تركا أثراً على كل شرائح المجتمع، قد فشلا في خلق وحدة استثنائية بين كافة اطياف المجتمع، بل على العكس من ذلك، وسَّعت من حجم الفجوة التي تفصل بين الطبقة البرجوازية المسيحية بغالبيتها وطبقة البروليتاريا المسلمة.

بند خامس: الحالة العراقية

إن بنية الدولة في معظم البلاد العربية قائمة على حكم القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب أكانت السلطة مدنية أو عسكرية، فإن الطبقة الحاكمة تتصرف عل أساس فئوي، الأمر الذي يدفع المجتمع أو أحد مكوناته إلى الاحتماء بطائفته أو عصبيته، فينهار نظام الدولة "الراعية" والمواطن "الرعية".[٣]

---

[١] – كمال جنبلاط، لبنان وحرب التسوية، الدار التقدمية بيروت، ط ٢ ١٩٨٧، ص ٤٧.

[٢] - Ekhoury, the crises in Lebanese system p:37

[٣] - عبد الآله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص٥٤.

ان العنف ليس مصادفة عابرة، فالثروة الطبيعية وتحديدا" النفط والذي يعتبر المصدر الأول للطاقة في العالم، يمكن ان يشكل تشوهات كبيرة في الاقتصاد المحلي والنظام السياسي ويؤدي الى عدم الاستقرار، فتحكم فئات حاكمة بهذه الثروة وتوزيعها على المحسوبين عليها وادوات السلطة، وعدم التوزيع العادل للثروة، مع تقسيمات إثنية أو دينية أو سياسية، يؤدي الى نشوب نزاعات داخلية محتومة.[١] وقد ظهر على نحو واضح هذا الأمر في العراق، الذي ما زال يعاني من العنف الناتج عن سوء توزيع الثروة، بالاضافة الى اسباب اخرى دينية وعرقية، وإقليم كردستان خير دليل على الصراع الدائر للسيطرة على النفط.

تعتبر الكاتبة سوزان أولزك أن استبعاد الجماعات الاثنية من قبل الدولة، يدفع بهذه الجماعات إلى التعبئة ضد الدولة أو ضد الجماعات الأخرى، فالجماعات الاثنية المستبعدة قد تلجأ إلى أساليب عنيفة ضد الدولة اعتماداً إلى عوامل عديدة، مثل لجوء الدولة إلى القمع، درجة عالية من مركزية السلطة، تهميش بعض الفئات سياسياً واقتصادياً.[٢] بالطبع ليست كل النزاعات اثنية، فقد تكون دينية وتنطوي على جماعات تدافع عن معتقداتها أو نزاعات ايديولوجية. فمنذ تأسيس العراق الحديث، فشلت الدولة ونخبها السياسية في أن تخلق هوية وطنية، تتجاوز الإنتماءات الفرعية، سواء الاثنية أو القبلية أو الطائفية ويجتمع حولها العراقيون بكل فئاتهم.

خلال فترة حكم الملك فيصل استخدمت بريطانيا سياسة "فرق تسد" عبر دعم الآغوات وشيوخ القبائل والعشائر في الأرياف والأثرياء في المدن، وذلك لمواجهة سلطة الملك، اما بعد سقوط الملكية وعلى الرغم من التعاون الذي شهدته بداية مرحلة عبد الكريم قاسم مع البارازاني، إلا ان قاسم غيّر استراتيجيته حيال الأكراد من الدعم إلى العداء. وبمجيء حزب البعث الذي كان قادته من السنة مثل احمد حسن البكر وصدام حسين، ساهمت سياساته في اثارة المشكلات بين العرب والأكراد وهمشت المكون الشيعي.

ازداد التحريض والتفرقة بين مكونات المجتمع العراقي خاصة بعد عودة البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨ حيث سعى الحزب إلى اتباع سياسة التفرقة وهذه المرة بين الأكراد انفسهم، عبر دعم جلال طالباني عسكرياً في مواجهة مصطفى البرزاني. ولكن تفوق البرزاني دفع الحكومة العراقية للرضوخ للأمر الواقع وبالتالي الى توقيع اتفاقية سلام معه في عام ١٩٧٠،

---

(١) - مايكل كلير، دم ونفط اميركا واستراتيجيات النفط الى اين، ترجمة احمد رمو، دار الساقي، بيروت ٢٠١١، ص ٢٤٢.

(٢) - Susan Olzak, the global Dynamics of racial and Ethnic Mobilization (Stanford, CA: Stanford university press, 2006 p22

اعترفت فيها بالأكراد كقومية في العراق الى جانب القومية العربية، ووعدت بمنحهم حكماً ذاتياً، وإعادة توزيع المناصب الحكومية عليهم بحسب نسبتهم من السكان.[١]

دخلت عناصر خارجية كـأيران واسرائيل والولايات المتحدة مشجعة البرزاني لنقض الاتفاق، وعادت المواجهات العسكرية بين الطرفين، حيث استطاع الجيش العراقي التقدم والسيطرة على مناطق واسعة ولكن التدخل الايراني إلى جانب البرزاني كاد أن يؤدي إلى حرب بين البلدين، عندها قبل العراق بمبدأ التفاوض ووقع على اتفاقية الجزائر الشهيرة عام ١٩٧٥.

بعد ذلك قامت الحكومة العراقية بعدة خطوات لمنع الأكراد من إعادة بناء قدراتهم الذاتية من خلال إخلاء المناطق الحدودية في كردستان وإسكان العرب في عدد من المدن ذات الغالبية الكردية. تجددت المفاوضات أثناء الحرب الإيرانية العراقية بين الحكومة العراقية وجلال الطالباني ودامت نحو السنة (١٩٨٤) لكن دون ان تأتي بنتيجة، فالنظام العراقي لم يكن مستعداً لتقديم التنازلات، وانقطعت المفاوضات وعاد الطالباني لموالاة سوريا.

تفاقمت المسألة الكردية الى ان وصلت عام ١٩٩٠ الى اعلان الأكراد الحكم الذاتي في إقليم كردستان، وبقي الوضع على هذا الحال الى ان جاء الاحتلال الأميركي للعراق، فاستغل الأكراد الوضع وأعلنوا انشاء حكومة كردستان وباقي مؤسسات الدولة بمعناها الحديث. ولكن لم تكن المشكلة الكردية هي السبب الوحيد للنزاع في العراق بعد الاحتلال الأميركي، بل ظهر من جديد الصراع الشيعي السني.

ان التهميش الذي طال الشيعة منذ الاستقلال وخاصة في فترة حكم البعث كان له التأثير الأكبر في نفوس الشيعة، واستطاعوا وبمساعدة إيران تسلم السلطة وفرض الحكم الذي يريدون، وبذلك انتقل الغبن من الشيعة الى السنة، الذين اعتبروا انفسهم مهمشين في دولة ما بعد الاحتلال، ونشات داخل المجتمع السني المنظمات الأصولية التكفيرية مما زاد الوضع سوءا" نتيجة الأفعال التي قامت بها، من تفجيرات وعمليات إرهابية لم توفر أحدا"

من الخطأ حصر الأسباب الداخلية للنزاع العراقي بالمسألة الكردية فقط، حيث كشفت الإشكالية التي برزت بعد العام ٢٠٠٣ ان التنشئة الاجتماعية للمجتمع العراقي تعتمد على مؤسسات وأدوات تقليدية، كالعائلة والقبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب، ولم تكن موازية للثقافة السياسية للنظام السياسي.[٢] إضافة الى إعادة تجدد الصراع السني الشيعي التاريخي.

---

[١] - غسان سلامة ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.
[٢] - وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤١-٤٢ ربيع وشتاء ٢٠١٤.

بند سادس: الحالة السورية

تحت ضغوط دولية كبيرة، انسحبت آخر القوات الفرنسية من سوريا، وأعلن بذلك استقلالها في ١٧ نيسان ١٩٤٦، الذي شكل بداية عهد جديد. تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بعدم الاستقرار السياسي بدأت عام ١٩٤٩، بقيام أول انقلاب عسكري في البلاد بقيادة حسني الزعيم، أُزيح بعدها بانقلاب قاده سامي الحناوي، الذي سرعان ما قلب حكمه العقيد أديب الشيشكلي. كانت الإنقلابات مدعومة من السعودية أو من العراق اللتان كانتا في قمة تنافسهما على النفوذ في المنطقة.

مرت سوريا بالعديد من المراحل الحساسة والهامة، فمن الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ الى إعلان الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الجيش السوري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ بعد حل الأحزاب السياسية السورية. وقد أدى استيلاء البعثيين على السلطة في ٨ آذار ١٩٦٣ عبر انقلاب عسكري الى تغيير في العلاقة بين مكونات المجتمع السوري، بين السنة وغير السنة، بين أهل المدن والقرى، وطال التغيير ايضا" النخبة السياسية الجديدة.

وأدى الصراع على السلطة بين أعضاء القيادة في سورية إلى إعلان إنقلاب جديد بقيادة وزير الدفاع حافظ الأسد.[1] وضع الأسد ثقته المتزايدة في أشخاص مقربين إليه كأفراد عائلته أو قبيلته أو قريته وما يجاورها، وذلك لكي يؤمن مركزه حتى ضد من هم من نفس طائفته الدينية. بدأت بذور الانقسام المذهبي تظهر حتى داخل حزب البعث فى النصف الثاني من عام ١٩٦٥ حين اتهم أمين الحافظ صلاح جديد بالطائفية من خلال بناء كتلته (العلوية) الطائفية داخل الجيش، الأمر الذي أدى الى فرز سني–علوي داخل الجيش السوري. وأصبح الإنتماء الطائفي من أهم المعايير للحصول على الوظائف الهامة والترقيات في المؤسسات الحكومية تحت حكم البعث.[2]

يتضح أنه قبل العام ١٩٦٣ كان الصراع التقليدي على السلطة داخل النخبة السبب في عدم الاستقرار في سوريا، أما بعد ١٩٦٣ استمر الصراع التقليدي ولكن بفارق اساسي وهو ان السلطة اصبحت في أيدي افراد من أهل الريف ومن الطبقة البرجوازية الصغيرة ومن أبناء الأقليات الدينية وخاصة الطائفة العلوية. حيث زاد التضييق والاضطهاد للسنة من قبل النظام، ما ولَّد الحقد والتطرف عندهم.

---

(١) - نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، الطبعة الإلكترونية المعتمدة باللغة العربية ٢٠٠٦، مكتبة مدبولي القاهرة، ص ٣٥.
(٢) - نيقولاس فان دام، المرجع السابق، ص ١٢٤.

كان لحادثة مدرسة المشاة في حلب عام ١٩٧٩ التي قامت بها مجموعة من الإخوان المسلمين التأثير الأكبر على التحريض الطائفي بين مكونات المجتمع السوري. وتلتها أحداث دموية وعنيفة في مختلف المحافظات السورية وخاصة في حماه بين الجيش السوري وحركة الاخوان المسلمين، استطاع النظام بنهايتها القضاء على هذه الحركة، حتى انه انتقل الى محاربتهم في داخل لبنان وتحديدا" في طرابلس.

بقيت آثار تلك الأحداث جمرا" تحت الرماد الى أن تفجرت في العام ٢٠١١ مظاهرات مطالبة بالحرية والديموقراطية والمشاركة في السلطة، ولكن لم يتجاوب النظام مع هذه المطالب، وبدلا" من أجراء إصلاحات سارع الى قمع التظاهرات بالقوة، ما جعل التحركات تتحول الى عنفية ومن ثم اصبحت مسلحة، حيث استعرت الحرب وما زالت حتى اليوم، مخلفة وراءها دمار هائل لمعظم المدن السورية وللبنى التحتية، ومقتل مئات الألاف وتشريد الملايين من السوريين داخل وخارج سوريا.

تزداد الإنقسامات الدينية والطائفية في سوريا، وتزداد المشكلة تعقيدا" مع نشوء تنظيمات تكفيرية أصولية كداعش والنصرة وغيرها، التي لا تمت الى الدين الإسلامي بصلة والتي استطاعت السيطرة على مساحات جغرافية كبيرة في سوريا والعراق وإعلان دولتها المستقلة، وفي نفس الوقت كان للتدخل الخارجي في الحرب السورية أثرها السيء وسبب إضافي في إطالة عمر الأزمة وصعوبة أيجاد الحلول السلمية لها.

المشكلة في سوريا والعراق أكبر من خطر الارهاب ودولة الخلافة الداعشية. والحل أبعد من نجاح التحالف الذي تقوده أميركا والتحالف الذي تقوده روسيا في الحرب على داعش وبقية التنظيمات الارهابية التكفيرية. ما يهدّد العالم العربي، الى جانب الارهاب وقمع الأنظمة، هو ارتفاع المدّ المتطرّف الذي يركّز على إلغاء العقل. فلا شيء يتقدم على ثقافة القتل لدى التنظيمات المتشدّدة.[٢]

<u>فقرة ثانية</u>: الأسباب الخارجية للنزاعات

مع اعترافنا بهشاشة البنى الاجتماعية وضعف الروابط بين المكونات الطائفية لدول المشرق العربي كمسبب للنزاعات وبالتالي كعامل تجزئة في المنطقة، الا ان كل ذلك لم يكن ليحصل لولا وجود الفاعل الخارجي والمسبب الاساسي للتقسيم والتفتيت، فقد بدأ النفوذ العثماني يضعف داخل اراضي السلطنة في مقابل ازدياد النفوذ الفرنسي والبريطاني في العراق وسوريا وجبل لبنان تحت ذريعة حماية الاقليات الدينية.

[٢] – رفيق خوري، حطام العقل الغربي والغاء العقل العربي، جريدة الأنوار، ٢٠١٦/١٢/٦.

لم تكن اتفاقية سايكس- بيكو في اهدافها الاستراتيجية تطمح الى تفكيك الامبراطورية العثمانية حصرا"، بل الهدف الأبعد كان منع اقامة دولة عربية موحدة وخاصة بعد بزوغ فكرة القومية العربية من خلال المؤتمر العربي الأول الذي عقد عام ١٩١٣. وكان هذا التقسيم أقصر السبل الى تحقيق مصالح الدول الاستعمارية الكبرى في السيطرة على المنطقة، إضافة الى دفع الدول العربية لتأسيس جامعة الدول العربية تحت سقف السياسات الاستعمارية من دون ان يكون في وسع ذلك الاطار الجامع ان يولِّد ديناميات للتوحيد الافقي لكياناته التكوينية.[١]

أضف الى ذلك وعد بلفور الذي أعطى الحركة الصهيونية الفرصة الملائمة لإقامة كيان مجرم ومغتصب في قلب منطقتنا العربية (فلسطين) مسببا" بذلك الحروب والدمار وعدم الاستقرار لجميع الدول العربية المجاورة لهذا الكيان، وحتى لتلك البعيدة جغرافيا" عنه.

إن الأثنيات والاقليات موجودة في تاريخ منطقتنا منذ القدم ولم تكن هي المشكلة الوحيدة أو السبب الأوحد للنزاعات القائمة، إنما كيف تم التعامل مع هذه الإثنيات منذ الاستعمار العثماني للمنطقة وبعده الاستعمار الفرنسي والبريطاني؟ الذي فرض التقسيم الطائفي لبعض دول الشرق الأوسط، أما بعد الانتداب فقد قامت هذه الدول بتجاهل تلك الحقيقة.

كانت العوامل الخارجية سواء الدولية أو الإقليمية وما زالت لها الدور الفاعل والأساسي المؤثر في النزاعات الاثنية داخل دول المنطقة، إلا أن نجاح هذه العوامل الخارجية في احداث النزاعات وتقويتها لم يكن ليتم لولا وجود البيئة الداخلية الحاضنة والقابلة للتفاعل السلبي مع تلك المؤثرات الخارجية.

انتهى الانتداب الفرنسي والبريطاني تاركاً وراءه دولاً حدودها مصطنعة، بطريقة تناقض الواقع الاجتماعي والاثني للمجتمعات المحلية. وقد عمدت من خلال ذلك إلى تغيير الخريطة الاثنية لتلك المجتمعات بواسطة عمليات الفرز والجمع بما يتلاءم وأهدافها الإستراتيجية، مشكِّلة بذلك بذور خلاف ونزاع داخل الدولة الواحدة وأيضاً بين دول المنطقة. وأدت هذه الحدود الموروثة إلى تقسيم الجماعات الاثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها أدت من جهة أخرى إلى إيجاد جماعات إثنية ذات تاريخ من العداء والنزاع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي أدى الى تزايد حدة النزاعات الإثنية في العديد من الدول.[٢]

---

[١] - عبد الاله بلقزيز، في تجزئة سايكس- بيكو ومفاعيلها، جريدة النهار، ٢٠١٦/٢/٢٢.
[٢] - سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة- ص ٦٨.

فالأكراد في سوريا والعراق من الجماعات الإثنية التي تتواجد على الحدود الدولية لدولتين وهم في وضع الأقلية في كل منهما، وهذا ما يدفع إلى المطالبة بحقهم في تقرير مصيرهم بالانفصال وتأسيس كيان مستقل، خاصة عند إحساسهم بالتهميش السياسي والاقتصادي من قبل السلطات السياسية لتلك الدول، والتي لم يأت بناؤها بصوره ذاتية من الداخل عبر بناء دولة متجانسة ومؤسسات فعالة تستطيع دمج واستيعاب جميع السكان، كي يشعروا بانهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات مع باقي ابناء بلدهم.

هذه كانت سياسة "فرق تسد" التي اعتمدها الاستعمار من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على أخرى مع إعطائها نصيباً من الحكم والسلطة. وخير دليل على ذلك لبنان حيث تم وضع دستور وميثاق وطني على أساس طائفي، وقامت فرنسا بإعطاء امتيازات للمسيحيين ودعمهم في المجالات كافة، وخاصة في تولي الوظائف العامة الأساسية والحساسة كرئيس الجمهورية، وقائد الجيش، وغيرها من الوظائف. بينما قامت بريطانيا بتقديم الدعم والمساعدة إلى الدروز الذين كانوا حكام الجبل لفترات طويلة واصبحوا في مراتب ثانوية بعد نيل لبنان لاستقلاله عام ١٩٤٣، اما روسيا فعملت على حماية الأرثوذكس.

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية هي عامل غنى في واقع المجتمعات الشرق أوسطية، إلا أن السياسات الاستعمارية جعلتها عامل تفرقة وخلاف وأساساً للحروب بين أبناء الوطن الواحد. فالدول الاستعمارية تنظر إلى العامل الإثني على انه أداة لخلق النزاعات بين مكونات المجتمع وليس عامل توحيد بينها في سبيل بناء دولة مستقرة وقابلة للحياة.

ومن الواضح أن هذه التقسيمات الاستعمارية لم تراع التركيبات الاثنية داخل هذه الدول بقدر حرصها على تنفيذ مصالحا ومشاريعها، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام النزاعات الاثنية للنمو، وعدم تحقيق التكامل البنائي للمجتمع. ويتوافق هذا مع طروحات المقاربة الافتعالية التي تعتبر أن وجود التنوع الاثني لا يؤدي إلى حدوث النزاعات الاثنية، وإنما تحدث هذه النزاعات عند وجود العوامل المحركة لها، وهذا ما كان عليه دور الاستعمار في تغذية النعرات الاثنية من مذهبية وطائفية وعرقية وغيرها.(١) ويمكن تلخيص أهم الأسباب والعوامل الخارجية المسببة للنزاعات الاثنية في دول الشرق الأوسط الناشئة بما يلي:

بند أول: الاستعمار وترسيم الحدود

سنعتمد مصطلح المشرق العربي في سياق بحثنا هذا، وهو بلاد الشام والعراق، أي المنطقة الشمالية من الوطن العربي التي تمتد من تركيا (شمالاً) وبادية الشام (جنوباً)، وإيران

---

(١) ـ سمية بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(شرقاً) ومصر (غرباً)، وقد سميت هذه المنطقة حديثاً "بالشرق الأدنى" أحياناً و"بالهلال الخصيب" أحياناً أخرى، ولكن نظراً لارتباط هاتين التسميتين باعتبارات استعمارية استشراقية أو تحيزات ايديولوجية، فقد فضلنا استخدام تسمية "المشرق العربي" وهي تشمل في الوقت الحاضر خمسة كيانات عربية هي: لبنان، فلسطين، الأردن، سوريا والعراق.[١]

أولا": نهاية الامبراطورية العثمانية

بعد وهن الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وقيام دول مستقلة معتمدة على الكيانات القومية أساساً لها، تنامت أفكار قومية عربية اسلامية تدعو إلى تحرير العرب من الحكم العثماني وكان طليعة الداعين لذلك عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري. واسست الجمعيات والأحزاب المناهضة للعثمانيين بتشجيع من الدول الاوروبية، وانعقد المؤتمر العربي الأول في باريس حزيران ١٩١٣، وجرى التعبير من خلاله عن طموحات العرب في المشرق العربي، من مسلمين ومسيحيين داعين إلى الوحدة وإلى إقامة كيان سياسي عربي.[٢]

تفجرت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين حاكم الحجاز ضد الامبراطورية العثمانية متحالفاً مع بريطانيا وفرنسا بعد وعد بمساعدته لاقامة دولة عربية مستقلة. ولكن لم يفِ الحلفاء بوعدهم للشريف حسين حيث قامت فرنسا وبريطانيا وروسيا بتوقيع اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ التي قضت بتقسيم المشرق العربي إلى عدة دول، محبطة بذلك حلم الدولة العربية بزعامة الشريف حسين. وقد فرضت بذلك على العرب إقامة كيانات متعددة، مستندة إلى وقائع إقليمية وتاريخية وإثنية، قائمة في المشرق العربي.

هنا لا بد من الإشارة الى إن الدولة القطرية في الوطن العربي هي جزء من عملية دولية أو من توسيع في المجتمع الدولي.[٣] وان هذه الدولة جاءت إلى الوجود مع مجيء الاستعمار الغربي إلى المنطقة، فلم يتم بناؤها كما تم في الغرب نتيجة تغييرات داخلية نابعة من المجتمع نفسه متمثلا" في أفراده ومواطنيه،[٤] وذلك لأن مفهوم الدولة من حيث هي مؤسسة كيانيه شاملة ودائمة لم يعرفه العرب إلا من تجارب الأمم الأجنبية الأخرى

كان لنظام الملل الذي اتبعته الدولة العثمانية أن جعل من الطوائف الدينية وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسي في المشرق العربي، بحيث كان زعيم الطائفة هو المرجع السياسي

(١) ـ سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة ٢٠٠٥. ص ١٣٢.
(٢) ـ سعد الدين ابراهيم، المرجع نفسه، ص ١٣٥.
(٣) ـ بهجت قرني، وافدة مُتغربة، ولكنها باقية (تناقضات الدولة العربية القطرية)، في غسان سلامة وآخرون، لأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج ١، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان،١٩٨٩، ص ٤٩.
(٤) ـ عبد العالي دبلة، الدولة (رؤية سوسيولوجية)، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ٧٧.

والقضائي والمدني لأفراد طائفته. وأصبح "الوعي والولاء" الطائفي هما الحاكمين للسلوك في المجتمع المشرقي مع العلم بأن هذا النظام الإداري لم يخلق حدوداً جغرافية تعيق حركة الأشخاص بين الولايات التي كانت تؤلف بلاد الشام (ولاية دمشق- ولاية طرابلس- ولاية عكا) وبلاد العراق التي كانت موزعة بين ثلاث ولايات (البصرة في الجنوب، وبغداد في الوسط، والموصل في الشمال بما فيها كردستان). وقد سمح ضعف السلطنة وانفتاحها على الاصلاح للدول الأوروبية المستعمرة من التدخل في المشرق العربي ولاحقا" تقسيمه.[١]

ثانيا": التدخل الأوروبي وتقسيم المنطقة

خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين استغلت الدول الأوروبية وفي طليعتها فرنسا وبريطانيا إرث نظام الملل العثماني من جهة وضعف الامبراطورية العثمانية من جهة أخرى، محاولة تكريس النزعات والنزاعات الطائفية، كل لحسابها الخاص. وقد تميزت المنطقة بتعددية اثنية ودينية كبيرة فبلاد الشام كانت تضم بالإضافة لاغلبية عربية – سنية فرق إسلامية مثل الشيعة والدروز والعلويين وكذلك طوائف مسيحية مختلفة من أهمها الارثوذكس والكاثوليك والموارنة. واثنيات عرقية ولغوية مثل الأكراد (مسلمون سنة وشيعة) والشركس والتركمان والألبان واثنيات أخرى وافدة مثل الأرمن واليونان.

هذا التنوع الكبير دفع بالدول الأوروبية إلى اتباع سياسة "فرق تسد" وتقوية النزاعات بين الطوائف والمذاهب وتغذية الأحقاد فيما بينها. وقد احتضنت كل دولة أوروبية طائفة معينة وقامت بحمايتها في مواجهة الطوائف الأخرى، في الوقت نفسه دخلت الارساليات الاجنبية إلى المشرق العربي من باب التعليم والثقافة. نتج عن ذلك نشوب صراع في جبل لبنان بين الدروز والموارنة، ودارت حروب طاحنة من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٦٠ انتهت بتقسيم الجبل إلى قائمقاميتين واحدة درزية في الجنوب وثانية مارونية في الشمال، وكان لفرنسا ان وقفت إلى جانب الموارنة بكامل ثقلها.

أما في العراق فقد كان التنوع والتعدد اثنياً ودينياً وطائفياً. فكان يقطن في الشمال أغلبية كردية مسلمة – سنية ولكنها غير عربية (لغة وثقافة) وفي الجنوب أغلبية عربية مسلمة – شيعية، إلى جانب أقليات دينية مسيحية ويهودية، واثنيات ايرانية تركمانية وأشورية، اما في وسطه فكانت الأغلبية عربية_ سنية.[٢]

(١) - رباط أدمون، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، مرجع سبق ذكرهن ص ٣٦٥.
(٢) - سعد الدين ابراهيم، مرجع سبق ذكره. ص ١٤٠.

فُرضت الدولة ومؤسساتها على المجتمع بالقوة ومن أعلى، لتكون بالنسبة للمواطنين كياناً خارجياً مفروضاً عليهم، وحين يجد المواطن نفسه معزولاً، فانه يعود للبنى الاجتماعية التقليدية الأولية بحثاً عن الأمان وضماناً للبقاء، وبذلك يعرقل عملية بناء الدولة ومؤسساتها والتكامل والاندماج الوطني.[١]

وقد كان هدف الدول الأوروبية المستعمرة وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا، الحصول على المواد الخام الرخيصة واحتكار الأسواق لمنتوجاتها الصناعية، فقد أدخلت الكثير من التغييرات على نظام الإدارة الحكومية والنقل والمواصلات والضرائب وغيرها من أجل زيادة فرص الاستغلال، وبذلك زيادة فائض القيمة الذي يذهب بالطبع إلى حكومات الدول المستعمرة. وقد استفاد من ذلك فئة قليلة من مواطني هذه الدول. ولكن لم يكن التطوير شاملاً لكل مرافق الدولة أو المناطق داخل الدولة وبخاصة في لبنان والعراق وسوريا وقد خلق ذلك عدم توازن في اقتصاديات الاقطار العربية المذكورة، فكان هناك قطاع خدماتي وانتاجي متطور بينما بقيت قطاعات أخرى والتي تعني أغلبية السكان متخلفة.

ينطبق هذا الشيء على القطاع التعليمي فقد ظل نظام التعليم التقليدي الديني قائماً في المناطق الفقيرة والنائية، بالتوازي خلق الاستعمار نظام تعليمي حديث لفئة معينة كانت تساعده في إدارة البلاد، وامتدت هذه الازدواجية إلى القضاء ونظام القيم وانماط السلوك. ونتيجة ذلك حصل تطور مشوه متعدد الأوجه بحيث لم يكن التغيير والتطوير داخل الدولة والمجتمع طبيعي وتدريجي. بالإضافة إلى ذلك فقد حصل التشوه الاكبر في تقسيم المشرق العربي الذي قسم الى خمسة كيانات: لبنان، فلسطين، سوريا، الاردن والعراق بحدود مصطنعة لم تراع المكونات الاجتماعية الموجودة، مما أبقى بذور الصراعات والحروب موجوداً.

اقتلعت أجزاء من سوريا وضمت إلى جبل لبنان (طرابلس، صيدا والبقاع) واصبح اسمه لبنان الكبير عام ١٩٢٠. واقتطع جزء من شمال غرب سوريا (الاسكندرونة) واعطي إلى تركيا. وانشئ الأردن بقرار انكليزي من ثلاثة اجزاء مقتطعة من كيانات مجاورة: الجهة الشرقية لوادي نهر الأردن (بينما ظلت ضفته الغربية جزءاً من فلسطين)، وشمال غرب إقليم الحجاز (بما فيها منطقة العقبة) وجنوب سوريا. أما العراق فقد برز ككيان بعد الحرب العالمية الأولى من تجمع ثلاث ولايات عثمانية سابقة هي: الموصل وبغداد والبصرة.[٢]

دخلت الدول العربية حديثة الاستقلال المسرح العالمي مثقلة بالمشاكل والصعوبات، فقد أثقل بعضها بمشكلة الدمج الوطني لعدد من التكوينات الاجتماعية، خاصة الاثنية والطائفية

---

[١] ـ نزار عبد اللطيف الحديثي، الأمة العربية والتحدي، ط ١، المكتبة الوطنية بغداد، ١٩٨٥، ص٤٨.
[٢] ـ سعد الدين ابراهيم، مرجع سبق ذكره. ص ٢٧٢.

فـي الجسـم السياسـي الاجتمـاعي لهـذه الـدول، والـبعض الآخـر بمشـكلة شـح المـوارد الطبيعيـة والبشرية، وترتب نتيجة ذلك العديد من التوترات الداخلية والنزاعات المسلحة أدت إلى تقويض شرعية الدولة واستنزاف مواردها وفتحت الباب للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

وقد اصبحت الدول الحديثة تحوي داخلها جماعات إثنية مختلفة لم تتفاعل تفاعلاً ايجابياً، ولم تنصهر داخل هذه حدودها، وتكرست من خلال ذلك حالات من التمرد ورفض الانصياع، بخاصة عندما كان يتولى أحد أفراد تلك الجماعات السلطة وهو ما يقابل بالرفض من الجماعات الأخرى، ثم تطورت الأمور إلى صراعات داخلية ومواجهات دموية. كانت النتيجة الأسوأ لاتفاقية سايكس- بيكو على الاثنية الكردية، فكيف تعامل الأكراد مع هذا التقسيم الجديد للمنطقة؟

يشكل الأكراد في الواقع عنصراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط ضمن منطقة جبلية موزعة بين إيران وسوريا والعراق وتركيا والاتحاد السوفياتي السابق. فتاريخهم كإثنية، تاريخ معقد وغير واضح الخطوط، فلم تلم شملهم أي دولة كردية عبر التاريخ كله. وكانت كردستان منذ القرن الخامس عشر ضحية حروب وفتوحات بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية.

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ توجَّه الأكراد إلى جانب العثمانيين، ولكن عندما انتهت الحرب بهزيمة السلطنة العثمانية، سارع الأكراد للمطالبة بوطن قومي لهم وقاموا وبتوجيه من الإنكليز بحركات عسكرية ضد الحركة الكمالية. وكان ذلك الانقلاب سبباً في دفعهم الثمن بعد اتفاق تركيا الجديدة مع الفرنسيين والإيطاليين.

مع عقد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ والتي ورثت اتفاقية "سيفر" لم يرد فيها أي ذكر لشيء اسمه كردستان. وبعد تسوية مسألة الحدود بين العراق وتركيا، لم يرد اي ذكر للأكراد أو مقاطعات كردية داخل تركيا، بحيث أصبحت المسألة الكردية بعد العام ١٩٢٦ مسألة اضطرابات داخلية في كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا، تشتعل وتنطفئ وفقاً لمقتضيات الظروف الدولية.[١] وقد واجه الملك فيصل في بواكير عمر الدولة العراقية الحديثة صعوبة في إقناع الأكراد بالإلتحاق بهذه الدولة الجديدة، فهم كانوا من أبرز المعارضين لهذا الكيان وقد أعلنوا الحرب على بريطانيا والحكومة العراقية الممثلة بالملك.

ثالثا": انعكاسات التنافس بين المستعمرين

في ضوء تسوية المسألة الشرقية، وبتاريخ ١٩٢٠/٩/١ أصدر الجنرال غورو قراراً قضى باعلان دولة لبنان الكبير، والذي ضم إلى جبل لبنان الاقضية الأربعة: بيروت،

[١] - محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، ص ٢٨٢.

طرابلس، صيدا والبقاع. فتأسست دولة لبنان على أسس وامتيازات طائفية. وراحت تتفاعل مسألة ترسيم الحدود بين دول وأقاليم عربية خاضعة للانتدابين الفرنسي والبريطاني، وظهرت معها مشكلات تقسيم الجماعات السكانية على طرفي الحدود للدول حديثة النشأة.(١)

تم تعديل الحدود السورية – العراقية من جهة الشمال، ونشأت أزمة بين تركيا والعراق بعد مطالبة تركيا بولاية الموصل وسعيها لتعديل معاهدة سيفر. وبرزت مشكلة شط العرب بين إيران والعراق. وكثيراً ما أثارت ايران مشكلة ازدواجية الجنسية، وطالبت بمنح الايرانيين المقيمين في العراق امتيازات الاجانب الآخرين. أما من جهة الشمال فقد تفاعلت المسألة الكردية على طرفي الحدود العراقية – الايرانية، وأدت إلى حصول اشتباكات مسلحة بينهما.

ظهر التنافس الفرنسي البريطاني جلياً داخل البلد الواحد، وأحياناً داخل الطائفة الواحدة، ففي لبنان دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري، بينما دعمت فرنسا الكتلة الوطنية بزعامة إميل إده. ومن ثم ظهر الانقسام اللبناني حول القضية الفلسطينية، فتداخلت العوامل الخارجية الدولية مع المشكلة الطائفية (إسلامي – مسيحي).

أما في سوريا فقد برز جلياً التنافس البريطاني – الفرنسي فايدت بريطانيا سلطان باشا الأطرش الذي وقف مع حكومة عربية واحدة بقيادة الملك فيصل الأول بعد الحرب العالمية الأولى، في مواجهة تأييد فرنسا لولاية درزية في جبل العرب ذات استقلال إداري، استمرت حتى العام ١٩٣٦ عندما ألغيت مشاريع الحكم الذاتي في سوريا. بالاضافة إلى وقوف فرنسا إلى جانب المسألة الأرمنية ومساعدة النازحيين منهم بعد المذابح التي حصلت ضدهم من قبل تركيا، وقامت بريطانيا بتأييد ودعم الأكراد في توجهاتهم.(٢)

أصبح يتثبت في القرن العشرين ما بدأ في القرن التاسع عشر تحت شعار المسألة الشرقية، فارتبطت الانقسامات الطائفية والاثنية بالتدخلات الخارجية، وبالصراعات الدولية على منطقة الشرق الأوسط. وقد اعتمدت الدول الأجنبية اساليب مختلفة لابراز الانقسامات الاجتماعية داخل المجتمعات المشرقية وتوفير عوامل الاستمرار والتحريض لها.

وهكذا نجد استمرارية التوجه الغربي في محاولات تعزيز نفوذه ومصالحه الاستعمارية والتوسعية، تحت شعارات اصبحت مكشوفة كالتعددية، وحماية الأقليات والطوائف، ومراعاة الاعتبارات الاثنية والدينية ما أدى الى بروز صراعات حادة وحروب بين المكونات الاجتماعية داخل الدول الحديثة.

(١) ـ عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.
(٢) ـ عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

بند ثاني: دور الحركة الصهيونية التفتيتي

بداية لا بد من الإشارة الى ان دولة إسرائيل، كدولة لليهود كما كان يسميها مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل، هي نتيجة العنف الذي تعرض له اليهود في أوروبا فقط، ولم يتعرض اليهود في باقي القارات لاي إضطهاد من أي كان.[١] شجعت بريطانيا اليهود على "العودة" إلى فلسطين، بعدما أخفقت في إثارة الاضطرابات ضد حكم محمد علي. ويعتبر هذا التوجه البريطاني بمثابة ظهور المسألة اليهودية في المنطقة العربية بعد وعد نابليون لليهود في اثناء حملته على مصر.[٢]

تعمل الصهيونية على تحريك النزاعات الاثنية والاهلية داخل البلدان العربية بهدف تحقيق مشروعها التفتيتي للهيمنة على المنطقة. وهي تقوم ومنذ تأسيس دولة اسرائيل وحتى اليوم بالسعي الى إثارة النعرات الطائفية والمذهبية داخل المجتمعات العربية وتوظيفها لمصلحتها بهدف بناء دولة عنصرية يهودية. وهنا لا بد من الاشارة الى انه ليست كل النزاعات الاهلية والصراعات بين الاقليات في الشرق الاوسط هي وليدة المؤامرة الخارجية، فالمنطقة بالإضافة الى كونها مهد الديانات التوحيدية الثلاث، فهي مكونة من عدد من المجموعات الثقافية والعرقية المتنوعة والمتناقضة المصالح والاهداف في الكثير من الأحيان.

ان وجود الاقليات في الشرق الاوسط قديم وثابت، وموضوع الاقلية والاكثرية لم تطرح كاشكالية إلا بعد اعلان قيام الدولة الصهيونية، التي سعت الى التدخل واثارة الغرائز بين هذه الاقليات بحجة حمايتها من الاكثرية الاسلامية العربية. وحصلت تدخلات اسرائيلية عديدة ومكشوفة في لبنان وسوريا والعراق، وايضا" في مصر والسودان وغيرها من الدول العربية، فالمشروع الصهيوني التاريخي المعد للمنطقة هو تفتيتها على قياس وحداتها الاثنية والمذهبية لضمان وجود اسرائيل الدائم ولبسط هيمنتها على كامل المنطقة.

اولا": تقاطع المصالح بين الصهيونية والاستعمار

منذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ المشروع الصهيوني وتقاطعت اهدافه مع اهداف الاستعمار الغربي: تجزئة المشرق العربي جغرافيا" الى كيانات تقوم على اساس التصادم الثقافي والاثني وتفتيته الى طوائف ومذاهب متصارعة، وليس من قبيل الصدفة توقيع معاهدة سايكس_ بيكو ووعد بلفور واصدار قرارات سان ريمون في فترة زمنية واحدة (١٩١٦-

[١] - جورج قرم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٩.
[٢] - عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص٨٩.

١٩٢٠). فقد رأت الدول الاوروبية المستعمرة في الحركة الصهيونية الأداة المناسبة لتحقيق مشروع الهيمنة على منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية والحساسة.

في لبنان وسوريا قامت حركات انفصالية رعتها الدولة الفرنسية المنتدبة، واوجدت لها حلا" يطرح انشاء كيانات مستقلة: علوية، درزية لكنها لم تنجح في ذلك، أما في العراق فقد نما شعور قومي عربي ينزع الى الوحدة يوازيه شعور قومي كردي ينزع الى الانفصال وتاسيس دولة مستقلة. وقد شكلت هذه التناقضات بوجوهها الاثنية والطائفية قاعدة مشروع التفتيت بامتداداته الصهيونية والاستعمارية.[١]

اعتمدت الصهيونية قاعدة اساسية في تفتيت وحدة المجتمعات في الوطن العربي من خلال التعامل المباشر مع الاقليات، وركزت بالدرجة الاولى على الاقليات العرقية ومن ثم الاقليات الدينية والمذهبية. وقد بدأت تعمل على ايقاظ العصبيات داخل الاقليات وتستثير الهواجس لديها، خصوصا" لجهة الادعاء بانها مهددة بالإبادة. بهدف تقويض استقرار دول المنطقة واشاعة ثقافة الخوف والحقد على العروبة.[٢]

ثانيا": تفتيت لبنان في المشروع الصهيوني

كان التدخل الأجنبي ميزة ثابتة على المشهد اللبناني. وبسبب التناقضات الحاصلة بين المكونات اللبنانية سمحت للخارج بالتدخل في قضاياهم الداخلية والمحلية. وفي الحقيقة، اختبر لبنان في تاريخه، ثلاث جولات من الحرب الأهلية وهي نزاعات الأعوام : ١٨٦٠ و١٩٥٨ و١٩٧٥ وفي كل مرة كانت المجموعات اللبنانية تقيم روابط مع القوى الخارجية لحماية مصالحها ومصالح أنصارها أيضاً.

ولا شك بأن تلك القوى الخارجية استخدمت الأزمة اللبنانية لحماية مصالحها وتعزيز نفوذها، ومن هذا المنحى يجب أن ينظر إلى الوضع الحالي ضمن سياق الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد خلق ضعف لبنان فراغاً، جذب كلاً من سوريا واسرائيل، برغبة أو لأسباب أخرى بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والسعي في كثير من المحطات إلى زرع بذور التفرقة بين مكونات المجتمع اللبناني.

إن أطماع اسرائيل بلبنان ليست جديدة، فقد عدت الجنوب اللبناني دائماً جزءاً من الأرض الموعودة، كما وصفه "العهد القديم". وقد حاول بعض الصهاينة التأثير على بريطانيا، في أن يكون الجنوب اللبناني جزءاً من فلسطين، عندما بدأت عملية تقسيم الامبراطورية

[١] - ساسين عساف، ساسين عساف، النزاعات الاهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية، م د و ع، ط٢، بيروت٢٠٠١، ص١٤٣.
[٢] – ساسين عساف، المرجع نفسه، ص ١٤٧.

العثمانية. وكان هدفهم من ذلك اقتصادي وليس أمني، وهو السيطرة على مياه الليطاني وجبل الشيخ الذي اعتبروه خزان مياه فلسطين. ومن جهة ثانية سعت اسرائيل ومنذ نشأتها بأن تبقي لبنان غير مستقر ومقسماً تماماً، كونه يعد حسب فهمهم الحلقة الأضعف في الدول العربية المحيطة بفلسطين ونظامه مصطنع ويسهل تقويضه من خلال اللعب على التناقضات الطائفية والمذهبية.

من وجهة نظر الصهيونية، لبنان كيان مركّب يجمع في داخله اقليات دينية ومذهبية لديها آمال وتطلعات قومية، وهذا ما يجعله عرضة للتفكك والتجزئة. وانطلاقا" من ذلك بدأت اسرائيل تسعى لتقويض الكيان اللبناني. فمنذ العام ١٩٥٤ والمسؤولون الصهاينة يعملوا لتفتيت لبنان عن طريق اثارة النزاعات بين طوائفه.

يشكل الموارنة والدروز بحكم ما لهم من دور تاريخي في انشاء الكيان اللبناني في التصور الاستراتيجي الصهيوني القاعدة الاساسية في تفكيك هذا البلد في حال نجحت اسرائيل في تدمير التفاهم بين هاتين الاقليتين، وقيام كيانين منفصلين. لتثبت للرأي العام الدولي انه لا مكان الا للدول الدينية والعنصرية في منطقة الشرق الاوسط.[١]

بعد اتفاقية القاهرة وفي منتصف السبعينات تداخلت وتفاعلت مسارات الازمات في منطقة الشرق الاوسط بابعادها الاقليمية والدولية، وقد وجدت اسرائيل في جنوب لبنان الظروف المؤاتية لتحقيق مخططها بتأمين وجود عسكري وسياسي "حليف" لها. وقامت باجتياح ١٩٧٨ وانشأت ما كان يسمى "بجيش لبنان الجنوبي" وتولت دعمه وتسليحه، وحاولت استمالة فئة من اللبنانيين للقتال ضد الفلسطينيين. وبعد اجتياح ١٩٨٢ سعت الى التقرب من فئات اخرى، وحاولت اقامة نظام سياسي متصالح معها عبر توقيع اتفاق ١٧ ايار، ومن ثم بعد انسحابها من الجبل عام ١٩٨٣ اشعلت نار الفتنة الطائفية في الجبل بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي والتي ذهب ضحيتها الاف الاشخاص وهُجِّر عددٌ كبيرٌ من الطرفين.

صحيح أن لبنان كان أول دولة عربية وقعت مع اسرائيل اتفاقية الهدنة، في ٢٣ آذار عام ١٩٤٩ إلا أن هذه الإتفاقية ليست معاهدة سلام. ولقد بقي كل من لبنان واسرائيل في حالة حرب، كما اتضح في الكثير من الأحداث. بعد نكسة عام ١٩٦٧ واتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ اصبحت الحدود اللبنانية مع فلسطين مسرحاً للأحداث بين منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبح لها حرية العمل العسكري من داخل الأراضي اللبنانية من جهة وبين اسرائيل. وبدأت اسرائيل عام ١٩٧٦ بالعمل بفعالية على استمالة المسيحين من خلال ارسال الأسلحة إلى حزب

---

[١] - ساسين عساف، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

الكتائب في بيروت الشرقية، وفتحت حدودها مع لبنان لمساعدة عدة قرى مسيحية تم السيطرة عليها من قبل وحدات فلسطينية ولبنانية تحت شعار ما يسمى برنامج " الجدار الطيب".[١]

في آذار عام ١٩٧٨ قام جيش الاحتلال الاسرائيلي بغزو جنوب لبنان، للقضاء على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ولتوسيع مساحة "الجدار الطيب"، وبعد تحقيق أهداف الغزو قامت بتسليم الرائد سعد جواد وميليشياته المواقع الاستراتيجية في الجنوب حيث أنشئ الحزام الأمني. وأطلق سعد حداد عليه اسم "دولة لبنان الحر".

تتالت الأحداث في لبنان إلى أن جاء العام ١٩٨٢ حيث قامت اسرائيل باجتياح لبنان حتى وصلت إلى العاصمة بيروت. وكان لهذا الاجتياح أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية فبالإضافة إلى تعزيز مساحة "الحزام الأمني" على الحدود اللبنانية وتوسيعه، هدفت إلى إقامة نظام سياسي جديد في لبنان لا يشكل خطراً عليها ومن ثم السيطرة على المياه اللبنانية وخاصة مياه نهر الليطاني. لم تتوقف الحروب الإسرائيلية على لبنان وكان آخرها حرب تموز التي فاقت بهمجيتها الحروب السابقة، ولا زال التهديد الإسرائيلي للبنان موجودا" حتى اليوم.

ثالثا": التدخلات الاسرائيلية في العراق

أتاحت المشكلة الاثنية والطائفية في العراق لاسرائيل فرصة التدخل في شؤونه الداخلية بهدف تفتيته الى دويلات اثنية ودينية. وينظر الصهاينة الى ان المشكلة الاثنية الكبرى في الشرق الاوسط هي المسألة الكردية، وهي مشكلة شعب يبحث عن "وطن قومي". حيث تعتبر اسرائيل بان العراق يشكل التهديد الأكبر على أمنها، لذا واتقاءا" للخطر العراقي عمدت الى تشجيع الاتجاهات الانفصالية داخل الحركة الكردية، اضعافا" لقدرات الدولة العراقية.

فالنزاع الكردي العراقي يمكن ان يتحول بحسب النظرية الصهيونية الى نزاع سني/ شيعي وسرعان ما يجر اليه عدة دول كإيران وتركيا وسوريا. بدأت الاتصالات بين اسرائيل والأكراد منذ أربعينيات القرن العشرين، أما العلاقات الجدية مع بعض الاكراد فكانت في العام ١٩٦٥ بعد ان أرسلت إسرائيل خبراء عسكريين الى كردستان العراق تحت أغطية مختلفة.[٢]

في النصف الثاني من الستينيات أصبحت هناك زيارات معلنة بين الطرفين وخاصة بعد نكسة ١٩٦٧. أما بعد حرب الخليج الثانية وفي بداية التسعينيات فقد تراجع الدور الإسرائيلي المعلن في تأجيج النعرات الاثنية بسبب حساسية الموضوع.

---

(١) - F. Hof, Galileo divided, p 80

(٢) - ساسين عساف، مرجع سابق، ص ١٧١.

بند ثالث: الحرب الباردة واستقطاباتها

انعكست الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق على الدول المستقلة حديثاً، وأصبحت هذه الحرب من العوامل الخارجية التي كان لها التأثير الكبير على النزاعات الداخلية والأهلية داخل دول الشرق الوسط.

أخذ النفوذ الأميركي يزداد ويتقدم على حساب النفوذين البريطاني والفرنسي، وبدا الرئيس كميل شمعون أقرب إلى "مشروع إيزنهاور" في الشرق الأوسط وقد نزلت قطع الأسطول السادس الأميركي في مرفأ بيروت دعما" له. وبالمقابل أنعكست قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ على الأوضاع الداخلي اللبنانية، بحيث تفاعلت المشكلة الطائفية مع سياسة الاحلاف ومسألة الوحدة العربية.

هذا ما ساهم في حدوث فتنة ١٩٥٨ التي اتخذت طابعاً طائفياً بين المسيحيين والمسلمين، وبقيت المشكلة الطائفية كامنة في لبنان حتى انفجرت حرباً أهلية طاحنة عام ١٩٧٥ وذلك بعد ظهور حركة المقاومة الفلسطينية وتشريع عملها الفدائي انطلاقاً من جنوب لبنان بعد اتفاقية القاهرة. فبينما أيد اليسار اللبناني وعلى رأسه الحركة الوطنية مدعوماً من الاتحاد السوفياتي المقاومة الفلسطينية في نضالها ضد العدو الصهيوني، ذهب اليمين اللبناني إلى الغرب طالباً المساعدة والتأييد.[1]

أما في سياق تطور المسألة الكردية فعلى رغم دعم الاتحاد السوفياتي الأكراد في مواجهة القواعد الأميركية الموجودة في كردستان العراق، فقد تغير المشهد وحصل الأكراد على الدعم الأميركي في العام ١٩٧٠ بعد إقرار مبدأ الحكم الذاتي لكردستان العراق، ومحاولة تطبيقه بموجب قانون الحكم الذاتي رقم ٣٣ الصادر عام ١٩٧٤.

كان للاستقطاب الدولي الذي مارسته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في الدول المستقلة حديثاً والنامية نتائج سلبية على الاستقرار العام داخل هذه الدول. فعمق أسباب النزاعات الداخلية والاثنية والدينية وزاد من خطورتاه وتأثيرها على وحدة شعوبها واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

(١) ـ عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

بند رابع: انعكاسات النزاعات العربية – العربية

قبل حرب الخليج بقيت النزاعات العربية – العربية في دائرة العلاقات الحكومية، أما بعد هذه الحرب فقد انتقلت إلى دائرة العلاقات بين الشعوب العربية، حيث بدت الانقسامات واضحة من خلال العديد من مظاهر التعبير الاعلامي والشعبي والسياسي. ولم تكن المواقف العربية موحدة من النزاعات والأزمات التي حدثت وتحدث داخل بعض الدول العربية، وتحديدا" أزمة لبنان والحروب العراقية، والحرب السورية.

إن عودة سريعة إلى النزاعات الأهلية في دول الشرق الأوسط تظهر نوعاً من الارتباط بين الحروب الأهلية ونزاعات الحكومات أو الدول العربية ذات السياسات المتناقضة، ففي العام ١٩٥٨ وقعت الفتنة في لبنان واتخذت منحى طائفياً، حيث ظهر الخلاف بين الرئيس اللبناني انذاك كميل شمعون المؤيد لحلف بغداد و"مشروع ايزنهاور" في الشرق الأوسط، وبين القوى الإسلامية اللبنانية المؤيدة للتحالف مع جمال عبد الناصر والوحدة العربية، وقد أخذ الصراع منحى طائفي (اسلامي – مسيحي) انعكاساً للخلافات السياسية العربية – العربية وللتدخلات الدولية في الشرق الأوسط، على رغم وجود هذا الصراع منذ زمن بعيد.

من ثم تداخلت العوامل الداخلية والنزاعات الحكومية العربية بعد حرب ١٩٧٥ وساهمت في تعقيدها، فقد أدت الخلافات العراقية – السورية وانقسام حزب البعث، وسيطرة النظام السوري على القرار الفلسطيني وخلافه مع حركة فتح، إلى تعطيل دور الجامعة العربية في وضع حد للحرب اللبنانية. واستمرت الساحة اللبنانية لتصفية الحسابات وتوجيه الرسائل العربية– العربية، وخاصة في العقد الخير بين سوريا من جهة والسعودية من جهة اخرى.

خلال الحروب التي حصلت في العراق كانت الدول العربية منقسمة بين مؤيد للعراق ونظام صدام حسين ومعارض له. اما بعد زوال نظام البعث واستعار الحرب الداخلية الطائفية فلم تكن المواقف افضل حالا"، فوقفت كل دولة بجانب طائفة معينة داعمة لها سياسيا" وماليا" وحتى عسكريا". ولم تستطع جامعة الدول العربية خلال جلساتها التي عقدت لهذه الغاية الإتفاق أو تقديم أي حل سلمي لهذه الحروب.

لم تتوقف التجاذبات العربية – العربية حتى يومنا هذا، ويظهر جليا" التنافس السعودي المصري في الأزمة السورية، من خلال الدعم الذي تقدمه كل دولة لفريق من المتحاربينن، وكذلك الخلاف القطري المصري، نتيجة الدعم الذي تقدمه قطر لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. أما في لبنان فما زال التجاذب السوري السعودي مصدرا" لعدم الإستقرار الداخلي، وليس أوضح من بقاء لبنان بدون رئيس للجمهورية فترة سنتين نتيجة لتلك التدخلات.

ان الدور الطبيعي الذي من المفترض أن تتحرك به الدول العربية تجاه الأزمات والحروب التي تتخبط فيها بعض الدول العربية لا بد من أن ينطلق في سياق توحيد المكونات الداخلية وتقريب وجهات النظر في ما بينهم، وإطلاق عجلة الحوار الداخلي في مواجهة المشاريع الدولية التقسيمية. لأن انهيار السلام الداخلي في أي بلد عربي سيراكم المشاكل العربية ويؤدي إلى اضطرابات خطيرة في المنطقة.

الفصل الثاني: نتائج ومستقبل النزاعات الاثنية

تتسبب الحروب دائما" بمعاناة انسانية كبيرة وأضرار إجتماعية وإقتصادية وسياسية للبلد الذي تنشب فيه. ويبدو هذا الأمر جليا" في النزاعات الدائرة في دول الشرق الأوسط وخصوصا" سوريا والعراق. فقد أدت هذه النزاعات الى تشريد الملايين داخل وخارج البلاد والى تدمير آلاف المنازل والمؤسسات ومجمل البنى التحتية لهاتين الدولتين، بالإضافة الى المعاناة الإنسانية والنفسية والصحية التي تعيشها هذه الشعوب. ولم يقتصر الأمر على سوريا والعراق بل امتد التأثير السلبي لهذه الحروب الى كافة دول الجوار.

كثرت في الآونة الأخيرة المشاريع والمخططات والسيناريوهات لانهاء النزاعات ووضع الحلول لمستقبل دول النزاع بشكل خاص وللشرق الأوسط بشكل عام. فمنهم من يقترح التقسيم حلا" ومنهم يرى الفيدرالية الحل الأنسب ولكن داخل كل دولة، ومنهم من يقول بان استمرار الدولة القومية الموحدة هي الأفضل، لكن مع اعطاء مزيد من الحرية والديموقراطية.

فقرة اولى: نتائج النزاعات

تترتب على الحروب والنزاعات الدائرة في الشرق الاوسط نتائج كارثية تستمر آثارها لسنوات طويلة، فمن أزمة التهجير للآلاف من المواطنين داخل وخارج دول النزاع، الى المشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تضرب المجتمع والدولة، الى انتهاكات حقوق الانسان التي تبقى مفاعيلها النفسية لفترات طويلة، الى انهيار الدولة ومؤسساتها وعجزها عن القيام بواجباتها. هذا كله دون أن ننسى النتائج البيئية السيئة على الإنسان والطبيعة التي تتأتى عن تلك الحروب.

بند اول: مشكلة اللاجئيين

في اقليم يستضيف ملايين اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين، تفرض الحرب السورية مزيدا" من التوترات على موارد الدول المجاورة وقدراتها. وتشير تقارير المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن النزاعات الاثنية والدينية تتسبب بنزوح جماعي للسكان، فما بين ٢٠١١ ونهاية ٢٠١٥ فر نحو ستة ملايين شخص من سوريا. ونزح حوالي ٧,٦ مليون آخر عن أرضهم داخل البلاد طبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية.[١]

وفي هذا الإطار قال شانتال ديفاراجان كبير خبراء الاقتصاديين لمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي " لقد أصابت الحروب الأهلية رأس المال البشري والمادي بأضرار هائلة، خلفت أكبر أزمة تشرد قسري منذ الحرب العالمية الثانية".[٢] وتتفشى

[١] ـ تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ١٨٣.
[٢] ـ الموجز الاقتصادي الفصلي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شباط ٢٠١٦، واشنطن.

البطالة بين اللاجئين، لا سيما النساء وهم لا يحظون باية حماية. وأدى الصراع والعنف الدائر في سوريا والعراق الى ضياع سنوات من التحصيل الدراسي، فأكثر من نصف الأطفال ممن هم في سن الإلتحاق بالمدرسة في سوريا حرموا من العلم في ٢٠١٤-٢٠١٥.

أدى دخول اللاجئيين السوريين الى الدول المجاورة خاصة لبنان والأردن الى نشوء تحديات إجتماعية وإقتصادية غير مسبوقة في كلا البلدين. وهي تحديات يشعر بها المواطنون يوميا"، سواء على صعيد انخفاض مستوى الخدمات العامة أو ارتفاع أجور السكن، اضافة الى التأثير السلبي على البنى التحتية لكل من قطاعي الصحة والتعليم، اللذان يتحملان ضغوطا" تتجاوز طاقتيهما معا".[١] والخطر الأكبر هو ان ولو تم التوصل الى حل سياسي للازمة السورية، ووقف لاطلاق النار، فمن المتوقع ان يبقى عدد كبير من اللاجئيين حيث هم، ولسنوات طويلة.

يفرض ذلك ضغطا" هائلا" على القدرات المالية لكلا البلدين، وسيدفع الى المزيد من الانفاق الحكومي وتفاقم الدين العام. ويرافق ذلك الإنقسامات الإجتماعية العميقة، وخاصة داخل المجتمع اللبناني، وازدياد خطوط التصدع الطائفي والمذهبي التي تفاقمت بسبب النزاع السوري.[٢] وقصد عدد كبير من اللاجئين السوريين الدول الأوروبية هرباً من القتل والتنكيل وطمعا" في العيش الكريم، ما شكل هذا اللجوء أزمة حقيقية لتلك الدول لا زالت تتخبط فيها.

يستضيف لبنان حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني و١,٢ مليون لاجئ سوري، وفي كانون الثاني عام ٢٠١٥ تراجعت الحكومة اللبنانية عن سياسة الحدود المفتوحة التي اعتمدتها سابقاً وفرضت قيوداً على دخول اللاجئين السوريين، واستمر أيضاً منع دخول اللاجئين الفلسطينيين الفارين من النزاع في سوريا.[٣]

تكمن المشكلة الأكبر في برامج المساعدات الانسانية التي تعاني نقصاً في التمويل، وكذلك تقاعس المجتمع الدولي في توفير مساعدة كافية للبنان بما يمكنه من استيعاب هذا العدد الهائل من اللاجئين السوريين. وظهرت هواجس كبيرة لدى الدول المستضيفة للاجئيين السوريين بعد التصريح الذي ادلى به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن توطين اللاجئين السوريين في الدول التي استضافتهم.

هذا العدد الضخم الذي يستضيفه لبنان يشكل خطراً عليه، اقتصادياً واجتماعياً بالاضافة إلى مشكلة البنى التحتية التي لا تستوعب هذا العدد الهائل. فهناك نقص في المياه

[١] - الموجز الاقتصادي الفصلي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع السابق.
[٢] – عمر ضاحي، الأزمة السورية والتهجير والحماية، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٤٧، ايلول ٢٠١٤، ص ١١.
[٣] - تقرير منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٨.

وأزمة في الكهرباء، أضف إلى ذلك منافسة اليد العاملة السورية الرخيصة في جميع المجالات وهذا ما يدفع الكثير من المؤسسات اللبنانية على الإقفال، أو توظيف سوريين بدل اللبنانيين برواتب زهيدة.

أما في العراق فما زال يستضيف نحو ٢٤٤ ألف لاجئ من سوريا، في المقابل تسبب القتال الجاري بين القوات الحكومية والدولة الاسلامية بفرار نحو ٣,٢ مليون شخص ومعظمهم من أهالي محافظات الانبار ونينوى وصلاح الدين من ديارهم والنزوح داخلياً، واضطر بعضهم إلى النزوح أكثر من مرة. ويعاني النازحون داخلياً من ظروف إنسانية ومعيشية صعبة للغاية، وينعكس ذلك سلبا" على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد المضيفة ولتلك الدائرة فيها الحروب والنزاعات.

بند ثاني: تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تتسبب النزاعات الاثنية في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول الواقعة فيها الحرب، ويدل على ذلك تدهور بعض المؤشرات، ولعل أهمها: تدمير البنى التحتية الاساسية كالطرقات والجسور وشبكات الكهرباء والاتصالات والمياه وما إلى ذلك. ونهب الثروات الطبيعية الموجودة داخل هذه الدول، وزيادة معدلات الفقر وتردي الخدمات الاجتماعية، لا سيما الخدمات الصحية والتعليمية.

فيما يتعلق بالبنى التحتية أدت الحرب الأهلية في لبنان إلى تدمير معظم البنى التحتية وبخاصة شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، وجاءت الحروب الأسرائيلية على لبنان في العام ١٩٨٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٦ إلى تدمير ممنهج للبنى التحتية من جسور وطرقات ومحطات كهرباء ومصانع ومستشفيات وغيرها. هذا بالنسب الى البنى التختية أم النتائج الاجتماعية.

فقد أدت الحرب اللبنانية إلى ظهور طبقة من المنتفعين الذين سيطروا على معظم التجارات حيث أنشأوا الشركات الخاصة، وتم اقتسام مؤسسات الدولة فيما بين أمراء الحرب بتوظيف المحسوبين عليهم وحمايتهم.

ومن ناحية الوضع الاقتصادي للمواطنيين فقد تدنى مستوى دخل الفرد ومستوى الخدمات الاجتماعية والصحية وزاد مستوى الفساد وبخاصة في مؤسسات الدولة العامة، وزاد بذلك الهدر في المال العام حيث وصل الدين العام حتى العام ٢٠١٦ الى حوالي السبعين مليار دولار واصبح يهدد انهيار الدولة، وارتفعت الضرائب على الشعب، وكان تأثيرها سلبي وخاصة على الطبقة الفقيرة.

مع تقدم النزاع في سوريا تتفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتزداد سوءاً وتتراجع الثقة الاقتصادية، ما يؤشر إلى أن مواطني دول الشرق الأوسط وخاصة سوريا والعراق غير راضين عن واقعهم المعيشي، ولا يثقون باوضاع بلدانهم الاقتصادية، فضلاً عن تراجع الاستثمارات الاجنبية في هذه الدول لانعدام الامن والاستقرار [١].

يشير تقرير البنك الدولي شباط ٢٠١٦ أن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة كان دون التوقعات، إذ بلغ ٢,٦ % في عام ٢٠١٥ منخفضا عن التوقعات التي صدرت في تشرين الأول وهي ٢,٨ %. وفي ظل الضغوطات الناجمة عن الحرب والإرهاب، وانخفاض أسعار النفط، لا تزال آفاق النمو على الأمد القصير تبعث على "التشاؤم بحذر".[٢]

أما من ناحية الأوضاع الاجتماعية فنلاحظ التردي الكبير للخدمات الاجتماعية، حيث تتعرض العائلات للتشتت وترك مساكنها خوفاً من عمليات القتل والانتقام والتعذيب، ويعيش معظم اللاجئون في ظروف إنسانية وصحية سيئة، داخل مخيمات لا تؤمن لها الحد الأدنى من سبل العيش، كالماء والكهرباء والتدفئة والرعاية الصحية.

بند ثالث: انتهاكات حقوق الانسان

اظهرت الوقائع مدى الكوارث التي تلم بالمواطنين في الدول التي تتصاعد فيها النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وقد شهدت هذه النزاعات الاثنية اشكالاً عديدة من انتهاكات حقوق الانسان، إن كان من قبل الجيوش النظامية أو من قبل المجموعات المسلحة التي تتقاتل فيما بينها.

تشير الدراسات في هذا السياق إلى وجود العديد من أنواع الانتهاكات، كالتمييز الاثني والديني والعرقي وانتهاك حقوق الانسان الاساسية، بالاضافة إلى انتهاك الحقوق السياسية والحريات المدنية، دون أن ننسى المجازر الجماعية التي حصلت في العديد من الحروب والنزاعات في وقت ليس ببعيد، وما زالت.

تؤدي النزاعات إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والمفقودين، وغالباً ما يكون معظم هؤلاء من المدنيين الأبرياء وبخاصة الفئات الضعيفة (نساء، أطفال....)، وتزداد المأساة حدة عندما تجهل أسر الضحايا مصير ذويهم، إن كانوا على قيد الحياة أو من عداد الأموات،

---

(١) ـ التقارير الدولية عاجزة عن رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط، عن موقع www.ravolet center.com
(٢) ـ الموجز الاقتصادي الفصلي للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تقبل أسر الضحايا نفسياً هذا الواقع، ما يعرقل فيما بعد محاولات وجهود تحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف المتحاربة.[١]

من الانتهاكات الاساسية لحقوق الانسان تلك المرتبطة بالحفاظ على الكرامة الانسانية، حيث يتعرض السكان المدنيين اثناء النزاعات إلى التعذيب والاعتقال التعسفي والنفي والاغتصاب، بالاضافة إلى الحرمان من المحاكمة العادلة العلنية. وتكثر في النزاعات الاعتدءات على الحريات المدنية ومن ذلك تقييد المشاركة السياسية والحق في التعبير عن الرأي والتضييق على ممارسة الشعائر الدينية. دون أن يغيب عن بالنا المشكلة الأكبر أي المهجرون والنازحون.

أدت الحرب الطاحنة الدائرة في سوريا إلى بواعث قلق لدى المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشأن تطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني وأصبح النزاع السوري أمثولة لعدم كفاية تأمين الحماية لآلاف المدنيين المعرضين للخطر.[٢] وقد ارتكبت القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة جرائم حرب وخروقات كبيرة للقانون الدولي الانساني.

شنت القوات الحكومية هجمات عشوائية استهدفت المدنيين مباشرة بما في ذلك قصف مناطق سكنية ومرافق طبية. وكذلك قامت بمحاصرة العديد من المدن والقرى لفترات طويلة وحرمتهم من حاجات الانسان الاساسية للبقاء على قيد الحياة، كالطعام والماء والرعاية الصحية. والقت قوات الأمن القبض على آلاف الاشخاص واحتجزتهم بشكل تعسفي بمن فيهم ناشطون في حقوق الانسان وعاملون في المنظمات الانسانية، واخضع عدد منهم للاختفاء القسري وآخرون لمحاكمات جائرة. ومارسوا أيضاً التعذيب الممنهج ضد المعتقلين.[٣]

بالمقابل قامت الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة بارتكابات فضيعة ضد المدنيين في المناطق التي سيطرت عليها. فحاصرت بعض المدن والبلدات ومنعت ايصال المساعدات الطبية والغذائية لها، وشنت هجمات مباشرة على المدنيين وكذلك قامت بعمليات انتحارية أودت بحياة المئات من الأبرياء، واقترفت العديد من أعمال القتل غير القانونية بما في ذلك أسرى الحرب، ونفذت عمليات إعدام بطرق وحشية كحرق الطيار الأردني، وذبح العديد من الأسرى بطرق وحشية، اضافة إلى المتاجرة بالنساء اللواتي وقعن في الأسر.

---

[١] ـ ايمن السيد شبانة، الصراعات الاثنية في افريقيا الخصائص- التداعيات- سبل المواجهة، عن الموقع الالكتروني: www.Affricansmajma.com، تاريخ الدخول: ٢٠١٥/٩/١٤.
[٢] ـ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ ص١٤ -١٥.
[٣] ـ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ ص١٩٩.

ومن جهة اخرى فقد أودت عمليات القصف التي قامت بها طائرات التحالف، والتي تقودها الولايات المتحدة الأميركية بوقوع مئات الضحايا من المدنيين في العراق وسوريا. كذلك قتل المئات من المدنيين الأبرياء نتيجة القصف الروسي منذ أيلول ٢٠١٥ وخاصة في مدينة حلب التي تحولت بعض أحيائها الى ركام شبيه بالمدن الألمانية في الحرب العالمية الثانية.

وبحلول نهاية العام ٢٠١٥ وفق تقديرات الأمم المتحدة كانت الحرب قد تسببت بوفاة ٢٥٠,٠٠٠ شخص وأجبرت حوالي ٧,٦مليون شخص على النزوح داخلياً، وأكثر من ٤,٦ مليون لاجئ يتوزعون في غالبيتهم على دول الجوار: لبنان، الأردن، تركيا.[١] حيث يعانون من ظروف حياتية وصحية سيئة نتيجة عدم قدرة تلك الدول على استضافة هذه الأعداد التي تفوق طاقتها، وعدم قدرتها على تأمين متطلبات الحياة الأساسية لهم.

أما في العراق فحالة حقوق الإنسان ليست بأفضل، والارتكابات حصلت من القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها ومن تنظيم الدولة الإسلامية على حد سواء. فقد شنت القوات الحكومية هجمات عشوائية على المناطق الخاضعة للدولة الاسلامية وقامت بعمليات قتل خارج نطاق القضاء. بالمقابل نفذت الدولة الإسلامية أعمال قتل جماعي وعمليات اختطاف بما في ذلك اختطاف النساء بهدف الاتجار الجنسي. وانتشرت اساليب التعذيب من الفريقين للمعتقلين، ونفذت عشرات الاعدامات دون محاكمات.[٢]

أما في لبنان وخلال الحرب الأهلية التي حصلت ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ حصل الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان، نذكر منها القتل على الهوية والاختفاء القسري والتعذيب والتمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في لبنان. أما أهم الاثار السلبية التي نتجت عن الحرب في لبنان فهي الآثار النفسية للكثير من الناس وذلك بسبب فقدان ذويهم، الذين ما زال مصيرهم مجهولا".

بند رابع: انهيار الدولة

منذ نهاية عقد الثمانينات وفي ظل ما يسمى "النظام العالمي الجديد" أصبحنا نشهد انهيار الدولة ككيان سياسي واجتماعي، كما تزايدت النزاعات الاثنية والحروب الأهلية حيث شهد العالم عشرات النزاعات ومعظمها في الدول النامية ودول الشرق الأوسط. وبحسب تقارير الأمم المتحدة فإن من أهم علامات تفكك الدول هي: تفجر النزاعات الاثنية والدينية، استمرار

---

[١] - تقرير منظمة العفو الدولية، المرجع نفسه، ص ٢٠٠.
[٢] - تقرير منظمة العفو الدولية، المرجع سبق ذكره، ص٢٤٠.

انتهاكات حقوق الانسان، ارتفاع معدلات البطالة، ومن الواضح بأن أخطر علامات التفكك والانهيار هو اندلاع الحروب والنزاعات الاثنية والعرقية الداخلية والإقليمية.[١]

تعد النزاعات الاثنية كما الحروب الاهلية ظاهرة مجتمعية مدمرة للدول ولمكونات المجتمع على كافة الصعد، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية. مسببة نتائج وآثار من الصعب إعادة ترميمها، وتتفق معظم التقارير الدولية الصادرة بخصوص هذه النزاعات على أن منطقة الشرق الأوسط اصبحت أكثر المناطق عنفاً وأشدها خطراً وأقلها سلماً واستقراراً.

ومن أبرز نتائج هذه النزاعات انهيار الدولة ومؤسساتها، مشكلة اللاجئين والنازحين، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، انتهاكات حقوق الانسان. إن انهيار الدولة هو النتيجة الاخطر للنزاعات الاثنية، وهو يتخذ شكلين: الانهيار الجزئي والانهيار الشامل.[٢]

فالانهيار الجزئي يحدث عندما تصبح سلطة الحكومة المركزية ضعيفة، واجهزتها الادارية التي تعنى بتقديم الخدمات العامة من صحة وتعليم وغيرها لا تؤدي دورها بفعالية. وتفقد الدولة سيطرتها على بعض الاقاليم. ويبدو ذلك واضحاً في معظم النزاعات الاثنية الشرق أوسطيه، وهذه حال العراق، فبعد الغزو الاميركي عام ٢٠٠٣ تفككت الدولة وانهارت مؤسساتها وفي مقدمتها الجيش، مما دفع بمكونات المجتمع إلى انشاء الميليشيات العسكرية لكل منها لتأمين الحماية من الفئات الأخرى في الوطن التي تعتبرها خطراً عليها.

أولا": العراق وخطر التفكك

يعاني العراق تشوهات اجتماعية واقتصادية خطيرة نتيجة السياسات التي اتبعها الاحتلال، ولم تكف عائدات تصدير النفط لمعالجة النقص في الخدمات التي تقدمها الدولة من مياه الشفة والكهرباء والصرف الصحي وتحسين طرق المواصلات، حيث يوجد تباينات كبيرة في تقديم الخدمات بين منطقة وأخرى، وتهميش فئات واسعة من المجتمع العراقي على اساس طائفي، الذي يعاني زيادة في معدل البطالة وفي حالة الفقر.

ويعود تردي الأوضاع الخدماتية الى عدة اسباب، منها زيادة الانفاق العسكري وانتشار الفساد والمحسوبيات في تولي الوظائف العامة وشغل المناصب على اساس طائفي وعائلي وليس على اساس الكفاءة. أدى هذا الواقع الى قيام احتجاجات شعبية أخذت تتصاعد منذ بداية العام ٢٠١١ وتحولت في نهاية العام ٢٠١٢ الى احتجاجات عنفية شملت العديد من

---

[١] - عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.
[٢] - ايمن السيد شبانة، مرجع سبق ذكره.

المحافظات وشملت ايضا" مطالبة "المواطنين السنة" الكف عن تهميشهم من قبل الحكومة، مع الإشارة الى انه لاقت هذه الاحتجاجات تعاطفا" ملحوظا" من بعض الفئات الشيعية.[١]

المسألة الكردية معقدة وتتوزع تأثيراتها على عدة دول ولكن التاثير الأخطر هو على العراق كدولة وكشعب، فالكيان الكردي في العراق تطور على مدى السنين الى حالة قريبة جدا" من الاستقلال، ولا تحتاج سوى الى الإطار القانوني والإعتراف الدولي بها، فهناك أجيال كردية تعتبر نفسها ليست عراقية، وتنظر الى العرب بحذر وريبة، وقد تحول الحزبان الرئيسيان في كردستان الى حكومتين مستقلتين عن الدولة العراقية الأم.[٢] ويمكن أن يمتد خطر إستقلال كردستان في حال حصل الى الدول المجاورة، ومنهم سوريا.

ثانيا": سوريا المصير المجهول

تعاني سوريا على جميع المستويات من الحرب الدينية الدائرة داخلها، فمن الدمار الى التهجير الى تفكك الدولة وعدم قدرتها غلى القيام بواجباتها، الى الوضع الاقتصادي السيئ، حيث تشهد نقصا" فادحا" في الموارد المالية وخاصة في العملة الصعبة، وذلك نتيجة توقف صادرات النفط بعد سيطرة المجموعات المسلحة (داعش) على معظم حقول النفط واستغلالها عبر بيع الانتاج في السوق السوداء باسعار رخيصة، درَّت عليها ملايين الدولارات.

فقدت الدولة سيطرتها على مساحات شاسعة من أراضيها، واصبحت عاجزة عن القيام بوظائفها الاساسية، وانهار سعر صرف الليرة، وحصل نقص حاد في جباية الضرائب، وهروب كبير في الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتدمير هائل في البنى التحتية، وأدى كل ذلك الى ارتفاع مستوى البطالة الى حدود قياسية، وانخفاض الناتج المحلي بنسبة ٢٩,١ بالمئة بحسب تقرير اقتصادي صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.[٣]

في حالة الانهيار الشامل، يؤدي النزاع الاثني إلى القضاء على نظام الحكم القائم، وتتداعى اسس الدولة وركائزها، فتنهار المؤسسات وتعم الفوضى وتتحول الدولة إلى مناطق منفصلة يسيطر عليها أمراء الحرب، وهذا ما حصل في سوريا بعد خمس سنوات من الحرب. حالة العراق ليست بأفضل، فبعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ انهارت مؤسسات الدولة وتفكك الجيش وعمت الفوضى البلاد، فانفصلت كردستان العراق واسست جيش خاص بها وإدارة

---

(١) ـ محسن معوض، الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٧)، م د و ع، بيروت٢٠١٣،ص ١٣٧.

(٢) ـ أبراهيم غرايبة، الإثنية والدولة، عن الموقع الإلكتروني:
/www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/5/2

(٣) ـ محسن معوض، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

محلية وحكومة ومجلس نواب، وبالمقابل اسس الشيعة ميليشيات خاصة بهم أسموها "ميليشيات الحشد الشعبي" التي تشارك في القتال إلى جانب الجيش العراقي.

وقد كشف تقرير مؤشر الدول الهشة،[١] الصادر في تموز ٢٠١٤ وتقرير صندوق السلام ان غالبية دول الشرق الأوسط تدخل ضمن فئة الدول الهشة التي تعاني من: عدم استقرار أمني وسياسي، وانتهاك لحقوق الإنسان، واستمرار حالة الفقر، لا سيما في كل من سوريا والعراق. وحسب تقرير صندوق السلام الذي يعتبر ان العراق ما يزال في دائرة الخطر والفشل في ظل ازدياد الاحداث الامنية والتفجيرات وغياب حكم القانون والتهجير الكبير الذي يطاول العديد من الطوائف والمذاهب.

فقرة ثانية: الحلول الممكنة

مهما طالت النزاعات والحروب لا بد لها أن تنتهي ولا بد لايجاد حلول ناجعة لها، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق إلى حلول واقعية يمكن أن تشكل مخرجاً لنزاعات دول الشرق الأوسط آخذين بالإعتبار التركيبة الاجتماعية لشعوبها، وسنحاول ايجاز هذه الحلول باربعة، فإما استمرار الدولة الموحدة، دولة العدالة والرفاهية، دولة المؤسسات والمواطنة، وإما أن يكون الحل من خلال تطبيق صيغة الديمقراطية التوافقية كما هو الحال في لبنان وهذه الصيغة اثبتت نجاحها في العديد من دول العالم كسويسرا وبلجيكا وماليزيا.

وإما أن يكون التقسيم والتفتيت، وهذا الحل ليس مستبعداً خاصة مع وجود مشاريع كبيرة موضوعة لهذه الغاية كمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد (وهذا هو الخطر الأكبر) الذي يتوافق مع السياسات الصهيونية القديمة الجديدة، فتقسيم دول المنطقة على اسس اثنية ودينية ومذهبية يعطي لاسرائيل الذريعة بإقامة دولة دينية على أرض فلسطين، وذلك المشروع الذي تسعى إليه منذ تأسيسها. ويبقى الحل الرابع والذي يكثر الحديث عنه وهو الفدرالية، هذا النظام المعتمد في العديد من دول العالم وخاصة تلك التي تتشكل من إثنيات أو قوميات متعددة، ولكن للفدرالية مبادئ وشروط يجب ان تتوفر لتطبيقها.

إن التغييرات السياسية أو الأحداث العنيفة التي تحصل في الوطن العربي أو الثورات التي بدأت بتونس وتبعتها في مصر ومن ثم ليبيا إلى اليمن وأهمها وأخطرها سوريا، والتي لا زالت مستمرة وتزداد عنفا" وتعقيدا"، تحولت إلى نزاعات متشعبة الأوجه إقليمية، دولية، وداخلية، منها ما يأخذ شكل اثني – ديني أو مذهبي، ومنها ما يأخذ شكل عرقي.

---

[١] ـ كان اسمه حتى العام ٢٠١٤: مؤشر الدول الفاشلة

تكمن أهمية هذا التغيير السياسي في منطقة الشرق الأوسط انه إن تم التعامل معه بوعي فقد يؤدي إلى بناء دول ديمقراطية مستقرة تنعم بالأمن والإزدهار. هنا تبرز مجموعة من التساؤلات الكثيرة ومنها: هل ستصل هذه التحركات إلى تحقيق الطموحات التي تأمل الشعوب في الوصول إليها؟ وهل ستبقى الدولة القومية هي الصيغة المثالية لبناء الدولة؟ أم هل ستتحول المنطقة إلى دويلات اثنية ودينية تتقاتل فيما بينها؟

بند أول: التغيير الديموقراطي وتبادل السلطة

إن الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة – الأمة هو تحقيق الانصهار والاندماج بين مكونات المجتمع، حيث تجري عمليات الدمج في جميع مؤسسات الدولة وهياكلها التنظيمية. مما يؤدي إلى توليد الشعور لدى مواطنيها على أنها مشتركاً عاماً يقتضي الحفاظ عليه وعلى استمراريته. وعلى الدولة واجب العمل على جعل كل من مؤسساتها متاحة أمام جميع أعضاء المجتمع السياسي، بغض النظر عن التنوع الاثني بينهم والتفاوت الثقافي لا سيما من حيث الاصل الاجتماعي أو الدين أو العرق، بغية بناء مجتمع موحد داخل دولة موحدة.[١]

اظهرت معظم الدراسات للأنظمة العربية عن عدم امكانية التحول الديموقراطي وتبادل السلطة بطريقة سلمية، وهذا ما أشار إليه المفكر إدوارد سعيد بأن هذه الدراسات تنظر إلى الوطن العربي كفضاء من الاستبداد الشرقي لا يتحرك ولا يستجيب للحداثة،[٢] غير أن هناك العديد من الدراسات التي ترى أن عملية التحول الديموقراطي لا يمكن الحكم عليها خلال بضع سنوات. فالتحول الديموقراطي في الغرب احتاج قروناً للوصول إلى ما هو عليه اليوم وكذلك مرّ بعقبات وحركات من المد والجزر حتى استقر بصيغته الحالية، وما زال يتطور بتقدم الزمن.

وللتحول الديمقراطي ديناميات وشروط فمنهم من ربط شروط التحول الديموقراطي بالتحول فن بنية الاقتصاد، وازدياد دخل الفرد مثل "مارتن ليبست" "ودافيد ابتر" اللذان أشارا إلى صعوبة استقرار المؤسسات الديمقراطية الجديدة من دون تحقيق مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية.[٣]

وترى وجهات نظر أخرى أن العامل الاساسي في التحول الديموقراطي هو وجود تغيير في الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة، بمعنى تلازمها مع تحول في المسار الاجتماعي ومزيد من العمل على زيادة مستوى التعليم والوعي، ومشاركة المرأة. والواضح أن التحول

---

(١) - Roger scruton , The palgrave Macmillan Dictionary of political thought 3rd edition (New York palgrave Macmillan 2007) p334

(٢) - Edward saiol, orientalis (New York: penguin press, 1978) pp20-206

(٣) - عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد ٤٠٦/كانون الأول ٢٠١٢، ص٦١.

الديموقراطي وبناء دولة المؤسسات بحاجة إلى الاثنين معاً فالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى دخل الفرد ضروري، كذلك المطلوب وضع برامج ومخططات لزيادة مستوى الوعي الديني والسياسي لكافة فئات المجتمع المكونة لدول الشرق الأوسط.

أولا": إمكانية بناء دولة ديمقراطية

هنال الكثير من التحديات والصعوبات التي تقف عائقاً أمام بناء الدولة الموحدة الديموقراطية، وفي مقدمتها العوائق الهيكلية مثل: بقاء النخب السياسية في مواقعها، حدود التغيير في النظام السياسي وبناء مؤسسات تحقق إمكانية التناوب في السلطة والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات، الوعي الوطني ودرجة جيدة من الثقافة السياسية.

لكن هناك خصائص يتسم بها الحراك الشعبي قد تؤدي إلى انتاج انظمة سياسية أكتر ديموقراطية وخاصة بوجود الفئات الشبابية التي تمثل وعياً يتجاوز التفكير الديني القومي وقد يؤسس لثقافة مدنية، تساهم في بناء إجماع وطني وتعيد الحيوية إلى دور الاحزاب السياسية والمعارضة البناءة والديموقراطية التشاركية وتفعيل الرأي العام للمحاسبة.

إن زوال النظام من خلال اسقاط رموزه لا يؤدي بالضرورة إلى قيام دولة ديموقراطية مستقرة بل إن المرحلة الانتقالية يمكن أن تكون صعبة وطويلة. ويظهر ذلك من مؤشرات عديدة، كعدم الوضوح في ملامح المرحلة الانتقالية والطريقة التي يمكن أن تنتهي بها والانقسامات داخل المعارضة وتبدل الأهداف وانحرافها عن المسار الاساسي للتغيير.

لكن يتوقف نجاح نظام ديموقراطي جديد على العديد من المتغيرات والعوامل. فلو أخذنا المتغير الاجتماعي أي البنية الاجتماعية، ومدى وجود تجانس في المجتمع المتعدد الاثنيات والطوائف، ودور هذا المتغير في التحول الديمقراطي، لوجدنا الاهمية في التركيز على تفعيل التوافق بين مكونات المجتمع المختلفة لبناء دولة مؤسسات عادلة، يشعر فيها المواطن بالثقة والانتماء والأمان.[١]

ان الانقسام الطائفي في العراق حال دون وصول النخبة الجديدة الحاكمة إلى بناء دولة مؤسسات، فقد شعر المكون السني أنه مهمش وهذا ما دفع البعض إلى التحالف مع بقايا النظام القديم والوقوف بوجه السلطة الحاكمة ودفع الشعب العراقي تحت هذه السياسات الخاطئة من القتل والدمار والتهجير وعدم الاستقرار. فمنطق الاقصاء لا يؤدي إلى التغيير المنشود بل يستبدل نخبة أو سلطة مستبدة بسلطة أخرى جديدة، تمارس أساليب استبدادية وبعيدة عن مبدأ الحرية والديموقراطية.

---

(١) - شاكرالأنباري، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠٠٧، ص٣٤.

يتمثل العامل الآخر في طريقة التعامل مع المؤسسات السياسية الحالية والموقف منها، وضرورة إصلاحها للحد من الفساد والهدر وسوء استعمال السلطة، أضف إلى ذلك إجراء التعديلات الدستورية اللازمة بما يتلاءم مع تطور الفقه القانوني والدستوري ومع متطلبات التكوين الاجتماعي للدولة. مع التركيز على إعادة هيكلة المؤسسات الامنية والحد من تدخلها في السياسة. وتعزيز ثقافة ومؤسسات المحاسبة والمراقبة وهذا يجب أن يضطلع به جميع فئات المجتمع من أحزاب سياسية إلى نقابات مهنية إلى مجتمع مدني.[١]

ويأتي العامل الثالث والمتمثل بمدى قدرة والتزام النخب السياسية الجديدة في تسيير المرحلة الانتقالية، والخوف من التفاف هذه النخب على الديمقراطية واحتكارهم السلطة والمؤسسات الدستورية وفرض القيود على الحريات العامة تحت ذرائع مختلفة. وكذلك الخوف من تأثير نفوذ رجال الدين الذي ما زال كبيرا" داخل مجتمعاتنا، وسلطة المال التي تاخذ الدور الأكبر والمسيطر اليوم، وهناك دور المؤسسة العسكرية وتأثيره على عمل جميع المؤسسات في الدولة: التشريعية والقضائية والتنفيذية وباقي المؤسسات والوزارات.

أما الاقتصاد فهو العامل الرابع الذي ينبغي الاهتمام به نظراً لأهميته في بناء الدولة، وخاصة توزيع الثروة بشكل عادل بين مكونات المجتمع بغض النظر عن الدين او العرق او الميول السياسية، وكذلك رفع مستوى الدخل الفردي، إضافة الى العمل على تخفيض نسبة البطالة في المجتمع، والسعي إلى وضع الخطط الإقتصادية الملائمة والناجعة لبناء اقتصاد متين ومتكامل بين جميع القطاعات السياحية والصناعية والخدماتية.

ويأتي المحيط الإقليمي كعامل أخير يساعد أو يعرقل التغيير الديومقراطي، فوجود العدو الصهيوني في هذه المنطقة يشكل عاملاً معرقلاً للتحول الديموقراطي، الذي إن حصل سيربك الكيان الاسرائيلي، كونه يتبجح بأنه واجهة الديمقراطية الوحيدة في هذا الشرق الغارق في الدكتاتوريات والقمع والجهل. ويأتي خطاب نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي في ايار ٢٠١١ كنموذج لهذا النوع من الخطابات المضللة.[٢]

بند ثاني: الديموقراطية التوافقية

ولد مفهوم الديموقراطية التوافقية في ظروف الانقسام المجتمعي والتباينات الاثنية والدينية وضعف الوحدة الوطنية، وعدم الاستقرار السياسي في الدول التعددية. وتشكل الديموقراطية التوافقية نموذجاً من نماذج الحل لمسألة المشاركة السياسية في المجتمعات

---

[١] - عبد القادر العلي، مرجع سابق، ص٧٠.

[٢] - Transcript: Israel prime minister Binyamin Netanyahu's address to congress Washington post 24/5/2011

التعددية هذه المجتمعات المجزأة بفعل الانقسامات الدينية والاثنية والثقافية، كما أن الاحزاب السياسية ووسائل الاعلام والمؤسسات التعليمية تنظم بداخلها على اساس هذه الانفسامات وكان "آرند لايبهارت" أول من أطلق تسمية "الديموقراطية التوافقية" في كتابه المعروف "الديموقراطية التوافيقة في مجتمع متعدد" الصادر عام ١٩٦٩. بينما أختلف آخرون في التسمية، فيورك شنايدر أطلق عليها أسم "الاتفاق الرضائي"، أما عالم الاجتماع بنغهام باول فاطلق عليها عبارة "التجزؤ الاجتماعي".(١)

هناك تسميات أخرى مثل: الديموقراطية الطائفية، أو الديموقراطية التعاقدية وغيرها من التسميات. وبعيداً عن هذه المسميات فهناك تمايز بين الديموقراطية الاغلبية والديموقراطية التوافيقة، في حين أن الأولى تقوم على المبادئ التي حددها المفكرون الاوروبيون مثل مونتسكيو ولوك والتي يمكن تلخيصها في اعتبار الانتخابات هي الاساس من خلال إعتماد قاعدة الأكثرية والأقلية.

وقد بدأ تطبيقها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين أن الديموقراطية التوافقية طبقت في العديد من الدول دون وجود أي شكل من أشكال التنظير لها، وإنما جاءت نتيجة حاجة هذه المجتمعات التي تتميز بعدم التجانس والانقسام، فالانقسامات الاجتماعية في المجتمعات التعددية والاختلافات السياسية تؤدي إلى عدم الاستقرار وبالتالي إلى انهيار الديموقراطية.(٢) وقد نجحت بعض الدول التي تتشكل من مجتمعات متعددة الاثنيات والطوائف، في التنعم بالاستقرار السياسي والامني وذلك بتطبيق هذا النوع من الديموقراطية، أي الديموقراطية التوافقية.

أولا": نشر الديموقراطية التوافقية وتطورها.

تعد الديموقراطية التوافيقة كمفهوم ومصطلح، من المفاهيم الحديثة النشأة، وتعود إلى ستينيات القرن العشرين، عندما تم تطبيقها في بلدان أوروبا الغربية (مثل: سويسرا، بلجيكا، النمسا، هولندا) حيث بدأ بعض المفكرون بدراسة التجربة الديموقراطية في الدول الاوربية الصغيرة ذات البناء الاجتماعي التعددي، المؤلف من عدد من الجماعات المتباينة أثنياً دينياً ثقافياً وطبقياً، والتي قد تثير الاشكالات والنزاعات فيما بينها، غير أنها مستقرة سياسياً، وانتهى

(١) ــ موستف يونس، الديمقراطيةُ المحدثة سياق أزمة ومحاولات انبعاث، مجلة المستقبل، العدد ، ص ١٥٢.
(٢) - آرند لايبهارت، الديموقراطية التوافيقة في مجتمع متعدد، ترجمة حسين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية- بيروت ٢٠٠٦، ص١١.

هؤلاء المفكرون إلى تبني وجهة نظر، وهي أن مصدر هذا الاستقرار السياسي عائد وبالرغم من الانقسامات الاجتماعية إلى تبني نظام حكم اسموه "الديموقراطية التوافقية".[١]

على صعيد الدول العربية بدأ الاهتمام بالديموقراطية التوافقية عملياً في بدايات الثمانينات من القرن العشرين في محاولة من قبل مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرياض عام ١٩٨٢ لإيجاد حل للحرب اللبنانية، ويمكن القول أن اتفاق الطائف رغم العديد من التحفظات عليه هو تطبيق لبعض من أركان الديموقراطية التوافقية.

تضمنت دراسة للدكتور كمال المنوفي عن النظم السياسية اشارة عن النموذج اللبناني في المشرق العربي بقوله "إن البيئة اللبنانية قد أملت الأخذ بنظام الديموقراطية الطائفية غير أنها كانت تموج بالعديد من الظروف غير المؤاتية،[٢] والحقيقة التي لايمكن نكرانها هي أن الديموقراطية التوافقية نشأت وتطورت في البيئة الغربية في الدول الاوروبية الصغيرة المتباينة اجتماعياً. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل يمكن للديموقراطية التوافقية أن تكون حلاً وتنجح في إنهاء النزاعات في دول الشرق الأوسط ذات المجتمعات المتباينة اثنياً ودينياً؟

ثانيا": خصائص ومتطلبات الديموقراطية التوافقية

ثمة خصائص أربعة قد تم تحديدها والتي يجب توافرها لنجاح تطبيق الديموقراطية التوافقية وغياب أي ركن أو خاصية سيؤدي إلى فشل هذه الديموقراطية ويمكن ايجازها بالتالي:

١- الائتلاف الواسع:

يعد الائتلاف الواسع، الركن الأهم في الديموقراطية التوافقية، وهو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة التكوينات الاجتماعية وعبر عن ذلك ليبهارت بقوله "إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد".[٣] ويمكن أن يظهر في اشكال مختلفة، كحومة ائتلافية موسعة في النظم البرلمانية، أو مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار اصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي.

٢- الفيتو المتبادل: أو حكم "الاغلبية المتراضية"، التي تستعمل الفيتو كحماية اضافية لمصالح الاقلية الحيوية طالما أن القرارات تتخذ وفقَ قاعدة الاغلبية، بالمقابل هناك خوف من أن هذا الحق يمكن أن يؤدي إلى استبداد الأقلية وبذلك يؤثر سلباً على عمل الدولة وعملية

---

[١] - كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٥، ص٢١٨.

[٢] - كمال المنوفي، المرجع نفسه، ص ٢٤١- ٢٤٤.

[٣] - آرند لايبهارت، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨- ٤٩.

اتخاذ القرارات، ولكن يجب عدم الإفراط في استعمال الفيتو حتى لا تصل الأمور إلى وقف عمل المؤسسات أو تعطيلها، كما هو حاصل في لبنان. وتجدر الاشارة إلى أن الفيتو قد يكون تفاهماً عرفياً غير مكتوب، أو قاعدة متفق عليها رسمياً، وقد يكون رسمياً كما هو في النسما أو غير رسمي كما هو في هولندا.

٣- النسبية:

النسبية كمعيار اساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالالت الخدمة المدنية والمؤسسات العامة. ويقصد بها أن تشارك جميع مكونات المجتمع كل حسب حجمه السياسي والاجتماعي، في تولي الوظائف العامة الحكومية والادارية، فمن شأن ذلك اعطاء الجميع الفرصة في اتخاذ القرارات وابعاد النظام السياسي عن المشاكل وعدم الاستقرار. ولكن لا يضمن التمثيل النسبي تحقيق أو معالجة كافة الصعوبات التي تعترض استمرارية الحكم وخاصة إذا كان هناك قرارات تحتمل القبول أو الرفض وغاب عنها الاجماع.

٤- الاستقلال القطاعي:

يعني ذلك درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في ادارة شؤونه الداخلية الخاصة، باستثناء الشؤون التي تعني الجميع والتي تتخذ القرارات بشأنها من كل القطاعات. ورغم أن الفيدراليه مطبقة في دول غير تعددية فهي تعد شكلاً من أشكل الاستقلال القطاعي، وتتلاقى مع الديموقراطية التوافقية في منح الولايات استقلالاً من ناحية وتمثيلها في البرلمان الفدرالي من ناحية آخرى.

لكن في الدول متعددة الاثنيات والأديان وغير المتجانسة تكون اللامركزية هي الحل الأفضل لاستقرار وبقاء الدولة. وتبقى الادارة الذاتية ركيزه اساسية في الديموقراطية التوافقية بغض النظر عن شكل الاستقلال القطاعي، لانها تعتبر وسيلة لطمأنة الأقليات ولتفادي النزاعات وتعزيز الثقة بين المكونات المختلفة.[١] إن نجاح الديموقراطية بشكل عام والتوافقية بوجه الخصوص مرهون بمجموعة العقبات الثقافية السياسية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار خصائص الديموقراطية التوافقية كحزمة واحدة دون انقاص أي خاصية منها.

---

[١] - رشيد عماره، الديموقراطية التوافقية دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة زانكوي سليماني، العدد ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٠، ص١٣٨.

ثالثا": العراق والديموقراطية التوافقية

تقضـي الضـرورة دراسـة واقـع وتكـوين بلـد مثـل العـراق ومـا إذا كـان يمكـن تطبيـق الديموقراطيـة التوافقيـة فيـه. شكلت الديمقراطيـة التوافقيـة جـدلا" واسـعا" بـين الأوسـاط السياسـية العراقية، بعد انهيار النظام البعثي في ٢٠٠٣، حيث أعتمدت كمبدأ لتأسيس دولة ما بعد صدام حسين بتوافق القوى السياسية الممثلة للمكونات العراقية المختلفة. واحتدم الجدل أكثر بعد دعوة نـوري المـالكي لتجـاوز هذا النـوع مـن الديمقراطيـة، وذلـك باعتمـاد ديمقراطيـة الأكثريـة والأقليـة السياسية، في حين تمسك الأكراد بمبدأ التوافق كونه الضامن لحقوق الأقليات.

يتميز المجتمع العراقي بالتنوع والتعدد الإثني والديني والعرقي، غير أن ذلك لا يعطي التبريـر الكـافي للأخذ بالديموقراطيـة التوافقيـة، فرغم الانسـجام والتعـايش السـلمي بـين مكونـات المجتمـع العراقـي لفتـرات طويلـة، أدى بعـض سياسـات القهـر والإكـراه إلـى زيـادة الهـواجس والمخـاوف وزعزعـة الثقـة بين هذه الفئـات، وبعد فشل النظـام السياسـي السـابق فـي حل الأزمـة السياسية وإصـلاح الأمور، عاش الشعب العراقي فترة من غياب الحريات وحرمانه من متابعة التطورات التي تحصل في العالم.

فقد غاب عن الحياة السياسية في العراق وجود أي دور للمجتمع المدني أو المعارضة السياسية، إضافة إلى حصول شرخ كبير بين المكونين العربي والكردي نتيجة ممارسات صدام حسـين القمعيـة ضـد الأكـراد، أدى الـى انفصـال منطقـة كردسـتان العـراق عـن الـوطن الأم، وبالنتيجـة انقطـاع الـتلاحم الـوطني الـذي كـان قائمـا" بـين مكونـات الشـعب العراقـي رغـم الظلـم والقهر الذي عاشه.

وما زاد الأمور تعقيداً، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين، كثرة الأحزاب التي تقوم علـى الفكـرة الطائفيـة أو العرقيـة ولـيس علـى الفكـرة الوطنيـة، فاصـبحت الديموقراطيـة التوافقيـة ضـرورة لاجتيـاز هذه المرحلـة الصـعبة مـن الانقسـامات الحـادة داخـل المجتمـع العراقـي. وهكذا تبـرز تحـديات كبيـرة فـي المرحلـة الانتقاليـة التـي يمـر بهـا العـراق، والتـي تتعلـق بالمصـالح المستقبلية والحقوق لجميع فئات المجتمع.(١)

وهنا لا بد من الإشارة إلى دور الولايات المتحدة الأميركية، حيث سعت ومنذ دخولها العراق إلى تطبيق الديموقراطية التوافقية، وقامت بتقسيم العراق إلى ثلاثة مكونات: سنة، شيعة، وأكراد وقد اسفرت جهودهـا عـن تطبيـق نـوع مـن التوافقيـة السياسـية مـن خـلال تشكيل مجلس الحكم بموجب اللائحـة التنظيميـة رقم ٦ فـي ١٣ تموز ٢٠٠٣، فتم منح العرب السنة خمسة

(١) ـ رشيد عماره، مرجع سبق ذكرة، ص١٤٣.

مقاعد والشيعة ثلاثة عشر مقعداً والأكراد خمسة مقاعد ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وهذا ما شكل بداية لتأسيس الطائفية السياسية المؤسساتيه.[1] خلال عملية كتابة الدستور فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العرب السنة في اللجنة المؤلفة لهذا الغرض. وقامت أيضاً بممارسة الضغوط على جميع الأطراف للوصول إلى توافقية حقيقية عندما كانت القوى السياسية والمؤسسات الرسمية تفشل في ذلك.

نلاحظ من متابعة الوضع السياسيي العراقي بعد ٢٠٠٣ عدم وضوح النهج السياسي العراقي، وتحديدا" في العديد من مواد الدستور، خاصة المادة الثانية الفقرة (أ) و (ب)، فقد جاءت الاشارة إلى الديموقراطية بعمومية مطلقة دون تحديد نوعية واسس هذه الديموقراطية. وفي قراءة للعديد من المواد تبين أنها تؤكد على الأغلبية المطلقة، والأغلبية البسيطة، وأغلبية الثلثين، وهي بذلك تقر بديموقراطية الأكثرية وليست الديموقراطية التوافقية.

وقد تجاوز القيمّون على العملية السياسية النصوص الدستورية وأخذوا بالديموقراطية التوافقية في كثير من الامور، ابتداءاً من تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، إلى توزيع المناصب السيادية بين السنة والشيعة والأكراد (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس النواب، الوزراء، ..الخ). لكن تجدر الاشارة إلى أن هناك بعض المواد في الدستور فيها مضامين الديموقراطية التوافقية كالمادة التاسعة (تكوين القوات المسلحة) والمادة ٤٩ (تكوين مجلس النواب) والمادة ١٤٢ (تعديل الدستور).[2] وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: هل تتوفر شروط أو أركان الديموقراطية التوافقية في العراق؟

للاجابة على هذا السؤال نلاحظ أن السلطات العراقية بعد العام ٢٠٠٣ أرادت تشكيل ائتلاف واسع، والذي يعتبر ركن من أركان الديموقراطية التوافقية بتشكيل المجلس السياسي للأمن الوطني، غير انه لم يكن دستورياً، بسبب عدم اشارة الدستور إلى تشكيل مثل هذا الائتلاف، لا ضمن السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية، وكان دوره السياسي محدوداً، وفاعليته ليست ذات أهمية، وقراراته غير ملزمة، ولم يتمكن من حل أي مشكلة من المشاكل التي يعاني منها العراق. اضافة إلى تحديد فترة زمنية لعمله، وهذا ما يناقض شروط استمرارية الائتلاف الكبير في احدى السلطات الرئيسية للدولة كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية كسويسرا وبلجيكا.

فيما يتعلق بالفيتو المتبادل، لم يراعَ هذا الشرط في اشراك كافة مكونات وأطياف المجتمع العراقي، فنتج عن ذلك بقاء العديد من الأقليات خارج السلطة وبالتالي دون فيتو

(١) ـ اللائح التنظيمية رقم ٦ لسلطة الائتلاف في ١٣ تموز ٢٠٠٣، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٧، في ١٧ حزيران ٢٠٠٣.
(٢) ـ دستور الجمهورية العراقية، ٢٠١٦.

وتحت طغيان الأكثرية. أما الركن الخاص بالتناسب فقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق التناسب في توزيع المناصب وخاصة الحكومية منها، وايضاً في المؤسسات الأمنية والسياسية والخدماتية، إلا أن ذلك لم يثمر نجاحاً على الصعيد العملي فهناك بعض المحافظات في العراق ليست لها ممثل في مجلس النواب، أو وزير في الحكومة، وقد اقتصر الأمر على عدد من المسؤوليين في الأحزاب السياسية.

أما بالنسبة للاستقلال القطاعي، فلم يطبّق هذا المبدأ إلا في إقليم كردستان، على الرغم من اقرار الدستور العراقي بالنظام الفدرالي، وبقيت الاقاليم الأخرى تطبق فيها مركزية إدارية مفرطة، فرئيس مجلس الوزراء يتدخل حتى في تعيين المسؤولين الأمنيين وبعض الموظفين كرؤساء الجامعات.

يقول آرند لايبهارت "إن الميول الصراعية الموجودة في التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، وأن من شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي".[١] وغالبية النخب السياسية العراقية لديها ميول صراعية إلى درجة انه ذهب الآلاف من الضحايا من خلال الحروب الطائفية والعرقية التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

كان لبعض القادة العراقيين مواقف رافضة للديموقراطية التوافقية كرئيس الوزراء نور المالكي، فيما أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني تمسكه بالديموقراطية التوافقية. أما من جهة الأحزاب السياسية فقد كان لها مواقف متناقضة من هذه الديموقراطية حيث رحب كل من التحالف الكردستاني وحزب الفضيلة بالفكرة، ولكن عارضها آخرون كالنائب في الائتلاف العراقي الموحد جابر حبيب وغيره.

إن مفهوم وبرامج الاحزاب السياسية العراقية هي خليط من الاعتبارات الاثنية، الدينية، المذهبية والعرقية، وبعيدة كل البعد عن المفهوم الوطني. فهي أحزاب ممثلة للطوائف والمذاهب وليست للشعب العراقي، ومع سيطرة الأحزاب الكبيرة والفاعلة قامت باقصاء الأحزاب الأخرى، حيث شعر جزء من المجتمع العراقي بأنه مهمش وهذا السلوك الاقصائي لا ينسجم مع الديموقراطية التوافقية لانها تحتاج إلى التعاون والتوافق والرضا المتبادل. ما زال مستقبل الديموقراطية التوافقية في العراق يكتنفه الغموض ويواجهه العديد من الصعوبات والتحديات، فالتجربة الديموقراطية في العراق حديثة النشأة وتعاني من سوء التطبيق.

---

(١) - آرند لايبهارت، مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

رابعا": لبنان والديموقراطية التوافقية

لبنان مجتمع تعددي يحوي على عدد من الفئات الدينية المتنوعة، وينقسم لبنان إلى مجموعتين من الطوائف، الاسلام ويتوزع على عدد من المذاهب أكبرها السنة والشيعة، والمسيحية وتتوزع على مذاهب كثيرة أكبرها الموارنة والارثوذكس والكاثوليك وتتساوى تقريباً مجموعتا الطوائف المسيحية والاسلامية من حيث العدد. ويمكن تشبيه الطوائف اللبنانية بالفئات الدينية الايديولوجية في الديموقراطيات التوافقية الأوروبية. وقد أطلق الرئيس شارل حلو عليها صفة "العائلات الروحية" في أول خطاب رئاسي عام ١٩٤٦.

لبنان ديموقراطية توافقية منذ استقلاله عام ١٩٤٣ حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. فقد قضى الميثاق الوطني غير المكتوب الذي عقد ايام الاستقلال من خلال ائتلاف واسع لاصحاب المناصب العليا. في ما وصفه "بيير روندوت" بنظام "شبه رئاسي": رئيس جمهورية ماروني، رئيس الحكومة سني ورئيس مجلس النواب شيعي وارثوذكسي نائباً لرئيس الحكومة ونائباً لرئيس مجلس النواب.(١)

كانت الوسائل المعتمدة في انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان نسبية من حيث المفعول مع أنها لم تكن تنتمي إلى أنظمة التمثيل النسبي المالوفة.(٢) فانتخاب رئيس الجمهورية يحصل دون تنافس بين الطوائف ولكن بأكثرية نيابية، والانتخابات النيابية تجري وفقاً للتعددية ونظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية وكل لائحة تعكس التركيبة الطائفية للدائرة الانتخابية، وتغير عدد الدوائر وحجمها والعدد الاجمالي للنواب على مر السنين غير أنه بقيت النسبة ستة نواب مسيحيين وخمسة نواب مسلمين، أما بعد اتفاق الطائف فاصبحت نسبة النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وقد كانت النسبية تراعى بشكل صارم في تعيين الموظفين في الإدارات العامة وخاصة وظائف الفئة الأولى.

يعتبر الاستقلال الفئوي سمة توافقية اساسية أخرى من سمات الديموقراطية في لبنان فالدولة لا تتدخل في مجال العلاقات الاجتماعية الداخلية للطوائف، ولكل منها مؤسساتها التعليمية والصحية وحتى الاقتصادية، علاوة على قوانين الاحوال الشخصية المتعلقة بأمور الزواج والطلاق والإرث، التي تختلف من طائفة لأخرى، أضف إلى ذلك وجود محاكمها الخاصة بها. أما لجهة الفيتو المتبادل فيعد أصلاً من اصول النظام السياسي اللبناني وإن كان غير مدوّن في نص دستوري.

(١) ـ غسان سالم، قراءة في كتاب (الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها)، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٦٢، ٢٠٠٩.
(٢) ـ آرند لايبهارت، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

يمكن القول بأن أداء الديموقراطية التوافقية في لبنان كان بالإجمال مرضياً لأكثر من ثلاثين سنة، مع وجود العديد من نقاط الضعف أهمها المآسسة غير المرنة للمبادئ التوافقية. تعرض لبنان قبل العام ١٩٧٥ تاريخ بداية الحرب الأهلية المشؤومة لهزات داخلية مرات عدة، ولكنه تمكن من البقاء كدولة موحدة بالرغم من نتائجها، وأبقى ضررها محدوداً، وخير دليل على ذلك الحرب التي اندلعت سنة ١٩٥٨ والتي انتهت بنتيجة لا غالب ولا مغلوب.

إن التجربة اللبنانية للديموقراطية انتجت نظاماً معاقاً مع مديونية عالية، وخلل فاضح في التنمية وحروب أهلية متكررة، وضربت الطائفية جميع مكونات الشعب اللبناني، وتفاقم عقم المؤسسات الحكومية وتوقف بعضها عن العمل، ويمكن القول بأن لبنان اصبح دولة فاشلة بكل المقاييس المعروفة. أما فشل التجربة التوافقية في لبنان، هو إخفاق للديمقراطية بشكل عام، وليس للنظام التوافقي لان النظام التوافقي الذي كان متبعا" في لبنان لم يطبق بشكله الصحيح، وكانت تعطى الغلبة لفئة معينةعلى حساب الفئات الأخرى.

بند ثالث: خطر التقسيم

إن فكرة تقسيم الشرق الأوسط من جديد ليس وليد الصدفة أو فقط نتيجة النزاعات الحاصلة الآن فيه، فهناك العديد من المشاريع التقسيمية التي وضعت في العقود الأخيرة لهذا الهدف. وقد كثرت المصطلحات والتسميات فمن "الشرق الأوسط الكبير" إلى مشروع برنارد لويس الذي ينص على تقسيم الشرق الأوسط وفق الدين والعرق، والذي قدمه إلى الإدارة الأميركية ووافق عليه الكونغرس الأميركي عام ١٩٩٣. إلى طرح زبيغنيو بريجنسكي عام ١٩٨٠ مستشار الأمن القومي الأميركي في عهد جيمي كارتر القاضي باشعال المزيد من الحروب من أجل إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بصورة مغايرة لاتفاقية سايكس– بيكو.

أما مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" فقد تم تقديمه من قبل وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية كوندوليزا رايس في حزيران ٢٠٠٦ في تل أبيب.[1] ويتمثل هذا المشروع في خلق منطقة من عدم الاستقرار والفوضى والعنف يمتد من لبنان وسوريا وفلسطين إلى الخليج العربي إيران وصولاً إلى حدود أفغانستان.

مع احتدام الاستقطاب الاقليمي والدولي وتفاقم الوضع العراقي وتأثير الحرب السورية على دول المحيط تبرز مشاكل العيش المشترك بين مكونات المجتمع المختلفة، ويتصاعد الخطاب التكفيري والاقصائي ومفردات الأقليات والتقسيم والتفتيت. وتعود المسألة الشرقية من

[1] - مهدي داريوس، خطط لتفكيك وإعادة تركيب دول الشرق الأوسط، ترجمة عبد علي سلمان، مجلة GLOBAL RESEACH، ٢٠١٢/١١/٧.

جديد عبر النزاعات الاثنية والطائفية في العراق وسوريا. إزاء تداعيات هذين النزاعين بالإضافة إلى هشاشة أوضاع لبنان والأردن وانهيار الوضع الفلسطيني تعود نغمة "سايكس – بيكو" الجديدة والتي تبشر بتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ وخاصة بعد فشل بناء الدولة الوطنية وتعاظم البعد الديني في السياسة وزيادة الانقسام الطائفي، وخاصة السني– الشيعي.

إننا أمام وضع معقد لا نعرف كيف سينتهي: هل بتقسيم دول المنطقة وتغيير الحدود، أم بقيام كيانات وأنظمة جديدة؟ ثم ما هو مصير الاثنيات الدينية والأقليات في هذا الشرق؟

تشهد دول المشرق العربي سقوط الحدود وضرب صيغة الدولة الوطنية الموحدة، وتنشأ كيانات دينية ومذهبية ومنظمات أصولية عابرة للحدود، تتناقض مع مفهوم الدولة – الأمة. وتتزاحم المصالح الدولية والمشاريع التقسيمية لرسم خرائط جديدة للمنطقة بما يتلائم مع أهدافها الاستعمارية والتوسعية.

ظهر جلياً منذ بداية القرن الواحد والعشرين فشل معظم دول الشرق الأوسط في فتح نظمها أمام المشاركة السياسية الأوسع وكذلك فشل مأسسة التعددية الاثنية والدينية، وأوصل استخدام القوة المفرطة من قبل هذه الانظمة ضد مجتمعاتها المطالبة بالحرية والديموقراطية إلى تفكك هذه الدول داخليا" وتفكك قواتها المسلحة النظامية، وتعتبر العراق وسوريا خير مثال عن هذه الانظمة.[١]

أولا": لبنان والتهديد الطائفي

ان الجماعات والطوائف في لبنان هي التي تتحرك وتفعل، أما المواطن فيبقى خارج المسرح السياسي والإجتماعي. وكل طائفة أو جماعة إثنية تعتبر نفسها مجتمعا" قائما" بذاته، لا تربطه بالجماعات والطوائف الأخرى الا الروابط التي تفرضها المصالح الخاصة وفكرة التعايش، وبذلك يغيب المجتمع الوطني المتماسك. وتتحول الحياة السياسية الى عمليات تجاذب وضغط متبادل، تمارسها كافة المكونات لتحقق لنفسها بعض المكاسب، ولو أدى ذلك الى قيام صراعات ومعارك مضرة بالوطن والشعب.[٢]

أما الدولة فقد تحولت الى هيكل دون تأثير او فعالية، وأصبحت من الضعف بمكان حيث لم تعد تقوم بدورها المنصوص عنه في الدستور، ومؤسساتها مسخّرة للعمل لحساب زعماء الطوائف والمتنفذين، الذين أصبحوا المرجع الوحيد لكل طالب وظيفة او خدمة،

---

[١] - يزيد صايغ، الحروب العربية الجديدة، جريدة الحياة، ١٩/أيلول/٢٠١٤.
[٢] - جان بولس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

وأصبحت مؤسسات الدولة، وزاراتها، إداراتها ومصالحها مقسمة وموزعة حصصا" بين الزعماء وأزلامهم، وأضحت الدولة مصدرا" للثراء والسلطة والنفوذ.

إن الخلل في بنية النظام اللبناني والتعطيل الذي يصيب مؤسساته الدستورية وعلى رأسها العجز عن انتخاب رئيس للجمهورية هو الخطر الذي يهدد الوجود اللبناني بمعناه الوطني. دون إهمال نزوع قسم من القوى السياسية الفاعلة إلى تقديم هوياتها الدينية والمذهبية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، إضافة إلى ارتباطها بمشاريع خارجية متناقضة ومتضادة، مما ينعكس على الداخل اللبناني توترات ونزاعات قد تؤدي إلى نتائج كارثية. وقد فتح انفجار الهويات المذهبية والعرقية في المنطقة الباب أمام تبرير تجاوز الحدود، بما يوحي بأن الجامع الوطني اللبناني ووحدة الشعب لم يعودا من الخيارات الاستراتيجية.[١]

أظهرت التجارب السابقة التي مر بها المجتمع اللبناني بجميع مكوناته خلال العقود الماضية، أن الخيار الوحيد لبناء الدولة هو خيار الانتماء الوطني، أما باقي الخيارات فلا مستقبل لها. ورغم التحديات والصعوبات التي واجهت بناء مفهوم دولة المواطن فما زالت الصيغة اللبنانية توفر الحد الادنى من شروط استمرارية المؤسسات والكيان. حيث أرست وثيقة الوفاق الوطني أصول المشاركة الجماعية في السلطة على قاعدة مشاركة جميع المكونات الدينية في الحكم، وإقامة التوازن داخل مؤسسات الدولة، تمهيدا" لنضوج الظروف الداخلية وتطبيق كامل بنود إتفاق الطائف، وخاصة بند إلغاء الطائفية السياسية.

نحن اليوم أمام تحدٍ كبير يهدد وجود لبنان ككيان موحد، وسط الحروب الدائرة في المنطقة من سوريا والعراق إلى اليمن، ووسط التجاذبات الإيرانية السعودية وإرهاصاتها المذهبية، وانعكاساتها على الداخل اللبناني بجميع مكوناته. فلا بد من الإشارة هنا الى ان تقسيم لبنان فكرة مستحيلة التحقق، وذلك للعديد من الأسباب: أولها، ان جغرافية لبنان وحجمه الصغير لا يمكن ان يسمح بتجزئته لأكثر من دولة، اما السبب الثاني، فهو توزع المذاهب والطوائف المتداخل والذي يصعب الفصل فيما بينها، وليس آخرها الجذور التاريخية المشتركة، الثقافية والاجتماعية، إضافة الى العادات والتقاليد المتبعة بين جميع مكونات المجتمع.

ثانيا": العراق وبداية التقسيم

تكثر الأبحاث والكتابات حول مصير العراق ومستقبله، هل سيبقى دولة مركزية موحدة بحدودها الجغرافية وتكويناتها البشرية، أم يتجه إلى التجزئة والتقسيم على قواعد اثنية عرقية ومذهبية؟

---

[١] - علي الأمين، الهويات المذهبية تهددنا جميعاً، جريدة البلد، ١٤حزيران ٢٠١٥.

إن بداية الأزمة في العراق يعود إلى نشأة الدولة الحديثة العراقية وطبيعة المكونات السياسية والاجتماعية فيها. وكان الدور الفاعل في تفاقم الأزمة للنخب السياسية بقواعدها الطائفية والقومية عن طريق سياسات تمييزية، زادت من عمق الفجوة بين المجتمع العراقي بجميع فئاته وأيضا" بين نخبه السياسية والعسكرية. وجاء استبداد النظام البعثي وممارساته ليمنع بلورة حياة وطنية تسمح للشعب العراقي بممارسة دوره في تطوير بلده على أسس من الديموقراطية والحرية والمساواة.

يؤكد رئيس مجلس العلاقات الخارجية الاميركية ريتشارد هاس أن الشرق الأوسط القديم سوف يتفكك، وأن المسالة مسألة وقت.[١] وربما بات تقسيم العراق قريب التحقيق إلى دول ثلاث، بين دولة كردية في الشمال ومؤسساتها أصبحت جاهزة، ودولة سنية في الشمال الغربي وبغداد، ودولة شيعية في الجنوب.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أخذ الأكراد يطالبون "بوطن قومي" لهم خاصة أن قضيتهم أصبحت تتداول بين الدول الكبرى اضافة إلى وعود بريطانية بأخذ تطلعاتهم الوطنية المشروعة بعين الاعتبار.[٢] وقد استفاد الأكراد من الاحتلال الأميركي للعراق وسعوا إلى تغيير الأوضاع على الأرض لتعزيز استقلالية إقليم كردستان التامة عن بغداد، خصوصاً أن هذا الاقليم يتمتع بالعديد من ركائز الدولة المستقلة كالحكم الذاتي المعمول به منذ حوالي العقدين، واستغلوا أيضاً الفوضى الناجمة عن هجوم "داعش" فوضعوا يدهم على مناطق متنازع عليها مع بغداد وتحديداً إقليم كركوك الغني بالنفط، واقترح رئيس الإقليم مسعود البرزاني في تموز ٢٠١٥ المصادقة على قانون تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإقليم كردستان توطئة لإجراء إستفتاء حول حق تقرير المصير للشعب الكردي.

يؤشر هذا كله إلى التوجه القائم لدى الأكراد بالانفصال عن العراق وانشاء دولتهم المستقلة. ولكن لغاية تاريخه لم تقم أية دولة أجنبية بالإعتراف بكردستان العراق كدولة مستقلة، حتى الولايات المتحدة التي تقدم الرعاية لحكومة اقليم كردستان منذ حوالي ٢٥ سنة لم تشجع الاكراد يوماً على اعلان استقلالهم عن العراق.

إضافة الى موقف دول الجوار تركيا، سوريا وايران المعارض لقيام دولة كردية مستقلة داخل حدود العراق، لأن من شأن ذلك ان يؤجج الميول الإنفصالية لأكراد هذه الدول، وبالتالي يمكن ان يشكل حافزا" لإنفصال باقي الأقليات. ولكن من الصعب تجاهل الواقع الموجود حاليا"

---

[١] - تيسير عبد الفتاح، إعلان الخلافة الاسلامية، استقلال كردستان العراق، تقسيم سوريا والعراق، موقع www.aljazeera.net/knowbdge تاريخ الدخول ٢٠١٦/٣/٢٥.

[٢] - محمد عمر مولود، مرجع سابق، ص٢٧٨.

في كردستان العراق بمؤسساته العامة وبثقافة شعبه المختلفة عن ثقافة بقية مكونات الشعب العراقي، وبوجود مقومات الدولة من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، إضافة الى القوات العسكرية المنظمة.

ثالثا": تقسيم سوريا واستقرار المنطقة

إن فكرة تقسيم سوريا ليست جديدة، فقد حاول الفرنسيون وأثناء انتدابهم على سوريا تقسيمها وقد جرت محاولتان لإقامة دويلات مذهبية واحدة درزية وأخرى علوية، وذلك لضرب الثورة السورية ولكنهم فشلوا في المحاولتين.

أما اليوم وبعد تصاعد المعارك الضارية بين النظام السوري والمجموعات المسلحة المعارضة بكافة أشكالها وتلاوينها، يجري التداول بفكرة تقسيم سوريا على اسس طائفية وعرقية للخروج من هذا المستنقع الدموي، ولكل في هذا الطرح أهدافه ودوافعه وخاصة بعد وصول الحرب إلى طريق مسدود وغياب الحسم العسكري لأي طرف من الأطراف المقاتلة.

في الواقع إن التركيبة الإثنية والدينية للمجتمع السوري وتوزعها في جميع أنحاء سوريا يجعلا التقسيم أمراً صعباً، فالطوائف متداخلة فيما بينها ولا يوجد مناطق جغرافية ذات لون طائفي موحّد، ففي الشمال ورغم تزايد قوة الأكراد لم يستطيعوا ان يسيطروا على هذه المنطقة، وفي الجنوب لا يملك الدروز اي مقومات للانفصال. ويمكن ان يكون التقسيم واقعا" في حال حصول تهجير للسكان على اساس طائفي وعرقي، ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى انتقال العدوى إلى جميع دول المنطقة، وبالتالي تفجرها بالكامل.[١]

من ناحية أخرى ان فكرة التقسيم ترفضها جميع دول الجوار الإقليمي، فالأردن لا يحتمل قيام دويلات متعددة على حدوده، والعراق لا يحتمل نشوء اقليم كردي جديد يكون امتدادا" لاقليم كردستان العراق، بالإضافة لعدم قبوله بقيام كيان إسلامي متطرف على حدوده الغربية، أما تركيا فلن تسمح بوجود إقليمين كرديين مستقلين واحد في سوريا والآخر في العراق، أما بالنسبة للبنان فهو لا يحتمل وجود دولة طائفية على حدوده الشرقية الشمالية.

بالتالي فان اي تقسيم لسوريا وعلى اي أساس سوف تكون له نتائج سلبية وكارثية على كامل منطقة الشرق الأوسط، ومن المحتمل ان يكون له تداعيات على الاستقرار العالمي بشكل عام. ويبقى خيار التقسيم مطروحا" ويمكن اللجوء إليه اذا وجدت الظروف المؤاتية الإقليمية والدولية، واذا بقي هذا القتل والدمار في ازدياد.

---

[١] – ريناس بنافي، ظاهرة الصراعات الإثنية الصراع الكردي في العراق نموذجًا، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٦٠، تاريخ: ٢٠١٣/١/٢.

من هنا يمكن أن يلجأ النظام السوري والقوى الداعمة له إلى التقسيم في حال احساسه انه سيمنى بالهزيمة أمام المجموعات المعارضة، وقد قام بطرح مصطلح سوريا المفيدة، قاصدا" بذلك مناطق تواجده وهي دمشق، حمص، اللاذقية وطرطوس، مع ان محافظة حمص هي ذات غالبية سنية. وعلى الصعيد الدولي قامت الدول الغربية الفاعلة على مستوى الأزمة السورية بمناقشة خيار تقسيم سوريا إلى دولتين على الاقل، ظناً منها بأن ذلك سيؤدي إلى إنهاء الصراع بين الأفرقاء المتحاربة.

وقد كان هنري كيسنجر واضحاً في محاضرة بمدرسة "جيرالد فورد للسياسة العامة" حيث طرح فكرة تقسيم سوريا على أسس إثنية وطائفية، وقد قال "هناك ثلاث نتائج ممكنة: إنتصار الأسد، أو إنتصار السنة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات والتعايش معاً، ولكن في مناطق مستقلة ذاتياً على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها بعضاً وهذه هي النتيجة التي أفضل رؤيتها تتحقق".[١]

تشير مجمل التقارير والتحاليل الى ان الولايات المتحدة الأميركية ترفض اسقاط النظام السوري، خوفا" من ان تؤدي هذه الخطوة الى انهيار الدولة ومؤسساتها الرسمية، ونشوب حرب أهلية تقضي على وحدة الدولة السورية، وبذلك يصبح التقسيم أمرا" واقعا" ويكون حافزا" لباقي الأقليات للمطالبة والسعي لقيام كيانات طائفية مستقلة. فما يحصل من حرب على الإرهاب وخاصة على تنظيم "داعش"، كما هو واضح يهدف الى الحفاظ على الكيانات الموجودة والى إعادة الإعتبار لحدود الدول، كون هذه الحدود هي الضامنة الرئيسية للمصالح الغربية.[٢]

بند رابع: الفدرالية

الفدرالية كمفهوم حقوقي ونظام سياسي، هو في الواقع توفيق أو توليف بين ماهو متناقض في بعض المفاهيم، وفي عناصر بنية النظام، أي توليف بين الاستقلالية والاندماج، بين المركزية واللامركزية، بين التكامل والتجزئة، وفي بعض الانظمة الفيدرالية بين القومي وشبه القومي، اذ يتخذ النظام الفدرالي أشكالاً مختلفة وفقاً لتركيبة السكان والكيانات المتحدة القومية العرقية، التاريخية، اللغوية، أو الدينية، هذا إلى جانب تكوينات اتحادية سابقة لأمم وشعوب وأقوام وأديان مختلفة، كما في الاتحاد السوفياتي (السابق) ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا أيضا" (السابقتين).

[١] - أيمن الامين، مباركة عربية سوريا على أبواب التقسيم، عن موقع m.masralarabia.com ٥ تشرين الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول ٢٠١٦/٢/٣.

[٢] – حسين عبد العزيز، لماذا تحدث كيري عن تقسيم سوريا، عن موقع www.aljazeera.net، تاريخ الدخول ٢٠١٦/٢/٣٠.

الفدرالية هي نمط أو شكل من أشكال الأنظمة السياسية المعاصرة، وتعني وحدة مجموعة أقاليم أو ولايات أو جمهوريات (دويلات) في إطار الإرتباط بنظام المركزية الاتحادية، مع التمتع بنوع خاص من الاستقلالية الذاتية لكل إقليم. ولذلك فالفدرالية هي ما يعد استقلال داخلي ضمن الدولة الواحدة والسلطة المركزية الفيدرالية، وعلى أساس المساواة، على ان يكون لشعب الإقليم حق الإستقلال الذاتي وحق المشاركة في إدارة الشؤون المركزية.

وفي الوقت نفسه هي تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، وايضا" أسلوب حكم ومنهج إدارة. ينشأ هذا التنظيم إما على المستوى الداخلي عبر تحويل دولة موحدة بسيطة إلى دولة مركبة اتحادية أي فدرالية، وأما على المستوى الدولي، بواسطة قيام علاقات إتحادية بين دول مستقلة وذات سياده.[٣] وقد أعتمد هذا النظام في العديد من دول العالم لمعالجة إشكالية الدولة المؤلفة من عدة إثنيات أو قوميات، كي تستطيع تلك القوميات من خلاله المحافظة على هويتها الثقافية ومشاركتها في الحكم.

فالدولة الفدرالية، هي إتحاد دول أو ولايات عدة تخضع جزئياً لسلطة مركزيه واحدة وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي دستوري وقضائي وإداري. ولها تراتبية دستورية محددة، حيث الدستور الفدرالي هو الأساس ومن ثم تتبعه دساتير الدول أو الولايات. وهذا النوع من الفدرالية هو الفدرالية السياسية، ويتعلق بالشكل الحقوقي للدولة.

تقوم الفدرالية على مبدأين اساسيين، مبدأ الاستقلال الذاتي، وهو مبدأ تحتفظ فيه الدول الاعضاء في الفدرالية باستقلال ذاتي، فلها سلطة حكم نفسها بنفسها وإدارة شؤونها بحرية ضمن الوضع الدستوري الممنوح لها. أما المبدأ الآخر فهو المشاركة في اتخاذ القرارات الصادرة عن السلطة الفدرالية، وهذه المشاركة هي ضمانة الاستقلال الذاتي للدول الاعضاء لن نطيل الشرح عن الفدرالية، فليس الهدف في دراستنا شرح المفاهيم النظرية للفدرالية إنما المقصود الاجابة عن السؤال التالي: هل يمكن أن تكون الفدرالية الحل على مستوى الدولة الواحدة للنزاعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط؟

لتمكين الفدرالية من تحقيق التعايش السلمي والاستقرار داخل المجتمعات التعددية، هناك شروط ضرورية يجب توفرها وهي: جغرافية، اقتصادية، سياسية ونفسية. وسوف نأخذ كل دولة من دول المنطقة (سوريا، العراق، لبنان) بشكل مستقل للتوصل إذا أمكن إلى اجابة موضوعية عن التساؤل المطروح، وعن امكانية توافر هذه الشروط فيها.

---

[٣] - عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص٤٣.

لعل مصدر الجدل الكبير بشأن الفدرالية في منطقتنا هو اختلاف الرؤية بشأنها كنظام ومفهوم وطبيعة، فالفدرالية بالنسبة لمنطقتنا تبدو فكرة غربية وغريبة، حيث ينظر كثيرون إليها كمدخل أميركي إسرائيلي لتقسيم المنطقة وتفتيتها، فيما يرى المؤيدون لها أن ثمة جهلا بالفدرالية كمفهوم وإدارة وأسلوب حكم وتنمية وحل للمشكلات القومية والإدارية في دول متعددة الإثنيات والطوائف والقوميات.

أطلقت روسيا فكرة قيام دولة فدرالية في سوريا، ودعت الأطراف المتحاربة الى فحص فكرة إقامة النظام الفدرالي، وثمة قناعة عميقة بأن هناك اتفاقا" سريا" بين أميركا وروسيا بشأن طرح الفدرالية كنظام للحكم. يمكن تلخيص المصالح الروسية بالآتي، عدم السماح بقيام حكم سني قوي يقف في الموقع المناقض لمصالح روسيا المستقبلية، إقامة إقليم كردي لقطع التواصل الجغرافي بين تركيا والعالم العربي تحقيقا" لمنع إمكانية مد خطوط الغاز العربية عبر الأراضي التركية إلى أوروبا، وهي مقاربة نابعة من تخطيط إستراتيجي مسبق.(١)

يشكّل تقسيم سوريا أو إعتماد الفدرالية فيها جزءا" من خطّة "الشرق الأوسط الجديد" بالنسبة الى الولايات المتحدة الأميركية، بعد قرابة قرن على اتفاقية "سايكس – بيكو" تريد واشنطن إزالة الدول "الكبيرة" التي أنشئت في منطقة الشرق الأوسط. والمستفيد الأكبر من طرح مقترح الفدرالية هم الأكراد الذين يسعون للإنفصال. فتقاسم مناطق النفوذ بين القوى المتحاربة والنزوح الكثيف يؤشّر الى إعتماد خيار الفدرالية أو التقسيم. وكما في العراق، كذلك في سوريا، بدأت إرهاصات اعتماد المشروع في المنطقة ذات الغالبية الكردية.(٢)

أما الأكثر تضررا" فهي تركيا وإيران، على اعتبار أن في البلدين أكبر كتلة بشرية من الأكراد (تركيا حوالي ٢٠ مليون نسمة وإيران نحو ٨ ملايين نسمة) ومن المتوقع أن يطالب هؤلاء بحقوق مماثلة في تركيا وايران، وربما بدولة قومية مستقلة في المستقبل.

تتلاءم الفدرالية من هذه الناحية والديموقراطية لانها تحافظ على الوحدة في التنوع، وتحقق المشاركة في إدارة شؤون المجتمع التعددي، لذلك اعتمدت كبنية للدولة في العديد من المجتمعات التعددية، ويمكن تطبيقها في سوريا والعراق كأحد الحلول نظرا" لتوافر الشروط اللازمة لها ولكن على أي أساس سيتم إعتماد التقسيمات الجغرافية؟ وما هي العلاقة التي ستبنى بين الحكومة الاتحادية والولايات؟ وهل هناك الوعي والثقافة السياسية الكافية لفم وتحقيق هذا الحل بغية إنهاء الحروب الدائرة؟

(١) ـ خورشيد دلة، سوريا وحديث الفدرالية، عن الموقع الإلكتروني:
.http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/15
(٢) ـ فادي الأحمر، الفدرالية في سوريا مشروع حروب طويلة، المسيرة: ٢٠١٦/٣/٢٦.

خلاصة القسم

إن تركيبة الأنظمة الحاكمة في المشرق العربي يتحكم فيها مبدأ المصالح الذاتية الخاصة، وهي إما أنظمة ملكية وراثية أو أنظمة جمهورية شبه وراثية. وفي كلتا الحالتين تعتبر هذه الأنظمة أنظمة غير ديموقراطية، وليست مبنية على أسس دولة المواطنة والقانون والتعددية الحزبية، والمواطن فيها لا يتمتع بحقوقه الدستورية الكاملة، بل هي أنظمة دكتاتورية قمعية، حيث أن مصير البلاد السياسي والاقتصادي يساق حسب ما يرتأيه الحاكم مناسباً له وللنخبة المحيطة به.

ان الصفة العامة لغالبية دول الشرق الاوسط هو غياب دور الأحزاب والقوى الوطنية والرأي العام، والقطيعة بين السلطة والمجتمع وإنعدام العدالة الاجتماعية وانهيار النظم التربوية وغياب الديموقراطية يتسبب بنمو التيارات المناهضة للدولة وقيام الاحتجاجات الشعبية وزيادة الاضرابات والمظاهرات المطلبية، مما يولد حالة من الاحتقان تؤدي في نهاية الأمر إلى نتائج سلبية تكون بداية لحركات مطلبية اجتماعية وسياسية، ويمكن أن تتحول إلى حروب داخلية في حال عدم معالجتها بشكل صحيح.

هذا من حيث العوامل الداخلية أما من جهة الأسباب الخارجية، فكانت لإتفاقية سايكس–بيكو وتقسيمها المشرق العربي تداعياتها ومفاعيل السيئة. ونلاحظ ارتباط المسألة اليهودية بالمسألة الشرقية، من حيث سعي الأوربيين إلى إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين بالتزامن مع التخطيط لوراثة الامبراطورية العثمانية المتهالكة. بالنسبة "للمسألة الكردية" فإنها ارتبطت "بالمسألة الشرقية"، وبالصراع العثماني الفارسي منذ القرن السادس عشر. تطورت المسألة الكردية إلى بروز حركة قومية كردية مطالبة بانشاء الدولة الكردية المستقلة.

لعبت التدخلات الاجنبية في المنطقة العربية تحت شعار الامتيازات الطائفية وحماية الأقليات دورا" كبيرا" في النزاعات الإثنية في الشرق الوسط. كما وكان هناك استعداد ذاتي عند بعض الجماعات الإثنية والطائفية للاستقواء بالدول الأجنبية وطلب المساعدة والحماية منها، وخاصة تلك التي ترى نفسها كأقلية ضمن محيطها العربي.

تتطور النزاعات في الشرق الإوسط بشكل دراماتيكي نحو الأسوأ، ومن هذا الواقع أصبح لا بد من إيجاد الحلول الواقعية السلمية لهذه النزاعات، والتي تتمثل في العديد من الطروحات، فإما البقاء على الدولة الموحدة بصيغة ديموقراطية حديثة، وإما الفدرالية كحل يمكن ان يؤسس عليه، وهذا الحل يطرح لحل الحرب في العراق، وإما الديموقراطية التوافقية.

الخاتمة

تحظى منطقه الشرق الأوسط بأهميه كبيرة، لموقعها الاستراتيجي الحيوي وغناها بالثروات الطبيعية وخاصة البترول، فقد كانت منذ القديم محطًّ إهتمام كل الدول والامبراطوريات العظمى، وساحة لصراعاتها، وستبقى محورا" للتجاذبات والنزاعات من أجل الهيمنة في سبيل الحصول على ميزاتها الفريدة. وفي الوقت الحاضر تجري تغيرات كبيرة في أنماط الحكم وتكوين السلطة والحدود لدول المنطقة، يمكن ان تكون مقدمة لعملية رسم جديدة في حدود الشرق الاوسط، وتغيير في خارطة تكوينه على مختلف الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية.

للنزاعات الدينية والاثنية في الشرق الأوسط جذور تاريخية، تتمثل بالدرجة الأولى في تحكم العصبيات الدينية والقبلية وعصبيات أخرى بالمجتمعات العربية، التي تأتي على شكل تحالفات تجمعها وتوحدها قيم دينية ومذهبية، أدت الى ظهور مجموعات طائفية أو عرقية أو تنظيمات دينية متطرفة، كما هو الحال في سوريا والعراق ولبنان. وبذلك تغلبت الولاءات للهويات الفرعية على حساب الولاء السياسي للدولة والمواطنة. وغذى ذلك تدخل بعض الدول الأوروبية.

لعبت الدول الأجنبية دورا" رئيسيا" في إثارة الفتن الداخلية، فالمسألة الشرقية وما انطوت عليها في إعطاء بعض الطوائف الامتيازات كانت في إطار سعي الدول الأوروبية لاقتسام ولايات الامبراطورية العثمانية، ويؤشر ذلك إلى زيادة هذه التدخلات بدافع تأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالدرجة الأولى، وساعد ذلك تراجع السلطنة العثمانية وضعف إدارتها، خاصة بعد إعتماد نظام الملل ومحاولة القيام بإصلاحات داخلية من خلال نظام التنظيمات، إضافة الى حروب محمد علي على السلطنة وما نتج عنها.

يلعب عامل الدين دورا" مهما"، أكثر من أي وقت مضى في النزاعات المقبلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وحسب ألفين وهايدي توفلر "فإن التأثير المتزايد للأديان العالمية من الإسلام وحتى الأرثوذكسية الروسية مرورا" بطوائف العصر الجديد المتكاثرة بسرعة ليست بحاجة إلى توثيق، فالكل سيكون لاعبا" أساسيا" في النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين". فالهوية الدينية والعقائدية تشكل عاملا" سيؤثر في العلاقات الدولية لدرجة أنه يمكن القول بأن هناك بوادر لصراع عالمي بين الأديان أو بين الأصوليات الدينية. فالأديان أصبحت مصدرا" لمجموعة من التحركات والهزات الجيوسياسية والجيوثقافية عبر العالم.

عانت الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في بلدان المشرق العربي بعد نيل هذه الدول استقلالها، من مشكلة عسكرة السلطة وتحكم جماعة اثنية معينة على حساب جماعات أخرى، وتغليب مصالحها الخاصة، ما ولَّد الحقد لدى الجماعات الأخرى المظلومة، وأدى الى مطالبتها بمزيد من الحرية وإشراكها في السلطة وصنع القرار، وتطورت هذه المطالب وتحولت الى إستعمال أساليب عنفية وصولا" الى النزاع المسلح، بعد عدم تجاوب السلطة لتلك المطالب، ومحاولة اسكاتها بالقوة عبر القمع والقتل والإعتقال.

<u>لبنان</u>

عانى لبنان ومنذ نيله الاستقلال من عدم الاستقرار السياسي والأمني باستثناء بعض الفترات القصيرة من تاريخه. وتحولت الخلافات السياسية فيه إلى أزمات طائفية، وتطورت إلى صدامات مسلحة دامية في العديد من الأحيان. وقد تفجرت هذه الخلافات نتيجة عوامل عديدة منها الداخلي ومنها الاقليمي ومنها الدولي.

على الصعيد الداخلي بقيت الطوائف متقوقعة على ذاتها مقدمة ولاءها الطائفي على ولائها الوطني، واستمرت الانقسامات حول العديد من المواضيع الاساسية وخاصة حول الهوية وانتماء لبنان لمحيطه العربي، وذلك على خلفية خوف الطوائف المسيحية من الذوبان في المحيط العربي المسلم. بالمقابل شعرت الطوائف الاسلامية بالغبن جراء سيطرة الطائفة المارونية على الحكم، ما أبقى بنية الدولة ضعيفة وهشة كبنية المجتمع. إن هذا الوضع الداخلي المفكك سمح للقوى الأقليمية والدولية التدخل في شؤون لبنان الداخلية وتأجيج الصراعات المذهبية والطائفية، في سبيل تحقيق سياساتها ومصالحها الاستراتيجية.

على الصعيد الاقليمي، كان لقيام دولة اسرائيل نتائج سلبية على لبنان، حيث اعتمدت الصهيونية اللعب على الوتر الطائفي لضرب الوحدة الوطنية، واستغلت تحول اللاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧ إلى العمل المسلح انطلاقاً من الجنوب اللبناني لشن الحروب المتتالية عليه وتدميره. وما زاد في المشاكل الداخلية للبنان التجاذبات والصراعات بين الأنظمة العربية والإقليمية، وخاصة بين سوريا والعراق في الماضي، وفي الوقت الحاضر بين إيران والسعودية، عبر استخدام القوى المحلية في سبيل خدمة مصالحها ومشاريعها.

إن السمة المميزة للنزاعات التي حصلت في لبنان، هي انعكاس التجاذبات الدولية وتأثيرها على الساحة اللبنانية، فمنذ السلطنة العثمانية، مرورا" بالإنتداب الفرنسي والبريطاني، وصولا" الى يومنا هذا، كانت القوى العظمى الدولية تتدخل في الشأن اللبناني من خلال ثغرة التركيبة الطائفية والمذهبية للمجتمع اللبناني. وقد اصبح لبنان رهينة مخططات هذه القوى فزاد

تفكك بنيته السياسية والاجتماعية، وأصبح عاجزاً عن إيجاد الحلول لأزماته المتكررة دون الإستعانة بالخارج.

يمكن القول ان الطائفية هي علة لبنان، في نظامه السياسي وفي تكوينه الاجتماعي. كما هي نقيض الديموقراطية والمواطنة وما تختزنان في داخلهما من قيم العدالة والحرية والمساواة. ولا حل في لبنان إلا بمعالجة هذه المسألة الخطيرة والمعقدة، وهناك ضرورة للخروج من الأزمة الطائفية المستفحلة وإلغاء الصيغة القديمة التي حكمت، واعتماد صيغة حديثة ديموقراطية تنقل لبنان من دولة الطوائف والمذاهب الى دولة المؤسسات والمواطنة.

سوريا

ان الحرب الدائرة في سوريا ليست وليدة الساعة بل هي نتيجة تراكمات مذهبية نشأت بعد استلام البعث السلطة عام ١٩٦٣ ومن ثم إحكام حافظ الأسد قبضته على السلطة وتحكم الجيش والمقربين منه. مع احتدام الصراع السوري بين النظام والقوى الداعمة له والمعارضة بجميع تلويناتها، وعدم قدرة اي من هذه الأطراف بحسم النتيجة عسكريا" لمصلحتها، يتضح مدى صعوبة التنبؤ بمستقبل الصراع، وكم من الوقت سيستغرق للوصول الى حل سلمي او تسوية ترضي جميع الأطراف؟ مع العلم بأنه لن يكون هناك حل للحرب الدائرة الا بالقضاء نهائيا" على "داعش" فهذا التنظيم لا يمكن ان يصبح دولة قابلة للعيش، وذلك لأنه لا توجد أية فرصة له لإقامة علاقات بين دولته ودول المنطقة، ويفتقر إلى أي فكر مؤسساتي لبناء دولة بالمفهوم الحديث للدولة.

من الواضح ان كل القوى الإقليمية والدولية موجودة وبفعالية في النزاع السوري: الولايات المتحدة الأميركية، الدول الأوروبية، حلف الناتو، روسيا، ايران، وكذلك الدول العربية وخاصة دول الخليج، إضافة الى دول الجوار تركيا، إسرائيل وغيرها. وهذا ما يجعل الحرب السورية أسيرة التجاذبات الخارجية، على نفس المستوى كتأثيرات العوامل الداخلية الإثنية، الدينية والمذهبية. ولكل من هذه الدول أهدافها ومصالحها في هذه الحرب، ويبقى التأثير الأساسي والأكبر للولايات المتحدة الأميركية وروسيا الممسكتان بمفاصل الأزمة والمنطقة.

فروسيا التي دخلت بقوة في الحرب السورية، بهدف الوصول الى المياه الدافئة في الشرق الأوسط، أصبحت تتحكم بمفاتيح اللعبة في سوريا، والهدف الأساسي لديها السيطرة على مصادر وخطوط نقل النفط والغاز، الذي يعتبر بالنسبة لها عصب اقتصادها. إضافة الى تحسين موقفها بمواجهة الغرب في العديد من المسائل، كمسألة العقوبات الاقتصادية والمالية الأوروبية وأيضا" الأميركية ورفعها عنها، بالإضافة إلى التفاهم الشامل على وضع أوكرانيا

الجديد وأزمة نشر الصواريخ في دول اوروبا الشرقية على الحدود الروسية، وهذا ما تعتبره روسيا الخطر الأول، ولا ننسى خوفها من خطر تمدد الأصولية السنية الى داخل روسيا.

في حين يعتقد الأميركيون أن أي دولة غير مركزية ستظهر في سوريا لن تكون مجرد دولة إتحادية بل مقدمة لتقسيم سوريا كأمر واقع، ويصبح كل طرف من الأطراف السورية الحالية يسيطر ويدير أجزاء متفرقة من سوريا لا تربطها ببعضها البعض أي مقومات او روابط. وهذا الواقع سيكون دافعا" لإفشال أي محاولة تتبنى أي نظام حكم غير مركزي، لتقسيم سوريا إلى دويلات يتزعمها أمراء حرب أكثر من كونها دولا" أو مقاطعات في دولة إتحادية، وفق الكثير من الدراسات الأميركية التي تحلل مستقبل سوريا وشكل الحكم القادم فيها.

العراق

بدأت جذور الأزمة بالظهور منذ تكوين دولة العراق الحديثة، حيث كان للنخب السياسية الطائفية والقومية الدور البارز في تعميق الأزمة عن طريق ممارسات وسياسات أوقفت مسيرة تطور الحكم الديموقراطي وتبادل السلطة. وقد أخذت الأزمة بعد الإحتلال الأميركي منحى جديدا". فبعد إنهيار مؤسسات الدولة، غرق العراق في بحر من التغييرات السياسية والاقتصادية الناجمة عن تدخل القوى الخارجية، وتبعه إنهيار العلاقات الاجتماعية والسياسية ما أدى إلى تفجر أعمال العنف الطائفية والمذهبية والعرقية، وبنتيجة التدهور الاقتصادي والتحول إلى النيوليبرالية تفتت البنية الاقتصادية الأساسية للدولة وكذلك النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي.

بدأت مرحلة التدويل من خلال التدخلات الخارجية في تشكيل الدولة، وفي تحديد مصيرها ومستقبلها، فاصبحت الولايات المتحدة الاميركية الفاعل الرئيسي التي تتحكم بمستقبل العراق السياسي، إضافة الى الدور الإيراني المؤثر وتحكمها ببعض القوى العراقية، بما يتلاءم مع سياساتها ومصالحها ومشاريعها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. دون إغفال دور الأطراف الدولية والاقليمية الفاعلة والتي تمتلك وسائل الضغط لتأمين اهدافها المرجوة.

تكثر التصريحات والتحليلات عن مستقبل العراق، والى اين يتجه بعد ثمانين عاما" على ولادته؟ في الواقع يقف العراق على مفترق خطير ومصيري، فهل سيبقى دولة مركزية موحدة بحدودها الجغرافية الحالية؟ أم سيتجه نحو التقسيم والتفتيت؟ أم سيطبق الفدرالية الإثنية والمذهبية؟ ومن المعروف ان انهيار حكم البعث الديكتاتوري تبعه ظهور عصبيات طائفية ومذهبية وعرقية راحت تتقاتل فيما بينها وتتنازع السلطة، ما جعل الفوضى والإجرام والفساد تعم

العراق وتهدد وحدته ومستقبله ككيان. من جهة ثانية نرى اصرار القسم الأكبر من الشعب العراقي على إبقاء العراق دولة موحدة شعبا" وأرضا".

تبع ذلك دخول المسألة الكردية في العراق مرحلة جديدة بعد الاحتلال الاميركي، وبالتالي فان ما تعرفه هذه المسألة حاليا" وتطورها في المستقبل سوف يكون له تأثير بارز في الداخل العراقي وكذلك في توجهات وسياسات دول الجوار، خاصة تركيا المتضرر الأول في حال حصل إقليم كردستان على استقلاله. وتدل المؤشرات الحالية الى ان الأكراد سوف يحتلون مكانة هامة داخل السلطة العراقية وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

بالعودة الى دول المشرق العربي حديثة النشأة، فتركيبتها السكانية منقسمة ليس فقط على أساس الولاءات الطائفية والمذهبية والدينية، ولكن أيضاً على تقاسم السلطة والمشاركة فيها، وتقاسم الثروة وتوزيعها. وصحيح أن العوامل الخارجية يمكن أن تتسبب بنزاعات داخلية، ولكن يمكن التخفيف والحد من آثارها إذا توافرت دولة مؤسسات عادلة ومتماسكة داخليا"، اجتماعياً وسياسيا".

بالنسبة لمسألة الاثنيات تنطوي المقاربات الأمنية على مخاطرة كبيرة تهدد كيان الدول واستقرارها، فالحل يكمن في تعزيز الوعي الاجتماعي وتمتين النسيج الوطني عن طريق إجراء الاصلاحات اللازمة والضرورية وإعطاء المزيد من الحقوق للأقليات ودمجها في مؤسسات الدولة من خلال مشاركتها في اتخاذ القرارات وتولي الوظائف العامة.

ليس من السهل وضع الحلول لوقف النزاعات الإثنية والدينية في منطقة الشرق الأوسط أو الحد منها، وتعتبر المحافظة على الكيانات الموجودة، أي الدولة الموحَّدة، وتدعيم ركائزها ضرورة وطنية ومسؤولية في ذات الوقت، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تعزيز الوعي الاجتماعي لدى شعوب دول المنطقة، وتمتين الوحدة الوطنية عن طريق إجراء الاصلاحات اللازمة والضرورية وإعطاء المزيد من الحقوق والحريات للأقليات ودمجها في مؤسسات الدولة من خلال مشاركتها في اتخاذ القرارات وتولي الوظائف العامة.

يفترض أن يتم ذلك من خلال التركيز على الانتماء الوطني لدى المواطنين، المبني على اساس فكرة المواطنة وليس المذهب أو الطائفة، وبالتالي تحرير المواطن من هيمنة زعماء الطوائف والمذاهب، وتشجيع مبدأ الاعتدال ورفض التطرف والتقوقع، إضافة إلى السعي لبناء الدولة على أسس دستورية واضحة، واحترام وتطبيق الدستور والقوانيين، مع تركيز جهد الدولة الأساسي على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة لجميع المناطق خاصة المناطق النائية، دون التمييز فيما بينها.

تبين مما تقدم ان المسالة الإثنية ما زالت تتفاعل وتتعقد نتيجة دخول العديد من العوامل عليها، وليس هناك مستقبل واضح لحل هذه المسألة في القريب العاجل، وخاصة في ظل التحولات الدولية الكبرى وتبدل التحالفات بين الدول والأنظمة، وعدم تبلور نظام عالمي جديد. بناءا" عليه نعرض لبعض الإستنتاجات:

١- تتداخل أسباب النزاعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، فهي أسباب سياسية واقتصادية ولكن بغطاء ديني أو إثني، وهذا ما يتم التركيز عليه حاليا". فإشتعال الحروب في المنطقة بسبب إرساء الديموقراطية والحريات هو الظاهر والمعلن، ولكن في الأغلب أهداف هذه الحروب الخفية سياسية، ويمكن ان تتمثل في بسط السيطرة للدول وتوسيع نفوذها، واقتصادية، سعيا" للسيطرة على الثروات والموارد الطبيعية. مع العلم ان هناك شركات ومؤسسات واشخاص تعمل وبجهد على إشعال الحروب، ومنها شركات الأسلحة وشركات إعادة الإعمار.

٢- ان الطبيعة الدكتاتورية لأنظمة ما بعد الاستعمار ضيَّقت كل المساحات العامة الشرعية المتوفرة للحرية، ورفضت التنوع واعطاء المعارضة حصة في السلطة، وفشلت في بناء مؤسسات وطنية وترسيخ مفهوم المواطنة في نفوس المواطنين، ما أدى الى ظهور الحركات الإحتجاجية المعارضة. فقد اعتمدت الأنظمة الحاكمة في كل من سوريا والعراق على معايير تمييزية لصالح مجموعة مذهبية معينة، ما ولَّد استياء المجموعات الأخرى ووفر الأرض الخصبة لحشد الدعم والتأييد للهويات الطائفية.

وفاقمت لعبة الدول الإقليمية الوضع سوءا"، وزادت في تعقيد النزاع الداخلي وخاصة في سوريا، حيث بان بوضوح استخدام ايران والسعودية لنفس الخطاب المذهبي في التنافس الجيوسياسي فيما بينها، كوسيلة من أجل تعبئة الشعب ووصول حلفائها الى السلطة. ترافق كل ذلك مع استغلال دولي لهذه الأوضاع والسياسات ودخولها على خط تأجيج هذه النزاعات والحروب الداخلية واثارة النعرات الطائفية والمذهبية.

٣- تشير المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الى ان المنطقة مقبلة في السنوات القادمة على تغييرات جذرية، ان كان في طبيعة الانظمة السياسية، أو في شكل الدول وحدودها، فالاستقلال الذاتي للاكراد مقدمة لتأسيس دولة كردية، بغض النظر عن صعوبة تحقيقها او عن عدم الاعتراف الدولي بها، وربما تقود الحرب الدائرة في سوريا الى التقسيم

على اسس طائفية وهذا هو الخطر الذي سيجر الى إستمرار الحرب لسنيين طويلة والى إنتقال عدوى التقسيم الى دول الجوار، أما ما يحصل في لبنان فمن المحتمل ان يؤدي الى تغيير في تركيبة النظام.

وستكون أيضا" متغيرات قاسية على شعوب المنطقة، والواضح أنه سيشهد تراجع وتآكل دور الدولة الوطنية، في مقابل انتشار التطرف والأصولية والجماعات المسلحة، والتي تزداد حجما" وقوة وتنظيما". ولكن أي تغيير في حال حصوله، سوف يكون له تداعيات كبيرة وخطيرة على كافة دول المنطقة، وعلى الإستقرار والأمن العالميين.

٤- ان التنوع الإثني والديني في منطقة الشرق الأوسط كان وعلى مر القرون الماضية مصدر غنى لشعوبها وللحضارة البشرية، من خلال التفاعل والتفاهم الحاصل بين الجماعات المختلفة، بغض النظر عن بعض الأحداث والنزاعات التي حصلت بينها، ولكن مع ذلك كان هناك احترام متبادل بين مختلف مكونات المجتمع من إثنيات وطوائف ومذاهب، وبقيت المجموعات الحاكمة محافظة على خصوصيات الاقليات الإثنية والدينية، كما حصل خلال حكم الإمبراطورية العثمانية من خلال تطبيق نظام الملل. ولكن دخول الاستعمار على خط التحريض الديني تحت ذريعة حماية الأقليات كان من الأسباب الأساسية لنشوب النزاعات الإثنية والدينية والحروب الأهلية.

٥- تسعى العديد من الدول الفاعلة والمؤثرة، التي لها مصالح استراتيجية في الشرق الاوسط الى تحقيق مصالحها، وحجز مكان لها في النظام العالمي الجديد، والذي ما زال في طور التبلور، وغير واضح المعالم والأسس، وسببت تدخلات هذه الدول السياسية والعسكرية الإخلال بالتوازن الإقليمي، وهذا ما يؤجج ويزيد من حدة وتشعب النزاعات والحروب الدائرة، ولكن كل ذلك تدفعه شعوب ودول المنطقة، وبأثمان كبيرة، من دم يسيل ودمار هائل، كونها الأرض الخصبة والحلقة الأضعف في هذا الصراع.

فالولايات المتحدة الأميركية، الدولة العظمى ورغم أن أولوياتها تغيرت باتجاه الشرق الأدنى، إلا انها ما زالت تعطي أمن اسرائيل الأولوية الأولى في سياساتها الخارجية، وكذلك الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وفي طليعتها إستمرار بيع الأسلحة، من خلال إبقائها على علاقات جيدة ومتينة مع دول الخليج العربي، إضافة الى إرساء علاقات جيدة مع ايران.

أما روسيا فتحاول إعادة لعب دور الاتحاد السوفياتي السابق على الصعيد الدولي، وتثبيت أقدامها في المياه الدافئة على المتوسط، ومنع انتقال عدوى الاسلام التكفيري الى داخل أراضيها، هذا الهاجس الذي يؤرقها باستمرار.

ويأتي الحلم الإيراني في تصدير الثورة، أي ولاية الفقيه الى دول المنطقة، التي يدين قسم من مواطنيها بالمذهب الشيعي، وبالتالي أخذ دور إقليمي سياسي واقتصادي أكبر في الشرق الأوسط، بحيث تصبح دولة مرجعية وفاعلة في الإقليم والعالم أيضا".

أما تركيا فتحاول استعادة أمجاد امبراطوريتها العثمانية من خلال سعيها لأخذ دور القيادة السنية في المنطقة، ولتوسيع نفوذها عالميا" بمحاولتها الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي، ولكن يبقى الهم الأكبر لديها، وهو عدم السماح للأكراد بإقامة دولة كردية مستقلة، والتي تهدد ليس فقط كيانها بل جميع دول الجوار.

ويبقى المملكة العربية السعودية، التي تحاول المحافظة على دورها وتأثيرها الإسلامي في شعوب دول المنطقة العربية والإسلامية، وخاصة بعد التغييرات التي حصلت في العلاقات الدولية، وتغير الكثير من التحالفات بين دول العالم، أضف الى ذلك خوفها من امتداد حركات المطالبة بهامش أكبر من الحرية والديموقراطية، ومن تمدد النفوذ الإيراني الى دول الخليج من بوابة الصراع السني الشيعي، الذي ما زال يتفاعل بشكل دراماتيكي.

٦- إن بنية المجتمع اللبناني على درجة كبيرة من التعقيد فالجماعات الدينية تشكل الوحدات الأساسية في تكوينه، وقد اكتسب في سياق التطور التاريخي لهذا المجتمع كيانات سياسية تتمتع بنسبة استقلال ذاتي كبيرة. فالدولة اللبنانية تبدو كاتحاد بين جماعات دينية- اجتماعية- سياسية، تتقاسم سلطتها وتتشارك في حياتها السياسية، وترتبط ببعضها بنوع من الفدرالية الضمنية. ان التوازن السياسي الذي قامت عليه الدولة منذ تأسيسها، غير مستقر ومعرض للإنهيار تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية.

اما النظام المعتمد في لبنان لم يحل دون بروز التوترات الطائفية، التي تحولت بفضل التدخلات الخارجية الى حروب أهلية مدمرة، تداخلت فيها الصراعات الداخلية بالصراعات الإقليمية والخارجية. كما تسببت الممارسة السياسية في إطار هذه الفدرالية بحدوث مزيد من التوترات في العلاقات بين الطوائف والمذاهب. إن اصلاح النظام الانتخابي ليس هو بالتأكيد الإصلاح الوحيد الواجب إعتماده، إنما هو الإصلاح الأهم والذي لا بد منه. كما ان

إعتماد سياسة إنمائية متوازنة وشاملة لجميع المناطق، إضافة الى الأخذ بالديموقراطية بمضمونها الاجتماعي والسياسي وليس السياسي فقط، يسهم إسهاما" كبيرا" في تخطي الطائفية وبناء الوحدة الوطنية المنشودة والدولة القوية، العصرية.

في الختام يأتي التغيير الديموقراطي في دول الشرق الاوسط كحل وضرورة لبناء الدول وازدهارها، ويتوقف ذلك على المؤسسات السياسية التي سوف تنتج من المرحلة الانتقالية، ومدى كفاءتها في تصحيح الخلل الحاصل من سياسات وأفعال الانظمة الدكتاتورية السابقة. فالديموقراطية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق السلم الأهلي والإستقرار في المجتمعات التي تتعدد فيها الإثنيات. من جهة ثانية فاحترام الحريات العامة وحقوق الأفراد والجماعات ضمانة للحفاظ على العيش المشترك، ووحدة المجتمع والدولة.

فهل سنشهد ولادة دول جديدة غير الموجودة وبحدود جديدة؟ وعلى أي أساس ستتكون هذه الدول؟ وهل ستكون قابلة للحياة؟

التساؤل الآخر هو، هل سيكون التغيير المستقبلي في مصلحة شعوب هذه المنطقة؟ واذا حصل التغيير فمن الذي سيقوم به؟ وعلى أي أسس ومبادئ؟

لائحة المراجع

المؤلفات:

١- الأشعل عبد الله، افريقيا جنوب الصحراء، من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي، كراسات استراتيجية (القاهرة مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، عدد ٥٣، ١٩٩٧)

٢- إبراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢.

٣- ابراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراف، التقرير السنوي الثامن ٢٠٠٥، مركز ابن

٤- خلدون للدراسات الإنمائية.

٥- ابراهيم سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة ٢٠٠٥.

٦- ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١١، ط٣، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

٧- أبو جودة صباح، هوية لبنان الوطنية، نشأتها وأشكالياتها الطائفية، دار المشرق بيروت، ٢٠٠٨.

٨- أبو نهرا جوزيف، المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، المؤتمر الدولي جامعة القديس يوسف ٢٠١٣.

٩- الأنباري شاكر، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ٢٠٠٧.

١٠- بحر سميرة، المدخل لدراسة الأقليات، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢.

١١- الاب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، دار النهار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.

١٢- بلقزيز عبد الإله، النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، ٢٠٠١.

١٣- بولس جان، وثيقة الوفاق الوطني دستور الجمهورية اللبنانية، بيروت ٢٠٠٥.

١٤- جبر محمد، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية، منشأة دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٠.

١٥- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، الجزائر موفم للنشر ١٩٩٢.

١٦- جنبلاط كمال، لبنان وحرب التسوية، الدار التقدمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧.

١٧- حبيب كميل، لبنان الهدنة بين حربين، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط ١، ٢٠١٤.
١٨- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية ط١ بيروت دار الكتاب العربي ١٩٨٥.
١٩- الحديثي نزار عبد اللطيف، الأمة العربية والتحدي، ط ١، المكتبة الوطنية بغداد، ١٩٨٥.
٢٠- حريق ايليا، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط، دانيال برومبرغ (محرر) : التعدد وتحديدات الاختلاف، المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الساقي بيروت ١٩٩٧.
٢١- حمادة فاروق، بناء الامة بين الاسلام والفكر المعاصر، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٦.
٢٢- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي ط١ الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع كانون أول ١٩٨٥.
٢٣- دبلة عبد العالي، الدولة (رؤية سوسيولوجية)، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.
٢٤- رباط أدمون، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة حسن فبيسي، دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، (ج١، ج٢) بيروت ٢٠٠٢.
٢٥- رباط إدمون، لبنان والبنية الطائفية، دار الفن والأدب، بيروت ١٩٨٥.
٢٦- رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافبا السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.
٢٧- سليمان عصام، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١.
٢٨- السيد حبيب كمال، الأقليات والممارسة السياسية في الخبرة الاسلامية، دراسة حالة الدولة العثمانية، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والسياسة في جامعة القاهرة، (١٩٩٥).
٢٩- السيد حسين عدنان، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، م د و ع، ط ٢، بيروت ٢٠٠١.
٣٠- الصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت الطبعة الثالثة، ١٩٧٢.

٣١- ضاهر مسعود، المسيحيون في الشرق، مركز مسبار للدراسات والبحوث دبي،٢٠١٤.
٣٢- عبد الجبار فالح، أزمة الدولة في الوطن العربي، م د.و ع، ط٢، بيروت ٢٠١٢.
٣٣- عبيد حسين، المجتمعات المتعددة، الأقليات واشكالية التعايش، دار المنهل اللبنانيه، بيروت ٢٠١٦.
٣٤- عساف ساسين، النزاعات الاهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية، م د و ع، ط٢، بيروت٢٠٠١.
٣٥- عطية شوقي، السكان في لبنان من الواقع السياسي الى التغير الاجتماعي والاقتصادي، دار نلسن، بيروت، ٢٠١٤.
٣٦- علي السيد، ادارة الازمات والكوارث (حلول علميه - اساليب وقائية ص١٢) القاهرة : مركز القرار للاستشارات ١٩٧٧.
٣٧- غليون برهان، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ط ٣، ٢٠١٣.
٣٨- فان دام نيقولاس، الصراع على السلطة في سوريا، الطبعة الإلكترونية المعتمدة باللغة العربية ٢٠٠٦، مكتبة مدبولي القاهرة.
٣٩- فوللرج. ف س، إدارة الحرب (من عام ١٧٨٩ حتى ايامنا هذه) ترجمة أكرم الديري بيروت، دار اليقظة العربية.
٤٠- فينيسنز بودجي، المسيحيون خلال العصر العثماني، المسيحية عبر تاريخها في المشرق.
٤١- قرم جورج، المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين، تعريب د. خليل احمد خليل، دار الفارابي، ط ١، بيروت ٢٠٠٧.
٤٢- قرم جورج، نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الأوسط، ترجمة د. سلام دياب، دار الفارابي، ط ١، بيروت ٢٠١٤.
٤٣- قرني بهجت، وافدة مُتغربة ، ولكنها باقية (تناقضات الدولة العربية القطرية) ، في غسان سلامة وآخرون ، لأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج ١، ط ١، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت –لبنان ، ١٩٨٩.
٤٤- ليبهارت ارنست، الديموقراطية التوافيقة في مجتمع متعدد، ترجمة حسين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية- بيروت ٢٠٠٦.
٤٥- ماريو كاترين، نهضة الكنائس في نهاية العصر العثماني، المسيحية عبر تاريخها في المشرق، مراجعة جورج قرم تعدد الأديان وأنظمة الحكم, بيروت دار الفارابي ط٤، ٢٠١١

٤٦- مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦).
٤٧- محمد نصر مهنا، معروف خلدون ناجي، تسوية النزاعات الدولية، القاهرة، مكتبة غريب.
٤٨- مكي محمد علي، (لبنان ٦٣٥- ١٥١٦)، دار النهار للنشر، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٧٩.
٤٩- مهدي محمد عاشور، التعددية الاثنية، ادارة الصراعات واستراتيجية التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان/ ٢٠٠٢.
٥٠- المنوفي كمال، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٥.

الدوريات والدراسات والمقالات

١- ابي يونس الكسندر، السلطة في لبنان وخريطة الديموغرافية التمايزية، مجلة الدفاع الوطني العدد ٩٥ كانون الثاني ٢٠١٦.
٢- الأحمر فادي، الفدرالية في سوريا مشروع حروب طويلة، المسيرة: ٢٠١٦/٣/٢٦.
٣- بلقزيز عبد الاله، في تجزئة سايكس- بيكو ومفاعيلها، جريدة النهار، ٢٠١٦/٢/٢٢.
٤- بنافي ريناس، ظاهرة الصراعات الإثنية الصراع الكردي في العراق نموذجًا، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٦٠، تاريخ: ٢٠١٣/١/٢.
٥- حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات) لبنان: الدار الوطنية للدراسة والنشر والتوزيع ١٩٩٨.
٦- حمدي عبد العزيز، التهاون مع الأقليات وأثرها في تفتيت الدول، مجلة البيان، العدد ٢٣٨.
٧- الخزرجي نضير، قراءة في التركيبة السكانية لعراق خال من الإستبداد، مجلة النور العدد١٥٣.
٨- صباغ عباس، ١٨ عاما" على اتفاق الطائف، جريدة النهار العدد ٤٠٩٢، ٢٠٠٧/١٢/٢٢.
٩- عبد الجبار فالح، اشكالية الوطني والاثني والمذهبي في العراق، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول، ٢٠٠٨.

١٠-عبد الحافظ أحمد، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان، (١٩٩١-٢٠٠٠)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٥.

١١- عبد العالي عبد القادر، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد ٤٠٦/كانون الأول ٢٠١٢.

١٢- الغبرة شفيق، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٣.

١٣- قرم جورج، انتاج الايديولوجية وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، العدد ١١ بيروت ايلول ١٩٧٨.

١٤- مسعد نيفين، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٢، حزيران ٢٠٠٩.

١٥- معوض محسن، الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٧)، م د و ع، بيروت٢٠١٣.

١٦- الأمين علي، الهويات المذهبية تهددنا جميعاً، جريدة البلد، ١٤حزيران ٢٠١٥.

١٧- يزيد صايغ، الحروب العربية الجديدة، جريدة الحياة، ١٩/أيلول/٢٠١٤.

١٨- داريوس مهدي، خطط لتفكيك وإعادة تركيب دول الشرق الأوسط، ترجمة عبد علي سلمان، مجلة GLOBAL RESEACH ، ٢٠١٢/١١/٧.

١٩- عماره رشيد، الديموقراطية التوافقية دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة زانكوى سليماني، العدد ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٠.

٢٠- اللائح التنظيمية رقم ٦ لسلطة الائتلاف في ١٣ تموز ٢٠٠٣، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٧، في ١٧ حزيران ٢٠٠٣.

٢١- إيجي ناغاساوا، مستقبل أنظمة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي، مجلة إضافات، العدد ٣١، صيف ٢٠١٥.

٢٢- وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤١-٤٢ ربيع وشتاء ٢٠١٤.

٢٣- خوري رفيق، حطام العقل الغربي والغاء العقل العربي، جريدة الأنوار، ٢٠١٦/١٢/٦.

الأطروحات والرسائل

١- إيدابير أحمد، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.

٢- بلعيد سمية، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة.
٣- خيرة ويفي، تاثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ٢٠٠٥.
٤- عبد المنعم مي، (بناء النفوذ في علاقة الجماعة الإثنية في الدولة، دراسة حالة الشيعة في العراق)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
٥- عموش عبد الحكيم ، تحليل ابعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ١٩٩٤.
٦- مولود محمد عمر، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية.

الوثائق

١- دستور الجمهورية اللبنانية.
٢- دستور الجمهورية العراقية، ٢٠١٦.

التقارير

١- Mc Dowall, the kurds, and Edmund Ghareeb, the Kurdish question in Iraq (Syracuse, NY: Syracuse University pas.1981)
٢- تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٦/٢٠١٥

المواقع الإلكترونية:

١- الحديثي عباس غالي: أنماط الصراعات البيئية: http://omu.eolu.ly/
٢- حماد كمال، إدارة الازمات (http://www.lebarmy)
٣- سايكس – بيكو، عن الموقع الالكتروني، المعرفة: http://www.marefa.org/index.php، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/١٢.
٤- فسيفساء الديموغرافية في سوريا، عن الموقع الالكتروني: https://sycitizen.wordpress.com Tags ، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/١/٥.

٥- الامين أيمن ، مباركة عربية سوريا على أبواب التقسيم، موقع m.masralarabia.com ٥ تشرين الأول ٢٠١٥، تاريخ الدخول ٢٠١٦/٢/٣.
٦- تيسير عبد الفتاح، إعلان الخلافة الاسلامية، استقلال كردستان العراق، تقسيم سوريا والعراق، موقع www.aljazeera.net/knowbdge تاريخ الدخول ٢٠١٦/٣/٢٥.
٧- التقارير الدولية عاجزة عن رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط، عن موقع: www.ravolet center.com
٨- السيد شبانة ايمن، الصراعات الاثنية في افريقيا، عن موقع : www. Affricansmajma.com
٩- ضاحي عمر، الأزمة السورية والتهجير والحماية، نشرة الهجرة القسرية، العدد ٤٧، ايلول ٢٠١٤.
١٠- علي العامري، المؤامرة الكبرى على الشرق الوسط، عن الموقع: https://alialamri.wordpress.com/2014/10/14/
١١- اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦، عن الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/25/
١٢- الهبيشان هشام، هل تصحو أمة العرب بعد مئوية سايكس- بيكو، عن الموقع الإلكتروني: http://www.mepanorama.net/587256/، تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢١.
١٣- دلة خورشيد، سوريا وحديث الفدرالية، عن الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/15
١٤-تاريخ حكم حافظ الاسد، عن الموقع الإلكتروني: https://introac.wordpress.com/2011/10/21.
١٥- السعدي علي، العقد الاجتماعية في التكوين السياسي العراقي، عن الموقع الالكتروني: http://almothaqaf.com/index.php/qadaya2009/56124.html ، ٢٠١٦/٢/١٥.
١٦- سلمان البدوي، ما هي بلاد الشام، عن الموقع الإلكتروني: http://mawdoo3.com.
١٧- أبراهيم غرايبة، الإثنية والدولة، عن الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/5/2/

١٨- عبدالله عمر خلف، التنوع والتوزيع الإثني في العراق واثره على تماسك المجتمع، على الموقع الإلكتروني:
http://www.basicedu.uodiyala.edu.iq/uploads/14/2014
١٩- التركيبة السكانية في سوريا، عن الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/19/
٢٠- غسان سالم، قراءة في كتاب (الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها)، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٦٢، ٢٠٠٩.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183893

المعاجم:

١- هلال علي الدين، مسعد نيفين (محرران)، **معجم المصطلحات السياسية**، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
٢- المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، القاهرة، ١٩٨٥.
٣- Websters New World Dictionary of American language (new talks the world publishers. co 1962
٤- Th.P. Huges, Dictionary of Islam, London, Allen, 1896
٥- **The New Encyclopedia BritannicChicago: Encyclopedia Vritannica**,5TH Edition,Vol.4,1992.
٦- Roger scruton , The palgrave Macmillan Dictionary of political thought 3rd edition (New York palgrave Macmillan 2007)
٧- The new Encyclopedia Britanica (Chicago Eacy Br 15th edition vol4 1999

المراجع الأجنبية:

١- Majid khadouri, Arab personalities in polity (Washington, D.C middle East Institute ,1981
٢- Abdul-latif tibawi, A modern History of Syria Including Lebanon and Palestine (London: Macmillan ,1969) p20.

٣- Brown.Boston, 1969Fredric Barth(ed), Ethnic Groups and Boundaries, Little

٤- Albert Hourani," Race, Religion and nation – State in the East" in A.w Lind, Race Relations in world perspective, Honolulu 1995

٥- Francis Hours et Kamal Salibi, Mohammad ibn al- Honash Muqaddm de la Bipa (1499-1518) melanges de IU.S.G TX 111 (1968)

٦- Albert Haurani, the ottoman Background of the modern East, Essey, 1970

٧- Donald Rotchild . managing Ethnic conflict Africa: and Incentives for cooperation (Washington D.C . Brooking press 1997

٨- Everett Hughes, on Work, **Race and sociological Imagination,** University of Chicago Press Chicago,1994, P.91.

٩- Richard A . Schermerhorn, **Comparative Ethnic Relation: A frame work for Theory and Research**, Random House, New York,1970

١٠- brianm . dutoitled . Ethnicity in modun Africa (Bouldes uestuiew press . 1978)

١١- James . D. Fearon, Ethnic mobilization on Ethnic violence , Departure of political sciences, Stanford university, August 2004.

١٢- Susan Olzak, the global Dynamics of racial and Ethnic Mobilization (Stanford, CA: Stanford university press, 2006 p.22

١٣- UNICCO, Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique,Senega RePublique- Unie De Tanzanie, Paris: Editions De J'unesco,1973

١٤- Transcript: Israel prime minister Binyamin Netanyahu's address to congress, Washington post 24/5/2011

١٥- Edward saiol, orientalis (New York: penguin press, 1978)

<u>الفهرس</u>

<u>**الصفحة**</u>

<u>**مقدمة عامة**</u>	٢
<u>القسم الأول</u>: طبيعة النزاعات في الشرق الأوسط، صراع مذهبي ام طائفي؟	١٠
<u>الفصل الأول</u>: تحديد مفهوم النزاعات الإثنية والدينية	١٠
– فقرة أولى: النزاع الاثني	١٠
– بند اول: مفهوم وتعريف النزاع الاثني	١١
– بند ثاني: النزاع وتقاربه مع مفاهيم أخرى متشابهة	١٢
– بند ثالث: الإثنية كمفهوم	١٤
– بند رابع: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها	١٦
– بند خامس: مطالب الجماعات الاثنية	٢٢
– فقرة ثانية: عوامل الموقع والتاريخ ودور الدين في النزاعات	٢٥
– بند أول: جغرافية الشرق الأوسط	٢٥
– بند ثاني: نظام الملل وجذوره التاريخية	٢٧
– بند ثالث: تحول الأقليات من الديني الى السياسي	٣١
– بند رابع: حدود الدول الحديثة وتشتت الإثنيات على جوانبها	٣٤
<u>الفصل الثاني</u>: المكونات الإثنية ودورها في مستقبل دول المنطقة	٣٧
– فقرة اولى: دولة واحدة لمجتمع متعدد	٣٧
– بند اول: الإثنية المذهبية الشيعية والسلطة	٣٨
– بند ثاني: الإثنية الدينية (المسيحيون)	٣٩
– بند ثالث: الدين ودوره في النزاعات المعاصرة	٤٢
– بند رابع: غلبة البعد الطائفي على النزاعات الإثنية	٤٣
– فقرة ثانية: نشأة دول الشرق الأوسط الحديثة	٤٦
– بند أول: إتفاقية سايكس– بيكو وتقسيم الإمبراطورية العثمانية	٤٦
– بند ثاني: لبنان بلد اللا إستقرار	٤٩
– بند ثالث: سوريا الموقع والتأثير	٥٨
– بند رابع: العراق وثقل التاريخ	٦٧

القسم الثاني: أسباب النزاعات الإثنية والدينية، نتائج وحلول	**٧١**
الفصل الأول: الأسباب المؤدية للنزاعات	**٧١**
– فقرة اولى: الأسباب الداخلية (سوريا – العراق – لبنان)	٧٢
– بند اول: ضعف الإندماج بين مكونات المجتمع داخل الدولة	٧٣
– بند ثاني: فشل مشروع الدولة الوطنية	٧٥
– بند ثالث: الدولة الحديثة وازمة المواطنة	٧٦
– بند رابع: الحالة اللبنانية	٧٨
– بند خامس: الحالة العراقية	٨٢
– بند سادس: الحالة السورية	٨٥
– فقرة ثانية: الأسباب الخارجية للنزاعات	٨٦
– بند أول: الاستعمار وترسيم الحدود	٨٨
– بند ثاني: دور الحركة الصهيونية التفتيتي	٩٤
– بند ثالث: الحرب الباردة واستقطاباتها	٩٨
– بند رابع: انعكاسات النزاعات العربية– العربية	٩٩
الفصل الثاني: نتائج ومستقبل النزاعات الاثنية	**١٠١**
– فقرة أولى: نتائج النزاعات	١٠١
– بند أول: مشكلة اللاجئين	١٠١
– بند ثاني: تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية	١٠٣
– بند ثالث: انتهاكات حقوق الانسان	١٠٤
– بند رابع: انهيار الدولة	١٠٥
– فقرة ثانية: الحلول الممكنة	١٠٩
– بند أول: التغيير الديموقراطي وتبادل السلطة	١١٠
– بند ثاني: الديموقراطية التوافقية	١١٢
– بند ثالث: خطر التقسيم	١٢٠
– بند رابع: الفدرالية	١٢٥
– **الخاتمة**	**١٢٩**
– **المراجع**	**١٣٨**